وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

اهمية قائمة التدفقات النقدية كآلية للحكم على سيولة المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة "نفطال" 710-البويرة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة ومراجعة

من إعداد الطالبتين:
رزقي مليكة
ساري حكيمة

تحت إشراف الأستاذ:
مدات جمال

لجنة المناقشة:

أ/ عبد الرزاق حميدي.....رئيسا
أ/ مدات جمال.....مشرفا
أ/ يحياوي احمد.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017.

كلمة شكر

بفضل المولى عزوجل وبتوفيق منه تمكنا من تتمة هذا العمل فا الحمد والشكر

نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف **مدات جمال** على نصائحه وإرشاداته وصبره معنا كما لا يفوتنا أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من أستاذ **يحياوي أحمد** ولأستاذ **حميدي عبد رزاق** على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

الشكر موصول أيضا إلى كافة عمال مؤسسة نفطال وحدة البويرة -710- الشكر أخيرا لكل من ساهم في انجاز هذا العمل

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى مدرسة الحب و الوفاء والحنان إلى التي رفع الله من مقامها وجعلت الجنان تحت أقدامها إلى ضياء قلبي ونور حياتي صاحبة الفضل التي مهما فعلت لا أوافيها حقها

أمي الحبيبة حفظك الله وبارك في عمرك.....

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه ومرشدي في طريق النور إلى من منحني الإرادة

أبي الحبيب حفظك الله وبارك في عمرك.....

إلى **زوجي** العزيز الوفي **عادل** الذي ساعدني في إنجاز هذا العمل وكان خير دعم وسند لي

حفظك الله وبارك في عمرك.....

إلى بلسم روحي وحياتي إلى من هم مخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي **إخوتي وأخواتي** و كل أولادهم حفظهم الله

وخاصة إلى

الأحفاد الصغار في عائلتنا " **أنس**" و " **آية** " بحفظهم الله وأطال في عمرهم.....

إلى أهل زوجي سدد الله خطاهم ووفاهم على فضلهم حسنات في يوم الحساب و أصلح لهم أولادهم وأزواجهم وجمعنا الله وإياهم في جنات النعيم.....

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

إلى من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم .....

حكيمة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى .....

الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع الأمان الذي أحتمي به و الذي وفر لي متطلبات النجاح والتفوق ووجهني الي طريق الخير .....إلى أبي العزيز الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى .....

التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر الحنون والقلب العطوف .....إلى أمي العزيزة الغالية .

حفظها الله وأطال في عمرها

إلى .....

مقام الصبح وأسوة البقاء ،خطيبي وزوجي المستقبلي " سفيان "

إلى .....

الشموع التي أضاءت لي مشواري إخوتي الأعزاء

إلى .....

رفيقات دربي صديقاتي العزيزات

إلى .....

كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

مليـــــــــكة

ملخص :

أن تطبيق النظام المحاسبي ألزم المؤسسات الجزائرية على إعداد قوائم مالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، ومن بين هذه القوائم قائمة التدفقات النقدية التي لها أهمية بالغة كونها تتضمن العديد من المعلومات التي تساعد متخذي القرارات المالية على تقييم القدرة المالية للمؤسسة ، حيث تحليلها يساعد المؤسسة في التعرف أكثر على وضعها المالي لتجنب الوقوع في خطر الإفلاس ، كما يساعدها في بناء قراراتها التوسع من خلال توقع التدفقات النقدية المستقبلية ولإثبات ذلك تم القيام بدراسة تطبيقية في وحدة نفطال البويرة -710- وإسقاط الجانب النظري على هذه الوحدة . حيث تم استنتاج مدى أهمية هذه القائمة في عملية التحليل المالي، ومدى مساهمتها في تقديم مجموعة من المؤشرات التي تدعم عملية اتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية : نظام محاسبي مالي ، قوائم مالية ، قائمة التدفقات النقدية ،المعيار المحاسبي الدولي 07 .

Résumé :

L application SCF impose au entreprises économiques algérienne d'étalier des établir financiers conformément aux norme comptables internationales .

Parmi les états financiers , le tableau des flux de trésorerie tient une phase importante, puisque il contient trop d informations pour les décideurs et les utilisateurs qui permettent de rassurer l entreprise .parce que l'analyse fournie par cette liste aide l'organisation à identifier plus sur sa situation financière afin d'éviter la menace de faillite, elle est également contribué à la construction de ses décisions comme l' investissement ou l'expansion dans les flux futurs attendus de trésorerie, et pour le prouver elle a été appliquée **à l'étude dans l'unité NAFTAL BOUIRA–710– et déposée le coté théorique sur cette** unité , ou il était une conclusion l l'importance de cette liste dans le processus d' analyse financière et de sa contribution à fournir une gamme d' indicateurs qui prennent en charge le processus de prise de décision .

MOTS CLES : les normes comptables internationales, le système comptable, liste de flux de trésorerie, IAS 07.

الفهرس

قائمة المختصرات

إختصار	مصطلح باللغة الإنجليزية او الفرنسية	مصطلح بالغة العربية
AICPA	American Institute for Certified public Accountants	معهد الامريكي للمحاسبين القانونيين
AEB	American Accounting Standards board	مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الامريكية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الأمريكية
CNC	Conseil National de Comptabilite	المجلس الوطني للمحاسبة
PCN	Plan Comptable National	النظام المحاسبي المالي
IAS	International Accounting Standards	المعيار المحاسبي الدولي السابع
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الشكل القانوني للميزانية جانب الاصول	23
02	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	24
03	الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	27
04	الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	28
05	الشكل القانوني لجدول تغيرات الاموال الخاصة	31
06	قائمة التدفقات النقدية – الطريقة المباشرة	46
07	قائمة التدفقات النقدية – الطريقة غير مباشرة	50
08	الفرق بين الطريقة المباشرة والغير المباشرة	53
09	المنتوجات التي توزعها فرع غاز البترول المميع للبويرة	82
10	قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة (الانشطة التشغيلية) لسنة 2015	86
11	قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة (الانشطة الاستثمارية) لسنة 2015	88
12	قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة (الانشطة التشغيلية) لسنة 2016	90
13	قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة (الانشطة الاستثمارية) لسنة 2016	92
14	قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة (الانشطة التشغيلية) لسنة 2017	93
15	قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة (الانشطة الاستثمارية) لسنة	95

	2017	
16	مجموع التدفقات النقدية الداخلة لوحدة نفطال من جميع الانشطة الثلاث	97
17	مجموع التدفقات النقدية الخارجية لوحدة نفطال من جميع الانشطة الثلاث	98
18	التدفقات النقدية الصافية من جميع الانشطة للسنوات الثلاث	100

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	كيفية الوصول إلى صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية وفق الأساس النقدي ومن صافي الدخل المعد وفق أساس الاستحقاق.	49
02	الهيكل التنظيمي لفرع غاز البترول المميع بالبويرة	85

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة التدفقات النقدية وحدة نفطال البويرة (710) لسنة 2016/2015	
02	قائمة التدفقات النقدية وحدة نفطال البويرة (710) لسنة 2017	
03	جدول حسابات النتائج لوحدة نفطال البويرة (710) لسنة 2016/2015	
04	جدول حساباتالنتائج لوحدة نفطال البويرة (710) لسنة 2017	
05	الميزانية المالية لوحدة نفطال (710) 2016/2015	
06	الميزانية المالية لوحدة نفطال (710) 2017	

فهرس المحتويات

ملخص..... I

شكر و عرفان.....
II

إهداء III

قائمة المختصرات.....
IV

قائمة الجداول.....V

قائمة الأشكال.....VII

قائمة الملاحق.....VIII

فهرس المحتويات .....XI-IX

مقدمة ..... **أ- ه**

الفصل الأول : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... **01**

تمهيد 02

المبحث الأول : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي 03-
13

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي 07-03

المطلب الثاني : أهداف و مميزات النظام المحاسبي المالي 08-
09

المطلب الثالث : هيكل النظام المحاسبي المالي.....09-13

المبحث الثاني : عناصر النظام المحاسبي المالي 13-34

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية 13-19

المطلب الثاني : عرض القوائم المالية 19-32

المطلب الثالث : مدونة الحسابات 33-34

المبحث الثالث : قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7.....34-38

المطلب الأول : التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية 34-35

المطلب الثاني : مفهوم قائمة التدفقات النقدية 36-37

المطلب الثالث : أهمية و أهداف قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها.....37-38

خلاصة 39

الفصل الثاني : القراءة المالية لقائمة التدفقات النقدية كآلية للحكم على سيولة المؤسسة.....40

تمهيد 41

المبحث الأول : أسس تبويب و عرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وبعض الاعتبارات الواجب مراعاتها فيها.....42-60

المطلب الأول : أهمية المعلومات في قائمة التدفقات النقدية و طرق إعدادها.....42-53

المطلب الثاني : تبويب قائمة التدفقات النقدية.....53-56

المطلب الثالث : أهم المشاكل المرتبطة بإعداد قائمة التدفقات النقدية و الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي 56-60

المبحث الثاني : أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة المؤسسة 61-75

المطلب الأول : قائمة التدفقات النقدية كأداة للتحليل المالي 61-63

المطلب الثاني : استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي 63-66

المطلب الثالث : أهم مقاييس قائمة التدفقات النقدية و التفسيرات الناتجة عنها 67-75

خلاصة 76

الفصل الثالث : دراسة قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة "نفطال" وتحليلها.....77

تمهيد 78

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة "نفطال" وحدة البويرة – 710- 79-85

المطلب الأول : نشأة وتطور مؤسسة "نفطال".....79-82

المطلب الثاني : بطاقة فنية لفرع غاز البترول المميع GPL.....80-84

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة 84-85

المبحث الثاني : إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة نفطال 86-108

المطلب الأول : إعداد قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة -710- 86-97

المطلب الثاني : تحليل قائمة التدفقات النقدية 97-102

المطلب الثالث : تحليل نسب قائمة التدفقات النقدية 102-108

خلاصة 109

خاتمة 110-113

المراجع.....114-119

الملاحق.....120-126

مقدمة

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمعلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة وأصبحت قائمة التدفقات النقدية من القوائم الأساسية التي ينبغي على المؤسسة إعدادها في العديد من دول العالم، وذلك لعدم قدرة جدول حساب النتائج والميزانية على توفير إجابات جاهزة عن تساؤلات تتعلق بمصدر تمويل الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها مؤسسات الأعمال وهل يتم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية، إن قائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة لحظة معينة وإنما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت على ماهي عليه الآن، فقد نشأت هذه القائمة منذ سنوات على شكل بسيط أطلق عليها اسم "قائمة المصادر الواردة والصادرة" والتي تتضمن عرض للزيادة او النقصان في عناصر الميزانية وبعد عدة سنوات عدل اسم القائمة إلى "قائمة الأموال الخاصة"؛

وفي عام 1961اصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (A.I.C.P.A) النشرة المحاسبية رقم 02 بعنوان تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال الخاصة، إذ جاء في هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأموال الخاصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين واحتواءها على تقرير المراجع؛

وفي عام 1963اقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي(AEB) في النشرة رقم 03 التي عدل فيها اسم القائمة إلى " قائمة الموارد والاستخدامات" وأوضح عملية إعدادها وعرضها،و لم تكن إعداد هذه القائمة إلزاميا إلا أن مجتمع الأعمال رحب بهذه القائمة ومع تزايد عدد الشركات التي تعد هذه القائمة، وقد صدرت في عام 1971م النشرة رقم 17 التي أوصت بإلزامية إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بوصفها كجزء مكملا للقوائم المالية، كما اصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) في عام 1987 المعيار المحاسبي رقم 95 والذي بموجبه تم إحلال "قائمة التدفقات النقدية" محل "قائمة التغيرات في المركز المالي" وفي عام 1992 تم تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)ضرورة إلزام المؤسسات الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية في حين أن أهمية قائمة التدفقات النقدية تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال الفترة المالية، كما تبين التدفقات الداخلة والخارجة إضافة إلى المعلومات التي تقدمها إلى الأطراف المستفيدة من التحصيلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة الثلاثة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية؛

على الرغم من الأهمية الفائقة للمعلومات التي تقدمها هذه القائمة إلا أنها تحتاج إلى تحليل أعمق.

في ظل الاهتمام الدولي الكبير بقائمة التدفقات النقدية أولت الجزائر أهمية بالغة لهذه القائمة من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي والمتطلبات التي فرضتها التغيرات المالية والمحاسبية الدولية،

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التي نحن بصدد معالجتها على النحو الآتي:

- **ما مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية في الحكم على سيولة المؤسسة؟**

وينبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي:

- ماهو الدافع من تبني النظام المحاسبي المالي؟
- هل تعتبر قائمة التدفقات النقدية مناسبة للتحليل المالي؟
- هل يتوافق إعداد قائمة التدفقات النقدية في وحدة نفطال-البويرة- مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي السابع؟

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

للنظام المحاسبي المالي أهمية بالغة في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرض القوائم المالية.

الفرضية الثانية:

تُقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات هامة للتحليل المالي.

الفرضية الثالثة:

تستغل قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة نفطال لتحليل وتفسير الوضع المالي للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية تحليل القوائم المالية وتعدد الجهات المستفيدة منها، إذ يمكن الاستفادة من المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في توفير مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاطات الوحدة الاقتصادية واختيار مدى كفاءتها في توظيف الموارد المالية في حين أن قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم المالية الأساسية التي ينبغي الاهتمام بدراستها بشكل أدق وأعمق، ومدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بإعداد هذه القائمة من خلال معرفة واقع تطبيقها في المؤسسة محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- فهم النظام المحاسبي المالي وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأتها- أهدافها- مضمونها وطرق إعدادها مع مخطط يحدد الاطار العام للقائمة مبوبة حسب الانشطة الثلاثة المكونة لها.
- التعرف على أدوات التحليل المالي المتعلقة بالمؤشرات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية.
- محاولة تحليل قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة محل الدراسة والوقوف على أهم المؤشرات التي تمكن من معرفة وضعيتها.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات من بينها:

- التخصص الدراسي.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.
- محاولة الربط بين الجانب النظري والتطبيقي.
- إهتمامنا الشخصي بكل مواضيع المحاسبة ومحاولتنا من خلال هذا البحث على اكتشاف كل ما هو جديد.

منهج الدراسة:

بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة للدراسة اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عند تناولنا للنظام المحاسبي المالي و عناصره و المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج الدراسة التطبيقية وذلك بإسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام وحدود البحث كالآتي:

_ الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية لدراستنا التطبيقية في إحدى المؤسسات الوطنية الجزائرية وهي مؤسسة نفطال وحدة البويرة -710- .

_ الحدود الزمانية:

فيما يخص الجانب الزمني للدراسة اعتمدت الدراسة التطبيقية على القوائم المالية للسنوات 2015. 2016. 2017.

خطة البحث:

من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول نتناول فيها:

- الفصل الأول: والذي سيدور حول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي حيث تطرقنا إلى ماهية النظام المحاسبي المالي وعناصره وكذا الإطار المفاهيمي لقائمة التدفقات النقدية من خلال المعيار المحاسبي الدولي السابع.
- الفصل الثاني: القراءة المالية لقائمة التدفقات النقدية كآلية للحكم على سيولة المؤسسة حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة قائمة التدفقات النقدية من حيث طرق الإعداد وأسس التبويب واهم المؤشرات التي يمكن الحصول عليها من خلال عملية التحليل.
- الفصل الثالث: دراسة قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة نفطال وتحليلها – وحدة البويرة 710- حيث تطرقنا إلى دراسة حالة في وحدة نفطال –البويرة- من خلال دراسة قائمة التدفقات النقدية للسنوات 2015. 2016. 2017، وتحليلها و الوقوف على أهم المؤشرات.

الدراسات السابقة:

1) دراسة سوزان عطا درغام، 2008، بعنوان العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم وفقا للمعيار المحاسبي رقم07، دراسة تطبيقيةعلى المصارف الوطنية العاملة في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار العلاقة بين كل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والتمويلية وبين عوائد الاسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقا للمعيار المحاسبي الدولي 07، وشملت الدراسة 07 مصارف وطنية تعمل في فلسطين خلال الفترة من عام 2000حتى العام

2006، وتم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية، ولاختبار فرضيات الدراسة تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي واستخدام المتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط بيرسون.

- ✓ قد خلصت الدراسة إلى ضرورة إعطاء قائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه مستخدمي القوائم المالية إلى فهمها وتحليلها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل.

2) دراسة حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (2008).

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبيان الاثر الناتج عن اعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة والغير المباشرة في ملائمة المعلومات التي تقدمها هذه القائمة في اتخاذ القرارات.

الفصل الأوّل

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة وتبني المعايير المحاسبية الدولية بين الدول ، فإن المحاسبة أصبحت أمرا ضروريا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها .

تعد القوائم المالية حلقة الوصل بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة بها لأنها تقوم بإصال المعلومات المتعلقة بمختلف جوانب نشاط المؤسسة ،ـــ وذلك من أجل تلبية احتياجات مستعملي هذه القوائم ، وعليه المؤسسة ملزمة بإعداد هذه القوائم بعناية في نهاية كل فترة مالية .وباعتبار القوائم المالية مجموعة من البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يتم تجميعها وتبويبها بصورة منظمة ومختصرة من أجل عرض الوضعية الحقيقية لنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة معينة .

تحقق بعض المؤسسات أرباحا كبيرة لكنها في نفس الوقت تعاني من عسر مالي بسبب عدم قدرتها على توايد تدفقات نقدية موجبة ، وينجم هذا العسر عن التباعد الزمني بين الايرادات والتحصيلات من جهة والتكاليف والنفقات من جهة أخرى وبذلك قد تقع المؤسسة في فخ الإفلاس وتحمل تكليفه ، لتسيير هذا الخطر وعواقبه يقع على عاتق المسيرين الماليين التحكم الجيد في السيولة من جهة وعلى المحلل المالي تقييم أداء المؤسسات بفعالية أخذا في الحسبان التدفقات النقدية و النتيجة والميزانية ، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على قائمة أساسية فرضتها لجنة المعايير المحاسبة الدولية تتجسد في قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS07

سوف نتناول في هذا الفصل القوائم المالية وفق النظام المالي من خلال التطرق إلى مفهوم النظام وخصائصه ودوافع تطبيقه وكذا طرق عرض القوائم المالية و قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي .07

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقنا من خلالها إلى مايلي :

المبحث الأول : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني : عناصر النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي 07

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

في إطار عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة CNC المكلف بمهمة توحيد وتنظيم المحاسبة في الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي، يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بهدف مواكبة ومسايرة عملية التوحيد المحاسبي الدولي والعمل بالمعايير المحاسبة الدولية من جهة ، ومن جهة أخرى، تجاوز تناقص وقصور المخطط المحاسبي الوطني PCN الذي أصبح لايساير التطورات الاقتصادية الجديدة. ولقد شرعت الجزائر في تطبيق الأمر

الأمر07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ابتداءً من جانفي 2010 وذلك بموجب المادة 62 من قانون المالية التكملي لسنة 2009؛ حيث سنتطرق في سياق هذا المبحث إلى ماهية النظام المحاسبي المالي كمطلب أول والمطلب الثاني تناول الاهداف ومميزات النظام، أما المطلب الثالث يتمثل في الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول :ماهية النظام المحاسبي المالي

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى التعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه ،وكذا الدوافع التي أدت بالجزائر إلي تبنيه، وفي الأخير سنتطرق إلي مراحل تصميم هذا النظام .

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي

لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ليحدد مفهوم المحاسبة المالية بناء على نص المادة رقم 03 على أنّ :

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ،وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف (قوائم) المالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة ، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].

ويمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه مجموعة المستندات والدفاتر والسجلات وإجراءات المحاسبة والرقابة الداخلية ونظام القيد وما تحتاجه المؤسسة من الموظفين وأجهزة وآلات لتنفيذ الدورة المحاسبية بكافة مراحلها وذلك بهدف تحقيق أهداف المحاسبة ووظائفها[2].

---

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، **المتضمن النظام المحاسبي المالي** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007 ، العدد 74، المادة 3.

[2] سامي محمد الوقاد ، **نظرية المحاسبة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطابعة ، عمان ، 2011، ص 58.

ثانيا:- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02،04،05 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجال تطبيق هذا النظام كالتالي :

كل طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك محاسبة هم:

- ✓ الشركات الخاصة الأحكام القانون التجاري
- ✓ التعاونيات
- ✓ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجين لسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة .
- ✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذالك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين.
- ✓ أن تمسك محاسبة مالية مبسطة (محاسبة الخزينة)

ثالثا: دوافع الانتقال من المخطط الوطني إلي النظام المحاسبي المالي

من الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي، وضع أدوات تتكيف والبيئة الجديدة للجزائر التي تولدت على إثر الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات الإرتباطية الجديدة لها، خاصة دخولها في الشراكة مع الإتحاد الأوربي والتقدم الملحوظ الذي يميز المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.

أضف إلى ذالك الرغبة الملحة في تلبية حاجات المستعملين الجدد المعلومة المحاسبية والمالية خاصة المستثمرين المحليين أو الدوليين ،الأمر الذي أدى إلى الممارسة ضغطا اقتصاديا على السلطات العمومية للتعجيل بعملية الإصلاح المخطط الوطني للمحاسب[1].

[1] كتوش عاشور ، **المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وأليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 ، ص57.

إنّ المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ 1976 وضع ليستجيب الاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر آنذاك، وعندما اتجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية المتعددة منذ الثمانينات من القرن العشرين ،والتي ساهمت في ترقية المنافسة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات لذلك أصبح المخطط الوطني لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد ،بحيث أنه لا يستجيب لاحتياجات المؤسسات والمساهمين من حيث المعلومات المحاسبية ،ويمكن تلخيص دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في العناصر التالية [1]:

- ✓ انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق .
- ✓ ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي ،البنك الدولي ،
- ✓ عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني الاحتياجات الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.
- ✓ تبني المجتمع الدولي للمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية وخاصة القياس والتقييم والإفصاح.
- ✓ إفرازات العولمة التي تقضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي ،هذه التغيرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية وفي إطار المعايير المحاسبة الدولية ، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد .
- ✓ نقائص وعيوب المتضمنة في المخطط المحاسبي الوطني.

رابعا: مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي[2]

ولقد بدأت الإصلاحات حول المخطط الوطني للمحاسبة خلال سنة 2001 ممولة من قبل البنك الدولي، بالتعاون مع العديد من الخبراء ومجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية وجاءت هذه العملية استجابة إلي تطوير المخطط الوطني للمحاسبة إلى نظام محاسبي مالي يوافق والمعطيات الاقتصادية الجديدة (بيئة ، متعاملون) من خلال ثلاث مراحل كانت على الترتيب :تشخيص مجال التطبيق المخطط الوطني للمحاسبة مع إجراء مقارنة

[1] زين عبد المالك ، **القياس والإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2014 ، ص ص 4 ، 5

[2] كتوش عاشور ، نفس المرجع السابق ، ص 57.

بينه وبين المعايير الدولية للمحاسبة ، ثم تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة ، وأخيرا وضع نظام محاسبي جديد.

غير أن في نهاية المرحلة الأولى كان قد سبق وأن وضعت ثلاث خيارات للتطوير تمثلت أولا في الإبقاء على تركيبة المخطط الوطني للمحاسبة وتحديد الإصلاحات وذلك بتكييفه مع نشاطات المؤسسة القابضة والحسابات الموحدة ، للمجموعة (حسبة قرار أتخذ بموجب مرسوم وزاري رقم 42 الصادر في أكتوبر 1999 وكان الخيار الثاني يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية من طرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية ، أما خيار الثالث فهو إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله بأخذ في الحسبان المعايير الدولية للمحاسبة ، وقد تم تبني هذا الخيار الأخير من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد 05- 09- 2001 [1].

هذه العملية أوكلت إلي العديد من الخبراء الفرنسيين وبتعاون مع مجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية ، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني إلي نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد وقد مرت العملية بثلث مراحل هي[2]:

المرحلة الأولى : مرحلة التشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبة الدولية ، وفي نهاية هذه المرحلة وضعت ثلاثة خيارات تطوير ممكنة وهي :

- **الخيار الأول**: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر .
- **الخيار الثاني** : ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB،ومع مرور الوقت يتكون نظامين محاسبين مختلفين يعطيان نظام مختلط ومعقد ، وبالتالي يمكن أن يمكن مصدر التناقص والاختلاف .
- **الخيار الثالث** : والذي يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنه شكله ووضع إطار ه التصوري المحاسبي ، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبة الدولية .

المرحلة الثانية: وذلك بتطوير مشروع مخطط محاسبي جديد، حيث تضمن تقرير هذه المرحلة مشروع لنظام محاسبي جديد أعد بناء على اختيار المجلس السابق وتضمن هذا المشروع ما يلي :

---

[1] كتوش عشور ، نفس المرجع السابق ، ص58.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية** ، الشركة الجزائرية بوداود الجزائر،ج1، 2008، ص14.

- ✓ تعريف بالإطار التصوري .
- ✓ التعريف بقواعد قياس الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء.
- ✓ مدونة الحسابات
- ✓ قواعد عمل الحسابات
- ✓ نماذج القوائم المالية ولواحقها ومصطلحات تفسيرية.

وقد تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من مجلس الوطني للمحاسبة ، وذلك بغرض تقييم التقرير المتعلق بهذه، المرحلة غير أن هؤلاء الخبراء تباينت أرائهم حول مجموعة من النقاط الفريقين ، خاصة فيما يتعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي (PCR) والذي يضم 9 مجموعات + المجموعة الصفر حيث:

الفريق الأول : اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات ، فإنه من الأفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني ،ويضاف إليها فقط التعديلات الضرورية لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي

الفريق الثاني: والذي طلب تأكيد المدونة المقترحة من قبل خبراه الفرنسيين والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تباينا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية.

تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة للخبراء الفرنسيين، ليتم التكفل بها بناء على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27ماي 2002 ، والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي المالي باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه ، على أن يتم إثراءه وتقويمه وعلى هذا الأساس ، تقدمت مجموعة من الخبراء الفرنسيين بمشروع ثان لنظام المحاسبي مفروقا بإجابات عن الأسئلة التي تشكلت بمناسبة المشروع الأول .

وفي هذا الإطار كلف فوج العمل الذي قام بتقييم المشروع الأولي، بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخذ الخبراء الفرنسيين فعليا بإيضاحات المجلس الوطني للمحاسبة ، ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها

للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الاعتبار . ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي المالي الجديد .

المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد، وبلوغ هذه المرحلة تمخض عن أشغال للجنة تقرير، ومشروع برنامج تكوين اشتمل على ما يلي:

- ✓ تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي .
- ✓ تنظيم أربعة (04) تجمعات جهوية تهدف إلى شرح محتوى برنامج النظام المحاسبي المالي ، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين[1].

المطلب الثاني :أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي

اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي لتحقيق عدة أهداف لم تكن متاحة من خلال المخطط المحاسبي الوطني، ويتميز هذا النظام المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بعدة مميزات وخصائص والتي سنتطرق إليها مع الأهداف في هذا المطلب:

أولا: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني .
- عرض في الحسبان تطور المعايير وتقنيات المحاسبة قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة التي تدمج معايير المحاسبة والإبلاغ المالي المصادق من قبل الأغلبية الدول .
- السماح للمؤسسات الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية وأكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية .
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام الآلي لمختلف المستعملين، سواء كانوا مسيرين، أعضاء مستخدمين مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور، المدققين أو الدولة.

---

[1] شعيب شنوف ، نفس المرجع السابق ، ص 58.

[2] مخلوفي محمد عادل ، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية** ، مذكرة ماجيستر ، في علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2015، ص 24 .

- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق .
- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

ثانيا : المميزات الأساسية للنظام المحاسبي

يتميز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات أساسية هي[1]:

1- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية المرجعية، لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق IAS/IFRS الوضعية المالية للمؤسسة .

2- يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية .

3- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات ، لأنه يحتوي على :

- ✓ إطار تصوري (مفاهيمي) والذي هو مستمد من الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية / IAS IFRSالذي يقدم مفاهيم متمثلة في: الاتفاقات المحاسبية ،الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمبادئ المحاسبية الأساسية .
- ✓ إعطاء نماذج للقوائم المالية : الميزانية، حساب النتيجة، جدول التدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق .
- ✓ تقديم مدونة الحسابات وقواعد سيرها [2].

المطلب الثالث : هيكل النظام المحاسبي المالي

يتكون النظام المحاسبي المالي مما يلي [3]:

- ✓ الإطار التصوري للمحاسبة المالية .
- ✓ المعايير المحاسبية
- ✓ مدونة الحسابات .

---

[1] بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة وفق المعايير المحاسبة الدولية IFRS/ IAS** ، بدون دار النشر ، الجزائر ، ج1، 2010، ص ص:22-23.

[2] بن ربيع حنيفة ، نفس المرجع السابق ، ص 23.

[3] القانون رقم 07- 11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره ، المادة 6.

أولا: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي ما يلي :

- ✓ القانون رقم 07-11 المؤرخ في 27 نوفمبر المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يتضمن ما يلي:
  - ➢ تعريف ومجال تطبيق المحاسبة المالية
  - ➢ الإطار التصوري ، المبادئ والمعايير المحاسبية
  - ➢ تنظيم المحاسبة
  - ➢ القوائم المالية
  - ➢ الحسابات المجمعة والمدمجة
  - ➢ تغير التقديرات والطرق المحاسبية
  - ➢ أحكام ختامية .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 ويحتوي على ما يلي :
  - ➢ تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية
  - ➢ تعريف الطرق المحاسبية وما يرتبط بها من مبادئ
  - ➢ تعريف عناصر القوائم المالية
  - ➢ المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر القوائم المالية مدونة الحسابات
  - ➢ تعريف القوائم المالية
  - ➢ مفترقات وتضم الحسابات المدمجة ، تغير الطرق المحاسبي ، مسك محاسبة مبسطة
- ✓ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد القياس المحاسبي ومدونة الحسابات الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ويحتوي على:
  - ➢ قواعد تقييم الأصول والخصوم والإرادات والأعباء وإدراجها في الحسابات
  - ➢ عرض القوائم المالية

- مدونة الحسابات وسيرها
- المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة .

✓ المرسوم التنفيذي رقم 09- 110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 والذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

ثانيا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يعد الإطار التصوري من بين الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر دليلا لإعداد المعايير المحاسبة وتفسيرها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى الغير معالجة بموجب معيار أو تفسير، حيث يتكون الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من[1]:

- مجال تطبيق
- المبادئ والفرضيات المحاسبية
- تعريف الأصول ، الخصوم ، الأموال الخاصة ، الإيرادات والأعباء .

ويهدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي إلى المساعدة على:

- تطوير المعايير
- تحضير القوائم المالية
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- إبداء رأي حول مدى مطابقة القوائم المالية مع المعايير المحاسبية .

ثالثا: تنظيم المحاسبة

حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ ينبغي على المؤسسات التي تطبق هذا النظام مراعاتها واحترامها عند مسك محاسبتها، والتي تتمثل في نقاط التالية[2]:

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره ، المادة 7 .
[2] نفس المرجع ، المواد 10إلى 24.

- يجب أن تستوفي المحاسبة الالتزامات الانتظام والمصداقية والشفافية في معالجة وعرض وتبليغ المعلومة المالية، كما يجب على المؤسسة تحديد الإجراءات اللازمة لوضع نظام محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء .
- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، وتحول العمليات التي بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية.

- تكون الأصول والخصوم للمؤسسات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل وذلك بالاستناد إلى الوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم .
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات ، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.
- يخضع كل تسجيل محاسبي إلى مبدأ القيد المزدوج مع احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات ، ويجب أن يستند كل تسجيل محاسبي إلى وثائق ثبوتية مؤرخة لضمان مصداقية العملية.
- حدد النظام المحاسبي المالي الدفاتر التي تمسكها المؤسسة بدفتر يومي ، دفتر كبير ودفتر الجرد ، حيث يجب أن تكون هذه الدفاتر مرقمة ومؤPشر عليها من طرف رئيس المحكمة مقر المؤسسة ، ويتفرع الدفتر الكبير والدفتر اليومي إلى عدد كبير من الدفاتر والسجلات المساعدة بالقدر الذي يتوافق مع احتياجات المؤسسة ، حيث يسجل في الدفتر الكبير حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والإيرادات بينما يتضمن الدفتر الكبير حركات الحسابات خلال السنة المالية ، ويجب أن يحتفظ بهذه الدفاتر لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ إقفال السنة المالية.
- تمسك المؤسسات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإرادات والأعباء اليومية ، ويجب أن تحتفظ بها لمدة 10 سنوات ابتدأ من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية .
- نص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي[1] .

رابعا: القوائم المالية

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي المؤسسات التي تندرج ضمن مجال تطبيقه أن تعد أربعة القوائم مالية وملحق وهي[2]:

- الميزانية
- جدول حساب النتيجة

[1] القانون رقم 07 -11المؤرخ في نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره ، المواد 10- 24.
[2] زين عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- جدول تدفقات الخزينة
- جدول تغير الأموال الخاصة .
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، بالإضافة إلى معلومات تكميلية عن الميزانية وجدول حساب النتيجة.

خامسا: قواعد القياس بالنسبة للنظام المحاسبي المالي

يعتمد النظام المحاسبي المالي على مجموعة من الأسس العامة التي يؤخذ بها في عملية القياس وهي[1]:

- الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية
- القيمة العادلة (القيمة السوقية)
- القيمة المحققة (قيمة الإنجاز)
- القيمة المحينة (القيمة الحالية)

المبحث الثاني : عناصر النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية المنتوج النهائي لأي نظام محاسبي ، والتي تعطس امتزاج مجموعة من العناصر التي تمل الموارد الاقتصادية التي تملكها المؤسسة أو تسيطر عليها والتعبير عنها بقيمة نقدية ، فالعملية الإنتاجية المحاسبية لهذه القوائم تحكمها مجموعة من الإجراءات والمبادئ في قياس التغيرات التي تحدث خلال الفترة والمتعارف عليها في المجال المحاسبي على أنها سنة مالية ، وتمثل القوائم المالية أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها من خلال الإفصاح عنها بهدف إمدادهم بالمعلومات الضروري

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية

لتوضيح ماهية القوائم المالية، ومعرفة مختلف جوانبها سوف نتطرق لتعريف القوائم المالية، وكذا الترتيبات والفرضيات والمبادئ الأساسية لإعدادها ، بإضافة إلي خصائص وأهداف ومستخدمو القوائم المالية.

---

[1] سعودي بلقاسم ، سعودي عبد الصمد ، **مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية** ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRSوالمعايير الدولية للمراجعة IAS، جامعة البليدة ، 14/13 ديسمبر 2011 ص 6.

اولا: تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الأخر.

تعريف 01: وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع ، وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة[1] .

تعريف 02: عرّفت القوائم المالية بأنها الجزء المحوري للتقارير المالية فهي وسيلة لتوصيل المعلومات على الأطراف الخارجية خاصة، كما أنها ذات فائدة لإدارة المؤسسة فهي توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال الموارد المتاحة لها، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة وتظهر المركز المالي[2].

ثانيا : الترتيبات الخاصة لإعداد القوائم المالية

تضمن النظام المحاسبي المالي عدة إجراءات وترتيبات تخص إعداد القوائم المالية والتي تتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفية الوضعية المالية والأداء المالية للمؤسسة وكل تغير يطرأ على حالتها المالية ، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن التعاملات المؤسسة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها .
- ✓ تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة 04 أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية .

- تعرض القوائم المالية لزوما بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري)
- توفر القوائم المالية معلومات تسمح بمقارنات مع السنة المالية السابقة حيث:

---

[1] وليد ناجي ، **التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة ، دنيمارك ، 2007 ص79.

[2] وليد الحيالي ، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبة الدولية ، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سايك) ، شركة مساهمة سعودية** ، مجلة الأكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ص12.

[3] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره ، المواد من 26 إلى 29، ص 5.

- يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حساب النتائج قائمة التدفقات النقدية الخزينة وقائمة تغير الأموال الخاصة إشارة إلى القسم المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية .
- وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة بسبب تغير طرق القياس والعرض. يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، وإذا كان من الغير الممكن إجراء المقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية، فإنه يجب إعادة ترتيب أو تعديل المعلومات العددية للسنة المالية السابقة حتى تصبح قابلة المقارنة مع تقديم تفسيرات في الملاحق[1].

ثالثا : الفرضيات الأساسية للإعداد القوائم المالية

الفرضيات الأساسية التي اعتمدت في إعداد وضبط هذه القوائم المالية هي الاستمرارية ومحاسبة التعهد[2]:

- ✓ **الاستمرارية النشاط:** يفترض حسب فرضية الاستمرارية الاستغلال، أن المحجم عملياتها بصورة ملموسة.
- ✓ **محاسبة التعهد:** يفترض حسب اتفاقية محاسبة التعهد أنه يقع الإقرار بانعكاسات المعاملات وغيرها من الأحداث عند التعهد بها وليس عند دفع أو قبض المبالغ المقابلة لها.

رابعا : المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية

تبنى النظام المحاسبي المالي عدة مبادئ محاسبية والتي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، ومن بين أهم المبادئ المحاسبية ما يلي[3]:

1- الدلالة:

يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على الوثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصدقتيها، وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.

2- المصداقية

---

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007، نفس المرجع السابق ، ص5.

[2] خالد وهيب الروي ، **التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ، 2000، ص 14 .

[3] زين عبد المالك ، مرجع سبق ذكره ، ص22.

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة، وأن تمثل بصدق العمليات المالية التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول أو اعتماد على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.

3- التكلفة التاريخية

تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا الأعباء والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي اعتماد على تكلفة الحصول عليها.

4- أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، بحيث تسجل استثمارات القرض ألإيجاري ضمن الأصول في الميزانية.

5- الأهمية النسبية

تكون المعلومة ذات أهمية إذا أثّر غيابها من القوائم المالية على القرارات المتخذة من طرف مستخدمي تلك القوائم ، لذا يجب أنّ تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة.

بالإضافة إلى هذه المبادئ هناك مبادئ أخرى أعتمدها النظام المحاسبي المالي وهي :

6- الدورية

ويقصد بهذا المبدأ أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من 12 شهر تمثل السنة المالية، تبدأ من 01/01 / ن، وتنتهي في 31/ 12/ن .

7- استقلالية الدورات

يعتبر هذا المبدأ أنّ نتيجة كل دورة مالية مستقلة عن الدورة الأخرى.

8- استقلالية الذمة المالية

هذا المبدأ يكرس أنّ المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها، والمحاسبة المالية عادة ما تقوم على الفصل بين الأصول والخصوم وأعباء وإيرادات المؤسسة كوحدة قانونية قائمة بذاتها.

9- وحدة العملة النقدية[1]

يفرض على أي عملية محاسبية تكون داخل التراب الوطني الجزائري أنّ تكون مقيمة بالعملة الجزائرية، وحتى وإن كانت هناك صفقات تمت بعملة أجنبية فيجب تحويلها إلى الدينار الجزائري.

10- الحيطة والحذر

وينص هذا المبدأ على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحيانا، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلا.

11- ثبات الطرق المحاسبية

وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية ، إلاّ أنّ النظام المحاسبي المالي منح استثناء لهذا المبدأ في حالتين وهما :

- ✓ تغير مفروض في إطار نص قانوني
- ✓ عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية

وهذا الاستثناء الثاني يزيل عقدة التقيد بالتكلفة التاريخية خاصة عند عملية القياس اللاحق، وهذا ترخيص يعطي دلالة على أن دور القوائم المالية الآن لم يقتصر على تقديم معلومات نزيهة وقانونية فقط، وإنّما التعبير بوفاء عن الوضعية المالية في تاريخ محدد[2] .

12- مبدأ عدم المقاصة

لا يجب أن تكون مقاصة بين الحسابات للأصول والخصوم في الميزانية ، أو بين حسابات التكاليف والإرادات في جدول حسابات النتائج ، وذلك لكي تظهر الحسابات في القوائم المالية للدلالة على طبيعتها.

13- مبدأ القيد المزدوج

تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج " يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والأخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات. يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن [1].

---

[1] زين عبد المالك ، نفس المرجع السابق ، ص 22.

[2] زين عبد المالك ، نفس المرجع السابق ، ص 23.

خامسا : الخصائص النوعية للقوائم المالية

وهي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومة المالية فيما يلي:

✓ **الملائمة**

أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، وذلك عن مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

✓ **الدقة والموثوقية**

أي أن تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز ، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها، ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي : التمثيل الصادق ، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية .

✓ **القابلية للمقارنة**

من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية مؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي وذلك خلال فترات متعاقبة، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة الزمنية .

✓ **القابلية للفهم (الوضوح)**

ينبغي أنّ تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين مع افتراض أنّ لديهم مستوى معقول من المعرفة في التسيير والمحاسبة[2].

سادسا: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية ذات الاستخدام العام إلى التزويد بمعلومات عن الوضعية المالية، الأداء المالي (نتيجة الأعمال) التدفقات النقدية وتغيرات في الأموال الخاصة المتعلقة بمؤسسة معينة لمستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تزود بمعلومات عن المؤسسة تتعلق بما يلي[1]:

---

[1] عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبيالجديد** ، الطبعة الأولى ، بدون دار النشر ، 2011 ، ص 29.

[2] زين عبد الملك، نفس المرجع السابق، ص 21.

- ✓ الأصول
- ✓ الخصوم
- ✓ الأموال الخاصة
- ✓ الإيرادات والأعباء بما في ذلك المكاسب والخسائر
- ✓ التغيرات الأخرى في الأموال الخاصة
- ✓ تدفقات نقدية

بالإضافة إلى معلومات تتضمنها الملاحق ، تساعد مستخدمي القوائم المالية على تنبؤ بالتدفقات النقدية مستقبلية للمؤسسة.

سابعا: مستخدمي القوائم المالية

- يمكن تحديد احتياجات مشتركة لمستخدمي التقارير المالية ذات الاستخدام العام وفي نفس الوقت تتضمن معلومات ملائمة لهذه الاحتياجات المشتركة لهم مثل (المستثمرون الحاليون والمرتقبون، والمقرضون الحاليون والمرتقبون ، الموردون والعملاء والعاملون.)
- ينظر المستثمرون الحاليون إلى التقارير المالية على أنها المصدر الأساسي للمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم من حيث استمرارية حيازتهم للحقوق التي يمتلكونها في المؤسسة ، كما أن المستثمرون المرتقبون ينظرون إلى التقارير المالية لغرض تحديد حجم وطبيعة التدفقات النقدية .
- المقرضون الحاليون والمرتقبون ينظرون إلى التقارير المالية على أنها المصدر الأساسي للمعلومات التي تساعدهم على فهم أوضاع المؤسسة من حيث منح الائتمان والضمانات ومعدل العائد وشروط السداد وتواريخ الاستحقاق أي بمعنى تقيم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تضمن لهم حقوقهم.
- تنصب اهتمامات الموردين والعملاء والعاملين ، حول مدى ربحية علاقاتهم الحالية والمرتقبة مع المؤسسة ، وقدرة المؤسسة على استمرار في تحقيق احتياجات هذه الفئات وتوليد تدفقات نقدية وضمان استمراريتها[2].

---

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS / IFRs)**، دار إثراء ، عمان الأردن، طبعة 01، 2008، ص 96.

[2] علي عبد اللّه شاهين ، **النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)** ، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع ، غزة ، 2011 ص 95.

المطلب الثاني : عرض القوائم المالية

في خصم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال المحاسبة، استحدث نظام محاسبي المالي ثلاث قوائم، وهي قائمة تدفقات الخزينة ، قائمة تغير الأموال الخاصة والملحق، بينما احتفظ بالميزانية وقائمة حساب النتيجة، لكن مع بعض التعديلات حتى تكون موافقة معايير المحاسبة الدولية. ويجب على كل المؤسسة تكون تحت مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي إعدادها وعرضها خلال السنة المالية وفق المبادئ وأسس محاسبية وبتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

- تعريف القوائم المالية
- مكونات كل قائمة
- الشكل النموذجي لكل قائمة حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

أولا: عرض قائمة الميزانية

تعتبر الميزانية من ضمن القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة المالية ، والتي يتم من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة ، لذا سنتطرق إلى مفهوم هذه القائمة ومكوناتها بإضافة إلى الشكل النموذج لها وفق النظام المحاسبي المالي .

1- تعريف الميزانية

تعرف الميزانية على أنها " قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين مالها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى بالأصول وما عليها من مطلوبات (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل الملاك أو من قبل الغير ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي [1].

هي قائمة تتضمن أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين[2].

[1] بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية** IFRS/IAS ، بدون دار النشر ، طبعة الأولى ، الجزائر ، الجزء 2 ، 2013، ص 425.

[2] خالد جمال الجعارات ، نفس المرجع السابق ، ص 96 .

الميزانية هي كشف ملخص لأصول الكيان وخصومه وحقوق المساهمين عند تاريخ إغلاق السنة المحاسبية فتقدم موجودات الكيان والتزاماته ، وتشمل معطيات السنة المالية الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية[1] .

2 – عناصر الميزانية

الميزانية تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة. تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضمن معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

- **الأصول** : تضم الأصول العناصر التالية[2]:

الأصول غير المتداولة

- القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى .
- القيم الثابتة المادية تضم الأراضي ، المباني ، قيم ثابتة أخرى .
- قيم ثابتة للتنازل .
- القيم الثابتة الجارية .
- الأصول المالية وتضم ، سندات معاد تقييمها ، سندات مساهمة ثابتة ، مساهمات وحقوق مماثلة ، قروض وأصول مالية غير متداولة .
- الأصول ضريبية مؤجلة .

[1] عادل رضوان – تجاني محمد العيد ، **واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، ملتقي الوطني حول صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعةالوادي ، 05-06 ماي 2013ص 4.

[2] شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

الأصول المتداولة أو الجارية

- المخزونان والحسابات الجارية .
- الزبائن ومدينون آخرون.
- مدينون آخرون .
- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها .

الخصوم : تضم الخصوم العناصر التالية

الأموال الخاصة

- رأس المال المطلوب.
- رأس المال غير المطلوب .
- الاحتياطات .
- فرق إعادة التقدير .
- الأموال الخاصة – محول من جديد.
- نتيجة الدورة.

الخصوم غير متداولة

- قروض وديون مماثلة .
- التزام ضريبي مؤجل.
- خصوم أخرى غير متداولة .
- مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم الماثلة .

الخصوم المتداولة

- الموردين والحسابات الملحقة.

- ضرائب .
- ديون ودائنون آخرون .
- حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها [1].

الجدول رقم: 01 (الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول)

الميزانية لسنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N -1 صافي
أصول غير جارية:					
فارق بين الإقتناء –المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أرض					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري امتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					

[1] شعيب شنوف، نفس المرجع السابق، ص78.

ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وماشابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخداماتمماثلة					
الموجودات وماشابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص28.

الجدول رقم : 02 (الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم)

الميزانية لسنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصدار			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية /(نتيجة صافية حصةالمجمع (1))			

رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب وديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس المرجع السابق، ص29.

ثانيا: عرض قائمة الدخل (حساب النتيجة)

تطلبت معايير المحاسبة الدولية عند عرض بنود قائمة الدخل أن يتضمن صافي أرباح أو الخسائر الفترة المفردات التالية يجب الإفصاح عن كل منهما:

- البنود غير العادية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الأنشطة العادية .

1- تعريف قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

يتم إعداد جدول حسابات النتائج لغرض بيان نتائج الأعمال و الإفصاح عن مكوناتها بهدف المساعدة في تقييم التدفقات الإرادية واستخدام نتائج هذا التقييم لأغراض التنبؤ بالتدفقات الإرادية المستقبلية، وإمكانية تحويلها

إلي تدفقات نقدية وتكتسب قائمة الدخل في الإطار ألمفاهيمي للمحاسبة أهمية بالغة بالنظر إلى تحقيقها للأهداف التالية:

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها وتكلفتها .
- تقييم مدى كفاءة الإدارة ودرجة تحقيقها للأهداف المخطط لها .
- تقييم مدى جدارة المؤسسة وقدرتها على الحصول على التمويل .
- الوقوف على المقدرة الكسبية للمؤسسة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، دون اعتبار لتواريخ دفعها أو تحصيلها، ويسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء أكانت ربحا أو خسارة [1].

حساب النتائج ترتب فيه التكاليف (الأعباء) والإيرادات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية فهي معطيات متعلقة أصلا بتقييم الأداء [2].

2- مكونات جدول حسابات النتائج

يجمع جدول حسابات النتائج المعلومات

- **تحليل الأعباء حسب طبيعتها** : حيث يسمح بتحديد مجاميع حسابات التسيير الآتية: هامش الربح ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال .
- منتجات الأنشطة العادية
- أعباء المستخدمين
- المنتجات والأعباء المالية
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية .
- العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)

[1] بن ربيع حنيفة ، مرجع سبق ذكره ، ص431.

[2] كتوش عاشور ،المحاسبة العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم با لنسبة إلى شركات المساهمة[1].

هناك طريقتان للإعداد جدول حسابات النتائج هما ترتيب الأعباء بحسب طبيعتها (سلع ، بضائع ، مواد أولية مستهلكة ، نفقات المستخدمين ....) وترتب هذه الأعباء بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع ، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية) وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنه يشجع على استعمال الطريقة الأولى (الأعباء بحسب الطبيعة) وفي حالة اختيار طريقة ترتيب الأعباء بحسب الوظائف، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص اهتلاكات التدهورت ونفقات المستخدمين[2].

الجدول رقم : 03(الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج – حسب الطبيعة)

الفترة من .....إلى .....

البيان	ملاحظة	ن	ن–1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2– استهلاك السنة المالية			
3– القيمة المضافة الاستغلال (1–2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4– الفائض الإجمالي عن الاستغلال(2–1)			
المنتوجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			

[1] عبد عبدي حسام الدين ، **دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات** ، مذكرة ماستر في علوم التسير تخصص فحص محاسبي ، 2016 – 2015، ص ، ص ، 15،16.

[2] بن ربيع حنيفة ، مرجع سبق ذكره ، ص432.

المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات **5- النتيجة العملياتية** المنتوجات المالية الأعباء المالية **6- النتيجة المالية** **7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5- 6)** الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية** العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير عادية – الأعباء (يطلب بيانها) **9- النتيجة غير العادية** **10- النتيجة الصافية للسنة المالية**			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، نفس المرجع السابق، ص 30.

الجدول رقم 04: (الشكل القانوني لجدول حساب النتائج – حسب الوظيفة)

الفترة من .....إلى

البيان	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات الهامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتيه التكاليف التجارية الأعباء إدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية			

تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين ،المخصصات للإهتلاكات) منتجات المالية الأعباء المالية **النتيجة العادية قبل الضريبة** الضرائب الواجبة علي النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** الأعباء غير العادية المنتوجات غير عادية **النتيجة الصافية للسنة المالية** حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة اذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، نفس المرجع السابق، ص31.

ثالثا: عرض قائمة التدفقات النقدية

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلي تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية (تدفقات الخزينة) وما يعادلها وكذالك معلومات حول استعمال هذه التدفقات بحيث يوفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها كالأتي[1]:

- تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستغلال (الأنشطة العملياتية)
- تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية
- تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية

ويتم عرض جدول سيولة الخزينة بطريقتين الطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة .

[1] القانون رقم 07 المؤرخ في 07 -11 ، جريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، المادة 35، ص 22.

1- الطريقة المباشرة

يتم من خلال الطريقة المباشرة ، تقديم مباشر للمقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة ، وفائدة الطريقة بالنسبة للمستعمل أنها تقدم معلومة جديدة إضافية غير موجودة في الميزانية وغير موجودة في الجدول النتيجة وعيبها (بالنسبة للمؤسسة) أنها لا يمكن استخراج هذه المعلومة من جدولين (الميزانية ، النتيجة) وأنها من جهة أخرى غير متوفرة في النظام المعلومات المحاسبي ولا يمكن معرفتها عن طريق برمجة مالية ، هذه الصعوبة جعلت المؤسسة تفضل الطريقة غير المباشرة .

2- الطريقة غير مباشرة

تستخرج تدفقات المرتبطة بنشاطات العمليات حسب هذه الطريقة بالاعتماد على جدول الميزانية والنتيجة ، بحيث يحذف من النتيجة الصافية المحاسبية الأعباء والإيرادات التي لا أثر لها على الخزينة (وهي في الغالب مخصصات وإسترجاعات الإهتلاكات والمؤونات) أو التي لا علاقة لها بالنشاط (بأقصى وفائض قيمة التنازل عن الأصول الثابتة مثلا)، وعليه يتم حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة أو الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي ليتم بعد ذلك تصحيح قدرة التمويل الذاتي أخذا في الحسبان الحاجة إلى رأس المال العامل للاستغلال الذي يساوي تغيرات المخزونات – تغيرات الحقوق على الزبائن – تغيرات ديون الموردين

والخلاصة هي أنه في حالة :

- زيادة الحاجة إلى رأس المال العامل معناه أن جزءا من الخزينة الذي جناه النشاط (التمويل الذاتي) استترف من طرف نفس النشاط.
- انخفاض الحاجة إلى رأس المال العامل معناه أن المؤسسة جنت خزينة أدت إلى زيادة تدفقات آلية من النشاط الرئيسي (نشاط العمليات) [1].

رابعا : جدول تغير الأموال الخاصة

[1] القانون رقم 07 المؤرخ في 07 -11، نفس المرجع السابق ، المادة 35، ص 22.

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدورة .

وتتمثل المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبطة بـــ:

- النتيجة الصافية للدورة
- تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يسجل تأثيرها مباشرة ضمن الأموال الخاصة في إطار تصحيح الأخطاء الهامة .
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة [1].

جدول رقم : 05(الشكل القانوني لجدول تغيرات الأموال الخاصة)

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N- 2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						

[1]عبد عبدي حسام عبد الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،نفس مرجع سابق، ص 37.

خامسا : الملحق

لكل قائمة من القوائم المالية الأربع نوطاتها (شروحاتها) تتكون النوطة في العادة من حروف وأرقام تظهر أمام العنصر في القائمة مرتبة بحسب تسلسلها وظهورها في القائمة المالية (الميزانية حسب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة) ويتم الإطلاع عليها في الملحق بسهولة [1].

لكل مؤسسة ملحقها ونوطنها المتمثلة في تبيان :

- قواعد إعداد القوائم المالية .
- الطرق المحاسبية التي تم اختيارها .
- المعلومات الإضافية التي تشترطها المعايير الدولية IFRS وغير المحتواة في القوائم المالية، وكذا المعلومات الضرورية للحصول على صورة الصادقة للمؤسسة دون نسيان بقية التقارير التي تشجع المعايير الدولية على وجودها والتي سبق ذكرها دون نسيان إذا لم تذكر في أعلى القوائم المالية ذكر عنوان المؤسسة، الدولة، الشكل القانوني، مكان النشاط، غرض النشاط، اسم الشركة الأم في حالة وجودها .

[1] محمد بوتين ، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ، الصفحات الزرقاء ، الجزائر ، 2010، ص 97.

المطلب الثالث: مدونة الحسابات

يفرض النظام المحاسبي المالي مدونة (قائمة) حسابات إجبارية يمكنها المساعدة في اعتماد معلومة مالية مطابقة للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، هذه المدونة قريبة من مدونة المخطط المحاسبي العام الفرنسي، وقريبة كذاك من مدونة المخطط الوطني للمحاسبة[1].

يتم تجميع حسابات النظام المحاسبي المالي في أصناف، بحيث يميز بين أصناف حسابات الوضعية وأصناف حسابات التسيير، فالعمليات المتعلقة با لميزانية موزعة على خمسة أصناف من حسابات الوضعية، كالأتي:

الصنف الأول : حسابات رؤوس الأموال.

الصنف الثاني : حسابات التثبيتات .

الصنف الثالث : حسابات المخزونات وما هو قيد الانجاز.

الصنف الرابع: حسابات الغير .

الصنف الخامس: الحسابات المالية .

أما العمليات المتعلقة بحساب النتائج فتوزع على صنفين من حسابات التسيير كالأتي :

الصنف السادس: حسابات الأعباء .

الصنف السابع: حسابات النواتج .

وفيما يلي أهم التغييرات التي طرأت على مدونة المخطط الوطني للمحاسبة ، نتيجة اعتماد مدونة المخطط الوطني للمحاسبة ، نتيجة اعتماد مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي .

كل حسابات الغير تكون في الصنف الرابع، بحيث يمكن أن تكون مدينة أو دائنة، بعدما ما كان المخطط الوطني للمحاسبة يخصص الرابع للحسابات المدينة والصنف الخامس للحسابات الدائنة.

تم إلغاء التمييز بين مبيعات البضائع والإنتاج المباع ويسجلان في الحساب رقم 70 مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة، وأداء الخدمات الذي تسجل فيه كل المبيعات مهما كانت طبيعتها.

الأموال الجاهزة (الحساب رقم 48 في المخطط الوطني للمحاسبة) تحول إلى الصنف الخامس.

[1] عبد عبدي حسام الدين ، مرجع سبق ذكره، ص26 .

الحساب رقم 65 والحساب رقم 75 ، يتم تخصيصهما لأعباء عملياتية أخرى، ونواتج عملياتية أخرى ، على الترتيب .

الأعباء المالية يتم وضعها في الحساب رقم 66 ، والنواتج المالية في الحساب رقم 76 ، خارج النتيجة العملياتية (يتم بواسطتهما حساب النتيجة).

الأعباء الاستثنائية والنواتج الاستثنائية، يتم وضعها في الحسابين 67 و 77 على الترتيب .

المخصصات و الإسترجاعات خصص لهما الحسابين 68 و78 على الترتيب .

يتم تسجيل الضريبة على أرباح الشركات محاسبيا في الحساب رقم 69 الضرائب على النتائج وما شابه بالتحويل في الأطراف المدينة والدائنة للحسابات المعنية .

إلغاء تحويل تكاليف الإنتاج وتحويل تكاليف الاستغلال، بحيث يتم تحميل مباشرة القيود المحاسبية الخاصة[1].

المبحث الثالث : قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار الدولي السابع IAS 07

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم حديثة النشأة وذلك لأنها أوجدت لعدّة أسباب ، ومن بين ما يميزها أنها تعتمد الأساس النقدي ، مرّت هذه القائمة بمراحل عديدة تطورت خلالها وتبلورت و أصبحت بشكلها الحالي لتكون أكثر ملائمة لاستخدامها .

المطلب الأول : التطور التاريخي لقائمة التدفقات نقدية

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تخرج بشكلها الحالي فقد بدأ تفكير بها منذ عقد الستينيات وحتى هذه اللحظة للوصول إلى قائمة مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى وتدعيمها، وقد كانت البداية ب الدراسة التي أصدرها MASON في عام 1961 تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA، حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان "قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي"، بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني ، أصدر مجلس مبادئ المحاسبة المتفق من المجتمع المحاسبيين القانونيين الأمريكي الرأي رقم 3 عام 1963 فأوصى بالتزام بالمعايير المحاسبي المهنية في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها ، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى قائمة مصادر الأموال واستخدمتها ، وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة ، ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات[2].

---

[1] عبد عبدي حسام الدين ، نفس المرجع السابق ، ص 27.

[2] نفس المرجع ، ص ص30،27.

أدى إفلاس إحدى الشركات الأمريكية الكبرى (شركة W.T.GRANT) إلى تغيير في طرق تحليل القوائم المالية و أهميتها، وكذالك الطريقة التي تفصح بها الشركات عن المعلومات المالية.

لقد غيرت الدراسات التي أجريت حول هذه الشركة الأمريكية العملاقة من طرق تحليل البيانات والمعلومات المحاسبية ، كما غيرت من المعلومات التي تقدمها الشركات لمستخدمي القوائم المالية ، فقد كان من الملفت للنظر في حالة هذه الشركة الأمريكية أنها كانت تفصح عن أرباح متزايدة في الوقت الذي تتجه فيه الشركة نحو الإفلاس، ولذلك بدأ البحث عن أسباب حدوث ذلك[1].

حيث أستقر هذا الجدول على ما هو عليه الآن بعد مروره عبر حقبة زمنية طويلة نسبيا تطور خلالها من حيث الشكل والمضمون ويمكن تمييز ثلاثة مراحل أساسية لهذا التطور حيث اتخذ الجدول في كل مرحلة نموذجا يتناسب مع احتياجات المؤسسة وذلك على النحو التالي[2]:

1- جدول مصادر الأموال والاستخدامات

هي عبارة عن قائمة تبين بنوع من التفصيل مختلف التدفقات المالية الماضية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم بها تمويل تلك الاستخدامات .

2- جدول التغيير في المركز المالي

بعد إصدار قائمة الموارد والإست خدمات ومع تزايد عدد المؤسسات التي تعد هذه القائمة فقد صدرت في عام 1971 م جدول التغير في المركز المالي التي أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإلزامية إعداده بوصفه جزءا مكملا للقوائم المالية و إن كان يشمله تقرير المراجع .

3- جدول تدفقات الخزينة

يعتبر كجدول قيادة في يد متخذي القرارات على مستوى القمة الإستراتيجية تتخذ على ضوئه مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه[3] .

---

[1] طارق عبد العال حماد ، **تحليل القوائم المالية للأغراض الإستثمار ومنح الائتمان** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ، 2006، 174.

[2] مليكة زغيب ، **أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 1996-1997، ص78.

[3] إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، **التسيير المالي الإدارة المالية أجوبة ، تمارين وحلول** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006، ص 117.

المطلب الثاني:مفهوم قائمة التدفقات النقدية

هي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق[1].

قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو خارجة [2].

يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج يتم عرض جدول التدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن ما يلي :

1- **الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال)**: تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.

2- **الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار)**: يتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذالك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

3- **الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل)** : تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

تعرف قائمة التدفقات النقدية (S C F) بأنها القائمة التي تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية في ثلاثة أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل ، وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمؤسسة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلي توفير رصيد النقدية في أول الفترة وأخرها [3].

من خلال التعارف السابقة يمكن القول أن قائمة تدفقات الخزينة هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل (جدول حساب النتيجة) والتي أصبح إلزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة .حيث أنها قائمة تطهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية

---

[1] خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

[2] أحمد محمد العداسي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ،ص 50.

[3] نادية سامي خضر ، **دراسة الإعداد قائمة التدفقات النقدية في المصاريف التجارية العراقية باتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والإستثمار** ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد22، 200، ص

الخارجة (المدفوعات) وحسب النشاطات التشغيلية (النشاط الرئيسي للمؤسسة) التمويلية (الإقراض والائتمان) والاستثمارية (الاستثمار في الأصول المختلفة) خلال فترات مالية معينة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها

أولا : أهمية قائمة التدفقات النقدية

تظهر أهمية قائمة تدفقات النقدية من أهمية المعلومة الإضافية، المتمثلة في تغيرات الخزينة التي جنتها المؤسسة وتلك التي استعملتها خلال الدورة والتي يعجز كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج عن تقديمها.

تمكن الميزانية الختامية مع معلوماتها الإضافية في الملحق القارئ من الإطلاع على البنية المالية للمؤسسة في تاريخ محدد (تاريخ الإقفال) وهذه نظرة ساكنة.

كما يمكن جدول النتيجة مع معلوماته الإضافية في الملحق من التعرف على النتيجة وهي نظرة ساكنة كذلك. وعليه فلا الميزانية ولا جدول النتيجة تمكننا من الحصول على نظرة ديناميكية، أي تطور بنية الخزينة خلال الدورة وهذا دور جدول تدفقاتها [1].

تظهر أهمية الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية حيث[2]:

1- توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها ، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة.

2- تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها أي تساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذالك درجة السيولة ومقدرتها على استرداد ديونها.

ثانيا: أهداف قائمة التدفقات النقدية

صممت قائمة التدفقات النقدية لكي تحقق الأغراض التالية[3]:

1- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فالنقدية وليس الربح المحاسبي هي التي تستخدم في سداد المطالبات والتوزيعات، وتؤكد الخبرة المكتسبة من حالة إفلاس شركة w.t.grant الأمريكية هذه الحقيقة ، وفي معظم الحالات فإن المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية تقدم تنبؤات جيدة للتدفقات المستقبلية .

---

[1] محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

[2] بن عبدى حسام الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[3] طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 77، 78.

2- تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون بالحصول على توزيعات أرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك.

3- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المؤسسة .

حسب إل SCF والـ IAS 7 لمجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها ويأتي في مقدمة هذه الأهداف :

إعطاء مستعملي الكشوف المالية (القوائم المالية) أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة

إضافة إلى أنه "يسمح بمراقبة أداء وإدارة التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة، والمساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. كما يهدف إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال توفير معلومات عن التحصيلات والتدفقات النقدية خلال الفترة وكذلك درجة المرونة المالية لدى المؤسسة[1] .

ثالثا : الاستخدامات قائمة التدفقات النقدية[2]

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتقال منها من قبل كل من الجهات الداخلية للمشروع والجهات الخارجية .

1- **استخدامات الإدارة:** توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقا مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل ، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط.

2- استخدامات المستثمرين والدائنين:

تساعد قائمة التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي :

- قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية .

[1] طارق عبد العال حماد ، نفس المرجع السابق ، ص 78.

[2] منير شاكر محمد وآخرون ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، **الطبعة الثانية** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000، ص ص 130 ، 131.

خلاصة:

قامت الجزائر بوضع نظام محاسبي مالي حتى تتوافق النظام المحاسبي الدولي من جهة، وكذا سد الثغرات التي يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني (PCN) من جهة ثانية، تضمن هذا النظام مجموعة من المبادئ ذو قوائم مالية من شأنها أن تلبي احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية.؛

وبعد دراسة القوائم المالية ،خلصنا إلى أن النظام المحاسبي المالي حددت خمس قوائم مالية يجب التصريح بها مرة في السنة على الأقل وهي الميزانية التي تسمح بتقديم الوضعية المالية للشركة ، أما القائمة الثانية فهي قائمة حسابات النتائج حيث تسمح هذه القائمة بقياس الأداء وتحديد النتيجة ، وتتمثل القائمة الثالثة في جدول تدفقات النقدية الذي يسمح بدوره بقياس قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من خلال أنشطتها وخاصة الأنشطة التشغيلية – أما القائمة الرابعة فتمثل في جدول تغيرات الأموال الخاصة الذي يسمح بتحليل مركبات الخاصة وأما القائمة الخامسة والأخيرة فتتمثل في الملحق حيث يساعد في فهم القوائم المالية السابقة .

لقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل بأن القوائم ال
مالية ليست هدفا يسعي المحاسب إلى تحقيقه بل هي وسيلة أو أداة تقنية تسمح لنا بعرض البيانات والمعلومات المالية الكمية بصورة مختصرة ودقيقة وقابلة للفهم والمقارنة .

الفصل الثاني

القراءة المالية لقائمة التدفقات النقدية كآلية للحكم على سيولة المؤسسة

تمهيد:

بدأ الاهتمام بالقوائم المالية منذ قيام المنشات الكبرى وانفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها، ويرجع السبب في ذلك أن الإدارة قد تستغل المعلومات التي لديها لتغطية أي قصور في أدائها كما أنها تعرض معلومات مضلة لتحقيق أهدافها الغير القانونية كتقليل الضرائب أو عدم توزيع الأرباح على المساهمين أو تحسين مركزها المالي أمام الفئات المستهدفة من مقرضين أو دائنين أو غيرهما.

وتمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية وذلك بما تحتويه من افصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة والمتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية التمويلية، وبما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المؤسسة وتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ومدى مدونتها المالية ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض، كما أننا نجد في قائمة التدفقات النقدية مؤشرات ونسب مالية توفر معلومات لا تظهر في قائمتي الميزانية و الدخل والتي تفيد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: أسس تبويب وعرض معلومات في قائمة التدفقات النقدية وبعض الاعتبارات الواجب مراعاتها فيها؛

المبحث الثاني: أهم مقاييس قائمة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة؛

المبحث الثالث: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي؛

المبحث الأول: أسس تبويب و عرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وبعض الاعتبارات الواجب مراعاتها فيها.

وفقا لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي السابع عن قائمة التدفقات النقدية، وما جاء به النظام المحاسبي المالي فانه يمكن إعداد و عرض هذه القائمة اعتمادا على طريقتين هما الطريقة المباشرة و الغير مباشرة ، وحتى نتمكن من إعداد قائمة التدفقات النقدية لابد لنا من مجموعة من المعلومات و التي تتحصل عليها من مصادر مختلفة بحيث يتم إتباع خطوات متتابعة بغية إعداد قائمة التدفقات النقدية في شكلها النهائي وكذا إبراز أهمية المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها وهذا ضمن المطلب الأول وفي المطلب الثاني نقدم كيفية تبويب قائمة التدفقات النقدية أما المطلب الثالث، فيتمحور حول المشاكل المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية والانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي السابع.

المطلب الأول: أهمية المعلومات في قائمة التدفقات النقدية.

أولا: شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية.

يتم تصنيف المتحصلات و المدفوعات النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة وهي الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، وفيما يلي تعريف من هذه التصنيفات.

1- **الأنشطة التشغيلية:** وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل[1].

2- **الأنشطة الاستثمارية:** و هي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء و بيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم و السندات) للشركات الأخرى.[2]

3- **الانشطة التمويلية:** وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض و رأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة و مكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية[3].

ثانيا: مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 138.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص 165.

[3] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص80.

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين، حيث تتطلب هذه العملية توفر مصادر في قائمة الدخل و المركز المالي.

1- المصادر المعتمدة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

خلافا لقائمة الدخل و قائمة المركز المالي اللتان تعدان استنادا إلى أساس الاستحقاق وكذا إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجر دية، فان قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها في ثلاث مصادر هي[1]:

- ✓ ميزانية مقارنة للسنتين الأخيرتين، وذلك لتحديد مقدار التغير في الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية بين أول المدة و أخرها.
- ✓ قائمة الدخل للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الدخل وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.
- ✓ معلومات تفصيلية إضافية أخرى، و ذلك بهدف تحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفق خطوات متتالية وهي[2]:

- ✓ تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة التي تحتويها القائمة.
- ✓ تحديد صافي التدفق النقدي للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية (سلبا أو إيجابا) للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.
- ✓ تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، ذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة، والمستخرج في البند السابق.
- ✓ التأكد من أن صافي النقد المستخرج في البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة.

2- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يوجد طريقتان مقبولتان في المعيار المحاسبي الدولي السابع لعرض قائمة التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة والغير مباشرة والاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة احتساب و عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أما عرض التدفقات من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية فهي متشابهة في كلتا الطريقتين و بالتالي يتوجب على المؤسسة عرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام أما[3]:

---

[1] حنان رزاق سالم، **تحليل التدفقات الخزينة وفق المقاربة الغير المباشرة**،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، 2015/2014، ص 28.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2005، ص 277.

[3] محمد ابونصار،جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، دار المكتبة الوطنية، الطبعة الثالثة، عمان- الأردن، 2014،ص 101.

✓ **الطريقة المباشرة:**

أوصي المعيار المحاسبي الدولي السابع المؤسسات بإتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى إتباعها نفس المنهج في عرض التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

كما تسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل حيث التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط التشغيلي.

حيث يتم تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة و الخارجة عن النشاطات التشغيلية مثل المتحصلات النقدية من المبيعات والخدمات المقدمة والمتحصلات من العملاء وكذلك المدفوعات النقدية للمشتريات والمصروفات التشغيلية ولسداد الذمم الدائنة[1].

وفي ظل الطريقة المباشرة يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بإجمالي المبالغ المحصلة والمدفوعة للبنود الرئيسية بإحدى الطريقتين[2].

- الدفاتر المحاسبية للمؤسسة.
- تعديل بنود المبيعات وتكلفة المبيعات وكذلك باقي بنود قائمة الدخل كما يلي:

✓ التغيرات التي حدثت خلال الفترة في عناصر المخزون و المدينين والدائنين من العمليات التشغيلية.

✓ البنود الغير النقدية الأخرى.

✓ البنود الأخرى التي تعتبر أثارها النقدية ضمن النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

و تشمل البنود التي يتم تعديلها وفق الطريقة المباشرة على ما يلي:

✓ النقدية المحصاة من الزبائن.

✓ الفوائد و التوزيعات.

✓ النقدية المدفوعة للموردين و العاملين.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، بدون سنة، ص 200.

[2] طواهرية توفيق،**أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة، 2016/2015، ص- ص 58 -59.

- ✓ ضرائب الدخل المدفوعة.
- ✓ الفوائد المدفوعة.
- ✓ المدفوعات والمتحصلات النقدية من عمليات أخرى.

مزايا وعيوب الطريقة المباشرة:

المزايا:

للطريقة المباشرة عدة مزايا نذكر منها ما يلي[1]:

تتميز بالشمولية حيث تفصح عن كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية التشغيلية مما يساعد مستخدميها على فهم كل عنصر من تلك العناصر دون اللجوء للقوائم المالية الأخرى المعروضة.

توفر معلومات أكثر تفصيلا وبصورة أوضح عن الاثار النقدية لاوجه النشاط التشغيلي للمؤسسة فهي أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي المستقبلي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها النقدية المختلفة.

تعتبر المعلومات المفصلة أكثر إفادة وملائمة وموضوعية وهذا ما يتماشى مع متطلبات الإفصاح، كما تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب و مؤشرات مالية أكثر ملائمة.

العيوب:

لا تفصح هذه الطريقة عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة او الخارجة من النشاطات التشغيلية وبدلا من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية.

يعاب على هذه الطريقة أنها تحتاج لجهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، الأمر الذي قد يكون سببا مشتركا لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفا[2].

وفيما يلي عرض شكل قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة:

جدول رقم (06): الطريقة المباشرة.

[1] مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان- الاردن، 2006، ص 169.

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية والعربية**، بدون دار النشر، بدون سنة، ص 162.

البيان	الملاحظة	الدورة n	الدورة n-1
تدفقات الخزينة من الانشطة التشغيلية			
متحصلات من الزبائن			
مدفوعات إلى الموردين و المستخدمين			
فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة			
ضرائب مدفوعة على النتائج			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة من الانشطة الاستثنائية			
تدفقات الخزينة الصافية من الانشطة العادية(أ)			
تدفقات الخزينة من الانشطة الاستثمارية			
مدفوعات على شراء تجهيزات مادية أو معنوية.			
متحصلات على تنازلات التجهيزات المادية أو المعنوية.			
مدفوعات على شراء تجهيزات مادية.			
متحصلات على تنازلات عن تجهيزات مالية.			
فوائد محصلة على التوظيف المالية.			

أرباح أسهم و الحصة في النتائج المستلمة. **تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة الاستثمارية (ب).** **تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية** متحصلات من جراء إصدار الأسهم. أرباح أسهم و توزيعات الأخرى. تسديدات القروض و الديون المشابهة الأخرى. **تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية (ج).** اثار تغيرات معدل الصرف على السيولة وما يعادلها. **تغيرات الخزينة للفترة(أ+ب+ج).** الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة. الخزينة وما يعادلها عند غلق الدورة. **تغيرات الخزينة للفترة** **مقاربة مع النتيجة المحاسبية.**			

المصدر: هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص.267

✓ **الطريقة الغير المباشرة:**

تبدأ هذه الطريقة بصافي الربح الناتج عن قائمة الدخل ثم يعدل بعناصر الإيرادات و المصروفات التي لا تحتوي على تدفقات نقدية وليتحول صافي الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يجب:

- إعادة جمع كافة المصاريف الغير النقدية مرة أخرى مع صافي الدخل مثل(ضرائب الدخل المؤجلة ومصاريف الامتلاك)، والتي خصمت في تلك الفترة عند حساب صافي الدخل.
- طرح الإيرادات الغير النقدية مثل (أرباح الوحدات التابعة التي لم توزع بعد).
- طرح اي مكاسب أخرى وجمع أي خسائر أخرى تكبدتها المؤسسة في العمليات المختلفة (تسديد مبكر لإحدى القروض).[1]

والشكل الأتي يوضح كيفية الوصول الى صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية وفق الأساس النقدي ومن صافي الدخل المعد وفق أساس الاستحقاق.

و الشكل يبين ما يلي:

الشكل رقم (01): كيفية الوصول إلى صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية وفق الأساس النقدي ومن صافي الدخل المعد وفق أساس الاستحقاق.

[1] فداء عبد المجيد صبار الاعرجي،م م ثامد مهدي محمد صبري، **أهمية إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا** المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 29، ص 9.

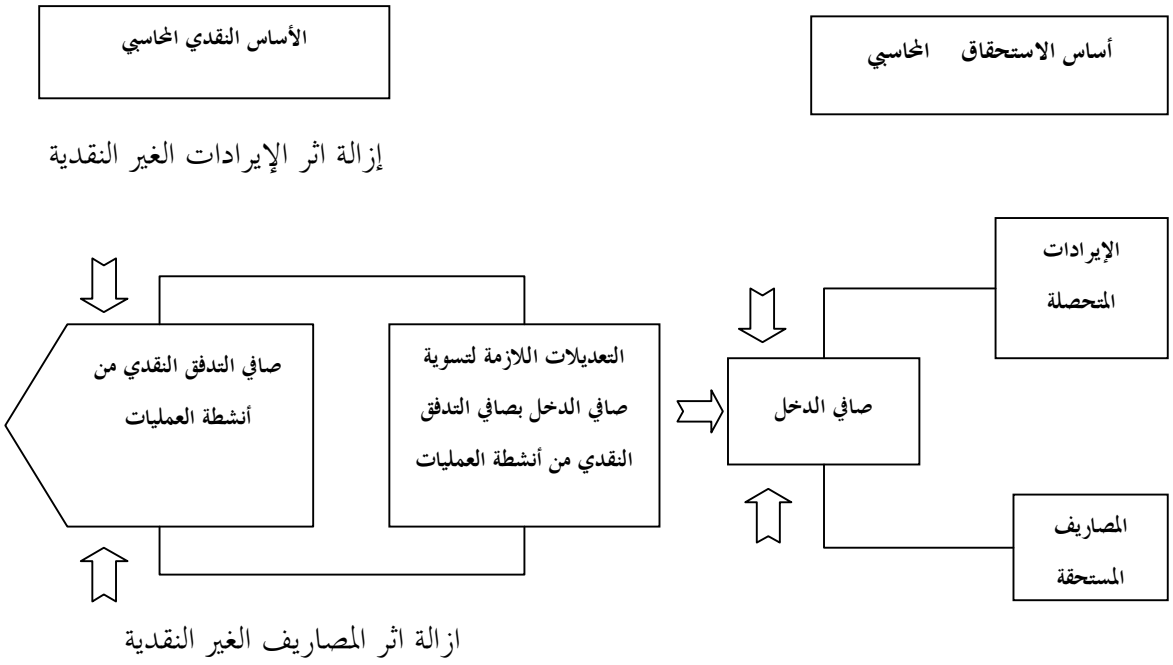

المصدر: طواهرية توفيق, مرجع سبق ذكره, ص 60.

مزايا و عيوب الطريقة الغير المباشرة:

المزايا:

للطريقة الغير المباشرة جملة من المزايا أهمها[1]:

تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الارقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلة و خارجة وفق الأساس النقدي.

تركز على الفرق بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وبذلك توفر صلة تجمع بين قائمة التدفقات النقدية و الميزاني

- تمتاز هذه الطريقة بأنها اقل تكلفة من الطريقة المباشرة كما توفر حلقة الربط بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية العمومية.

[1] رونالد كيسو و جيري جانت، ترجمة احمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة ج1**، دار المريخ النشر، الطبعة الاولى، المملكة العربية السعودية، 1999، ص- ص 250-251.

- تقوم هذه الطريقة على إجراء تسوية لصافي دخل المؤسسة و تدفقاتها النقدية من عملياتها.

العيوب:

ما يعاب على الطريقة الغير المباشرة أنها[1]:

- لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، فهي لا توضح المتحصلات من العملاء و المتحصلات من الإيرادات والمدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب.
- الصعوبة التي قد تواجه المستخدمين في فهم كيفية الوصول للتدفقات النقدية من العمليات المختلفة.

وفيما يلي عرض شكل قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير المباشرة:

جدول رقم(07): الطريقة الغير المباشرة.

البيان	ملاحظة	الدورة n	الدورة n-1
تدفقات الخزينة من الانشطة التشغيلية. النتيجة الصافية للدورة. تعديلات بالنسبة ل: - استهلاكات ومخصصات. - تغيرات ضرائب مؤجلة. - تغيرات المخزون. - تغيرات زبائن و مدينون اخرون. - تغيرات موردون وديون أخرى. - فوائض أو نواقص القيم الناتجة من التنازل صافية من الضرائب. **تدفقات الخزينة من النشاط** (أ).			

[1] سوزان عطا درغام، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي السابع**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل،2008، ص 80.

تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية . مدفوعات على شراء تجهيزات متحصلات على تنازلات التجهيزات اثر تغيير مجال التوحيد(1) **تدفقات الخزينة الصافية من الانشطة الاستثمارية(ب).** **تدفقات الخزينة من الانشطة التمويلية.** أرباح مدفوعة إلى المساهمين. زيادة رأس المال نقدا. إصدار قروض. تسديد القروض. **تدفقات الخزينة الصافية من الانشطة التمويلية(ج).** **تغيرات الخزينة للفترة(أ+ب+ج).** الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة. الخزينة وما يعادلها عند غلق الدورة. اثر التغير الجاري للعملات الصعبة(1). التغير في الخزينة.			

المصدر:خالد وهيب راوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ثالثا: الفرق بين الطريقة المباشرة و الغير المباشرة.

تعرض الطريقة المباشرة معلومات افضل عن الدورة النقدية لعمليات المؤسسة التجارية، فهي تساعد في الوصول الى تقدير افضل لمبالغ التمويل المطلوبة للانشطة التشغيلية للمؤسسة، وكذا مبالغ النقدية المتوقع توافرها في المستقبل لخدمة الدين و تمويل النمو المستمر للمؤسسة ودفع حصص ارباح الاسهم للمساهمين، كما ان الطريقة المباشرة تعتبر اكثر اتساقا مع هدف قائمة التدفقات النقدية و المتعلقة بتوفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية ، اما الطريقة الغير المباشرة فلا تقرر ذلك ويفضل كثير من معدي القوائم المالية الطريقة الغير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية، لانهم يرون ان تنفيذ الطريقة المباشرة تستلزم تكاليف اضافية خاصة بتجميع المتحصلات والمدفوعات النقدية.

وحيث يفضل بعض الباحثين في استخدام الطريقة الغير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الى الاسباب التالية:

- انها توفر ربطا مفيدا بين كل من قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل و الميزانية.
- ان مستخدمي القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة.
- انها اقل تكلفة من الطريقة المباشرة.
- قد تفسر الطريقة المباشرة تفسيرا خاطئا.
- صافي التدفقات النقدية التشغيلية كمقياس افضل للأداء مقارنة بقياسه من خلال الدخل[1].

وفيما يلي: مقارنة لقائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على أساس كل من الطريقة المباشرة والغير المباشرة[2].

جدول رقم(08) يوضح: الفرق بين الطريقة المباشرة و الغير المباشرة.

[1] نعيم حسني دهمس، **قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية و العملية**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1996،ص 28.

[2] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لإغراض الاستثمار ومنح الائتمان(نظرة حالية ومستقبلية)**، الدار الجامعية،2006، ص 200.

	الطريقة المباشرة	الطريقة الغير المباشرة
المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	• يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية.	• يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة وفق أساس الاستحقاق و البيانات المعدة وفق الاساس النقدي.
الهدف	• إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من انشطة التشغيل وكذلك اوجه استخداماتها الاساسية.	• ابراز العلاقة بين صافي الدخل و التدفقات النقدية من انشطة التشغيل.
معالجة البيانات	• تحويل الاقسام الرئيسية من الايرادات والمصروفات الى تدفقات نقدية وذلك باخذ كل مصروف رئيسي على حدى و معالجته بالتغيرات في الاصول او الخصوم المتداولة المرتبطة به.	• تحويل صافي الدخل الى تدفقات نقدية بالاخذ في الحسبان المصروفات الغير النقدية و الارباح والخسائر المتعلقة بانشطة الاستثمار و التمويل وكذلك التغيرات في الاصول المتداولة والخصوم النتداولة.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان(نظرة حالية ومستقبلية)**، مرجع سبق ذكره، ص 200.

المطلب الثاني: تبويب قائمة التدفقات النقدية.

حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع – قائمة التدفقات النقدية يتوجب تبويب المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أنشطة رئيسية يتألف كل نشاط منها على نوعين من التدفقات الداخلة و الخارجة و هذه الأبواب هي كما يلي:

اولا: التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية:

تعتبر الانشطة التشغيلية بمثابة الانشطة المولدة لايرادات المؤسسة والتي تدخل بشكل مباشر في تحديد صافي الربح و الخسارة للوحدة الاقتصادية[1].

ومن امثلة التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة ما ياتي:

- المتحصلات النقدية عن تقديم الخدمات المصرفية.
- المتحصلات النقدية من فوائد القروض.
- المتحصلات النقدية من بيع الاوراق المالية المحتفظ بها لاغراض المتاجرة.
- المقبوضات النقدية من حقوق الامتيازات و العلامات التجارية.

ومن امثلة التدفقات النقدية الخارجة ما يأتي:

- المدفوعات النقدية اللازمة للحصول على الخدمات.
- المدفوعات النقدية عن الرواتب والأجور.
- المدفوعات النقدية عن الضرائب و الرسوم.
- المدفوعات النقدية عن فوائد القروض المستلمة.
- المدفوعات النقدية لشراء الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة.
- السلف و القروض النقدية المقدمة الى أطراف اخرى (فقط السلف التي تقدمها المؤسسات المالية).

وتكمن اهمية تحديد التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية في ارتباط استمرارية المؤسسة بوجود تدفقات نقدية تشغيلية ايجابية لغرض الوفاء بالتزاماتها والمحافظة على وضعها المالي، فضلا عن معرفة القدرة التشغيلية للمؤسسة وتوزيع ارباح الاسهم و القيان بانشطتها الجديدة دون اللجوء الى مصادر تمويل خارجية وكذلك التنبؤ بالتدفقات المستقبلية[2].

ثانيا: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **معايير التقارير المالية الدولية** ، نص المعيار السابع، فقرة 13،عمان، 2006،ص29 .

[2] كرار سليم عبد الزهر حميدي، **أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد3، العدد7، 2014، ص 68 .

انشطة الاستثمار هي انشطة اقتناء واستبعاد الاصول طويلة الاجل والاستثمارات الاخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، ومن امثلة التدفقات النقدية الداخلة الناشئة من انشطة الاستثمار مايلي:

- المقبوضات النقدية من بيع الاصول الثابتة والغير الملموسة و الطويلة الاجل.
- المقبوضات النقدية من بيع الاسهم والسندات والحصص في المؤسسات المشتركة.
- المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية و القروض الممنوحةلاطراف اخرى.
- المقبوضات النقدية من عقود اجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة.

ومن امثلة التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة الاستثمارية ما يلي:

- المدفوعات النقدية لاقتناء اصول ثابتة وغير ملموسة و اخرى طويلة الاجل.
- المدفوعات النقدية لاقتناء اسهم وسندات في مؤسسات اخرى والحصص في المؤسسات المشتركة.
- المدفوعات النقدية و القروض الممنوحة لاطراف اخرى.
- المدفوعات النقدية لشراء عقود اختيارية و عقود مستقبلية و عقود مقايضة.

وتكمن اهمية معرفة التدفقات الاستثمارية كونها تعد مؤشرا مهما لمعرفة احتمالات النمو المستقبلية للوحدة الاقتصادية حيث عندما يكون صافي التدفق الاستثماري سالب يشير الى التوسع في الاستثمار، الامر الذي يؤدي الى احتمال زيادة الارباح مستقبلا، في حين يحدث العكس، فيشير الى احتمال الانكماش مستقبلا للمؤسسة، كما انه يعد مؤشرا لتخفيض العائد على استثماراتها[1].

ثالثا: التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية.

تشمل الحصول على موارد ومن اعادة الموارد الى الملاك و تدخل كذلك ضمن هذه الفئة الحصول على موارد من خلال الاقتراض (للاجل القصير و الطويل) ومدفوعات المبالغ المقترضة[2].

ومن الامثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بالانشطة التمويلية الداخلة ما ياتي:

- التدفقات النقدية المحصلة من اصدار أسهم رأس المال.
- التدفقات النقدية المحصلة من اصدار سندات (ادوات دين).

---

[1] احمد نور، **المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية المصرية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،ص ص 786-787-788.

[2] طارق عبد العال حماد، **ادارة السيولة في الشركات و المصارف**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2012، ص ص 184 185 .

- التدفقات النقدية المحصلة من قروض البنوك.

ومن الامثلة على التدفقات النقدية الخالرجة ما ياتي:

- المدفوعات النقدية من توزيعات الارباح للمساهمين.
- المدفوعات النقدية من سداد جزء من الدين الرئيسي شاملا التزامات الايجار.
- المدفوعات النقدية جراء سداد القروض للبنوك والغير[1].

وتكمن اهمية معرفة التدفقات التمويلية في كونها مؤشرا لمعرفة مدى توفر او استخدام النقدية من خلال الاسهم والسندات والقروض، فضلا عن معرفة مدى قيام المؤسسة باجراء توزيعات الأرباح على المساهمين.

المطلب الثالث: اهم المشاكل المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية و الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي السابع.

هناك بعض عناصر التدفقات النقدية تثير الجدل بشان موقعها ضمن الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وعادة ما تم تبويب هذه العناصر حسب طبيعة عمل المؤسسة فيمكن ان يتم تبويبها في مؤسسة على انها تشغيلية في حين مؤسسة اخرى تعتبرها تمويلية لهذا سنتطرق في هذا المطلب الى هذه العناصر إضافة إلى أهم الانتقادات الموجهة إلى معيار التدفقات النقدية.

أولا: المشاكل المتعلقة بالتدفقات النقدية.

حيث هذه المشاكل تتمثل فيما يلي:

1- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:

قد تقوم المؤسسة بتنفيذ أنشطة أجنبية عن طريق معاملات بعملات أجنبية ويكون لديها عمليات أجنبية كما يلي[2]:

يجب إن تسجل التدفقات النقدية التي تنشا من العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المؤسسة التي تنشر بموجبها بياناتها المالية، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المؤسسة باستخدام سعر

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، اثراء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2008، ص137.

[2] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

الصرف السائد بين عملة التقريرو العملة الاجنبية في تاريخ التدفق النقدي، حيث يجب التقرير عنها لعملات اجنبية بطريقة صرف متسعة مع ماجاء بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي و العشرون (21) .

ولا تعتبر الارباح والخسائر الغير المحققة والتي تنشا عن التغيرات في معدلات صرف العملة الاجنبية تدفقات نقدية، ولكن يتم التقرير عن اثار التغيرات في سعر صرف العملة الاجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة ارصدة النقدية وما يعادلها بين اول الفترة ونهايتها.

2- البنود الغير العادية:

قد تحقق المؤسسة خلال الفترة المالية ايرادات او قد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسة لنشاطها العادي ولا تتصف هذه الايرادات والمصروفات بالانتظام، لذا يطلق عليها البنود الغير العادية مثل التعويضات التي تحصل عليها المؤسسة او تتكبدها نتيجة احداث مفاجئة قد اصابتها، وينبغي تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود الغير العادية حسب النشاطات المسببة لها الى تدفقات نقدية تشغيلية او تدفقات نقدية استثمارية او تدفقات نقدية تمويلية و يتم الافصاح عنها بشكل منفصل وذلك لمساعدة مستخدمي القائمة في فهم طبيعة هذه التدفقات و يتم الافصاح عنها كما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن (08) صافي الربح او الخسارة للفترة، الاخطاء الجوهرية والتغيرات المحاسبية.

ولقد تم الغاء الفقرات الخاصة بالبنود الغير العادية مع المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في العام 2004[1].

3- ضرائب الدخل:

ينبغي الافصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل، كما ينبغي تبويبها على انها تدفقات نقدية ناتجة عن النشاطات التشغيلية ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة من انشطة التمويل والاستثمار على وجه الخصوص[2]؛

و قد يكون من السهل حساب الضرائب المتعلقة بالنشاطات الاستثمارية و التمويلية، الا انه من الصعب تحديد التدفقات النقدية الضريبية المرتبطة بتلك النشاطات، كما انها قد تحدث في فترة مالية مختلفة عن الفترة التي حدثت فيها العمليات المسببة لها، لذلك عادة ما يتم تبويب الضرائب المدفوعة على انها تدفقات

[1] محمد علي وهدان و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] محمد عباس حجازي، **قوائم التدفقات النقدية الاطار الفكري والتطبيقي والعملي**، دار نهضة للطباعة، مصر،1998،ص ص 134-135.

نقدية من التشاطات التشغيلية، وعندما توزع التدفقات النقدية من الضرائب على اكثر من نوع واحد من النشاطات فانه يجب الافصاح عن المبلغ الكلي للضريبة المدفوعة.

4-الفوائد والأرباح الموزعة.

يجب الافصاح عن كل من الفوائد وتوزيعات الارباح المحصلة والمدفوعة في موضع منفصل بالقائمة، كما يجي تبويب هذه البنود بطريقة متسقة من فترة الى اخرى كبنود خاصة بالانشطة التشغيلية او الاستثمارية او التمويلية.

يمكن تبويب الفوائد المدفوعة كتدفقات متعلقة بالانشطة التشغيلية كونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح او الخسارة الخاصة بالمشروع، ويمكن اعتبارها متعلقة بالانشطة التمويلية لكونها تكاليف خاصة بالحصول على الاموال.

يمكن تبويب الفوائد و ارباح الاسهم المحصلة كتدفقات متعلقة بالانشطة التشغيلية لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح او الخسارة و يمكن اعتبارها من بنود التدفقات النقدية للانشطة الاستثمارية باعتبارها تمثل عوائد على الاستثمارات.

من الجائز تبويب ارباح الاسهم النقدية المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الانشطة التشغيلية، وذلك بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قياس قدرة المؤسسة على دفع توزيعات نقدية من التدفقات النقدية الناتجة عن الانشطة التشغيلية[1].

5-التقرير عن العقود المستقبلية والعقود الاجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضات:

يشترط المعيار المحاسبي الدولي السابع فيما يتعلق بالمشتقات كالعقود المستقبلية والعقود الاجلة وعقود الخيارات والمقايضات ان تصنف كنشاطات استثمارية، الا اذا كانت هذه العقود مقتناة للمتاجرة فيتم تصنيفها كانشطة تشغيلية واذا كانت لاغراض التمويل فيتم تصنيفها كنشاطات تمويلية[2].

---

[1] مجلة المحاسب العربي،معيار المحاسبة الدولي 07 – **قائمة التدفقات النقدية**، ص ص 79- 80.

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 142.

6-العمليات الغير النقدية:

العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام النقدية استخدام النقدية او ما يعادلها يجب ان تستبعد من قائمة التدفقات النقدية ويجب ان يفصح على مثل تلك التدفقات في مكان اخر من القوائم المالية، وهناك العديد من النشاطات الاستثمارية والتمويلية لا يكون اها اثر على راس مال وهيكل الاصول في المؤسسة ومن امثلة العمليات الغير النقدية ما يلي[1]:

- امتلاك الاصول اما بواسطة الشراء او عن طريق عقود التاجير التمويلي.
- امتلاك مؤسسة بواسطة اصدار اسهم مقابل ثمن الشراء.
- تحويل المديونية الى حقوق الملكية.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي السابع.

وجهت لهذا المعيار مجموعة من الانتقادات نوجزها فيما يلي[2]:

1-التبويب الخاطئ لبعض البنود:

يتم معالجة الفوائد تبعا للمعيار ضمن النشاطات التشغيلية بالرغم من كونها ترتبط بالنشاطات التمويلية، وكذلك يتم معالجة الضرائب باعتبارها من النشاطات التشغيلية رغم كونها مرتبطة بالاصول الثابتة المدرجة وفق النشاطات الاستثمارية.

2-تقسيم العملية الواحدة على اكثر من نشاط:

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي السابع توزيعات الاسهم على انها تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية بينما يعتبر الاسهم من التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية ويرجع ذلك الى سببين:

- توزيعات الاسهم تدخل ضمن صافي الدخل.
- قيمة الاسهم المباعة او المشتراة هي التي تدخل ضمن التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية، وكذلك الحال بالنسبة الى الفوائد المدفوعة على القروض تعتبر ضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية بينماالقروض نفسها تعتبر ضمن التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.

[1] سوزان عطا درغام، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] نفس المرجع، ص90.

3-المعالجة المحاسبية الخطا لسداد اقساط القروض من الغير و الفوائد المدينة وخصم الاصدار:

يتم معالجة الفوائد على انها نشاط تمويلي بينما يتم معالجة الفروض على انها نشاطات استثمارية، كما يتم معالجة خصم الاصدار على انه نشاطات تشغيلية في حين انه يعتبر نشاطات تمويلية.

4-المعالجة المحاسبية الغير السليمة لمتحصلات الفوائد الدائنة ومدفوعات الفوائد المدينة:

تتم معالجة متحصلات الفوائد الدائنة باعتبارها نشاطات تشغيلية وكذلك المدفوعات للفوائد المدينة وذلك بالرغم من انها ذات طابع استثماري.

5- المعالجة المحاسبية الغير الصحيحة للضرائب:

رغم كون الضرائب مرتبطة بالاصول الثابتة، يجب معالجتها باعتبارها ضمن التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية الا ان المعيار عالج ضريبة الدخل المسددة ضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

6- المعالجة المركبة للعمليات:

ويقصد بها معالجة بعض العمليات باكثر من طريقة للعملية الواحدة، فمثلا عملية بيع اصل ثابت يتحقق ارباح او خسائر، عملية بيع الاصل الثابت تعتبر متعلقة بالتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية، اما الارباح او الخسائر الناتجة من عملية البيع فيتم تضمينها ضمن صافي الربح او صافي الخسارة.

7-المعالجة المختلفة لنفس العمليات:

فمثلا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية والعقود المقدمة، وعقود الخيار تعالج على انها تدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية، بينما اذا كان الغرض من الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة او المضاربة فانها تعتبر تدفقات من النشاطات التشغيلية، و هذا الامر يجعل هناك مجالا للتلاعب من ادارة المؤسسات لتحسين وضعها المالي امام الفئات المستفيدة من القوائم المالية.

8-المعالجة المحاسبية الغير الصحيحة لعمليات شراء وبيع الاصول طويلة الاجل بالتقسيط:

يعالج المعيار المبالغ التي تسدد مقدما على انها تدفق استثماري والاقساط بعد ذلك على انها تدفق تمويلي، بينما يعتبر المعيار كافة المبالغ المحصلة مقدما او على اقساط على انها تدفق استثماري عند بيع الاصول طويلة الاجل[1].

[1] سوزان عطا درغام، نفس المرجع السابق، ص 91.

المبحث الثاني: اهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة المؤسسة.

تأتي اهمية تحليل التدفقات النقدية من اهمية القائمة نفسها حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل ان يحكم على الاداء المالي للمؤسسة كما يمكنه ايضا الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالاضافة الى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة وما قد يوفره عن امكانية التنبؤ باستمراريتها او فشلها، في حين ان لها اهمية كبيرة في عملية التحليل المالي، حيث سنتطرق في هذا المبحث الى ثلاث مطالب وهي المطلب الاول: قائمة التدفقات النقدية كاداة للتحليل المالي. وفي المطلب الثاني: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي، واما المطلب الثالث فيتضمن اهم مقاييس قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الاول: قائمة التدفقات النقدية كأداة للتحليل المالي:

تمكن قائمة التدفقات النقدية من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معرفة المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة.

اولا: قائمة التدفقات النقدية كاداة من ادوات التحليل المالي.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة تحليلية إضافية لأدوات التحليل المالي الأخرى مثل التحليل بالنسب، فهي تقوم بالدورين الرئيسيين الآتيين[1]:

- التحليل التاريخي للاوضاع المالية للمؤسسة وتطورها مما يساعد في بيان نقاط القوة و الضعف لديها وتقييم ادائها.
- تقدير الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة استنادا الى ادائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الاخرى من حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها.

ومن ناحية اكثر تحديدا فان هذه القائمة تساعد المحلل في التعرف على التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من والى المؤسسة نتيجة لممارستها لنشاطها من انتاج وبيع وشراء وتسديد وتمويل وغيرها، وتقدم معلومات هامة عن اداء المؤسسة وتعد ذات فائدة ولا سيما في الحالات الاتية:

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص 274-275.

- بيان الكيفية استخدم فيها النقد المتوفر للمؤسسة سواء من عمليات التشغيل او الاستثمار او التمويل.
- بيان الكيفية التي حصلت فيها المؤسسة على النقد سواء من عمليات التشغيل او الاستثمار او التمويل.
- تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من التشغيل في المستقبل.
- تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الارباح.
- تسهيل عملية المقارنة بين البيانات المالية للشركات المختلفة عن طريق تحييد اثر اختلاف المعالجات المحاسبية.
- اظهار التغيرات المالية والنقدية التي تعجز عن اظهار القوائم المالية الاخرى.
- بيان اسباب لجوء المؤسسة الى الاقتراض والمبالغ التي تم اقتراضها. بيان مدى الملاءمة بين مصادر التمويل(من حيث المدة) والتوظيفات من حيث النوع(متداول، ثابت).
- التحليل التاريخي لاداء المؤسسة وتطور هذا الاداء مما يساعد في التعرف على جوانب القوة والضعف في المؤسسة.
- تقديم معلومات مفيدة لادارة المؤسسة تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة و التخطيط للمستقبل.
- لفت نظر متخذي القرار الى التغيرات او الامور التي تستدعي عناية خاصة لمعالجتها[1].

ثانيا: الاعتبارات الواجب اتخاذها لتحليل قائمة التدفقات النقدية.

عند تحليل قائمة التدفقات النقدية يتوجب اخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار، يمكن ان تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمؤسسة فمثلا المؤسسات التي تتمتع بالاستقرار ووصلت الى مرحلة النضج يجب ان تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية للانشطة الاستثمارية والتمويلية، اما المؤسسات التي لا تزال في مرحلة النمو فانها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الانشطة التشغيلية وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للانشطة التشغيلية و الاستثمارية.

بالاضافة الى التبويبات الثلاثة لقائمة التدفقات النقدية الا ان هناك انشطة قد لا تدخل في صلب قائمة التدفقات النقدية من مثل ذلك اصدار اسهم عادية او ممتازة مقابل امتلاك موجودات عينية او استخدام

[1] مفلح محمد عقل، نفس المرجع السابق، ص 275.

الموجودات العينية في تسديد القروض او تحويل السندات لاسهم عادية وغيرها، هذه الانشطة لا يترتب عنها تدفقات نقدية داخلة او خارجة حاليا الا ان لها تاثير على التدفقات النقدية المستقبلية لذا يتطلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الافصاح عن هذه النشطة نظرا لاهميتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وعرضها في جداول ملحقة بقائمة التدفقات النقدية.

ان المعالجات المحاسبية التي تتبعها الادارة يمكن ان تؤثر بشكل غير مباشر في التدفقات التدفقات النقدية وخاصة الخارجة منها من مثل ذلك "اختيار طريقة تقييم المخزون دون اخرى او تطبيق طريقة اهتلاك معينة "، والتي من شانها التاثير على صافي الربح وبالتالي التاثير على الضرائب المدفوعة[1].

وهناك بعض المؤشرات التي يمكن للمحلل المالي الاسترشاد بها كدلائل على ان المؤسسة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية اهمها[2]:

- ✓ معدل الزيادة في المدينين والمخزون اكبر من معدل الزيادة في المبيعات والذي يدل على مشاكل في تحصيل الديون من العملاء والعكس بالنسبة للدائنين، الامر الذي يؤدي الى صعوبات في السيولة تعاني منها المؤسسة.
- ✓ زيادة عمليات بيع الاستثمارات في الاوراق المالية قصيرة الاجل عن عمليات الشراء والذي يمكن ان يكون مؤشرا على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية كافية من الانشطة التشغيلية لتمويل راس مال العامل والاستثمارات طويلة الاجل.
- ✓ الاعتماد على الاقتراض قصير الاجل بدلا من الاقتراض طويل الاجل وهو مؤشر على عدم قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل طويل الاجل لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المؤسسة.

المطلب الثاني: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي.

تستخدم قائمة التدفقات النقدية بشكل واسع من قبل المحللين والمدراء الماليين وكذا المؤسسات المالية والاقتصادية.

اولا: تحليل ارصدة التدفقات النقدية.

[1] طواهرية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] شادولي أيوب، **قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الأداء المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق،2017، ص 13.

ان قائمة التدفقات النقدية تعتبر اداة لتبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق الىمنطق هذه القائمة من خلال تحليل تدفقاتها النقدية والتي تنقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية متمايزة لكنها مترابطة فيما بينها حيث يحتاج كل منها الى تحليل يساعد المحللين الماليين في بناء تصور حول الوضع المالي للمؤسسة.

- **التدفقات النقدية المتولدة من عمليات التشغيل:**

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الانشطة التشغيلية مؤ شرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها والمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع الارباح على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء الى مصادر تمويل خارجية وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية اذا ما تم استخدامها مع المعلومات الاخرى لاغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

- **التدفقات النقدية المتولدة من عمليات الاستثمار:**

تسمح دراسة التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار باخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) او في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية)، وعليه فان زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن الخارجة في هذا النشاط تعبر عن زيادة الطاقة الانتاجية او زيادة مخزون المنافع المستقبلية للمؤسسة مم يعكس مؤشرا جيدا للنمو والتوسع بالنسبة للمؤسسة في المستقبل.

- **التدفقات النقدية المتولدة من عمليات التمويل.**

اما بالنسبة الى التدفقات المتولدة من عمليات التمويل فتبين اي شكل من اشكال التمويل قد تم اعتماده من طرف المؤسسة (اللجوء الى القروض او الرفع من راس المال) في حالة عدم كفاية التدفقات النقدية المتولدة من عمليات التشغيل في تغطية عمليات الاستثمار اضافة الى القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذا توزيعات لارباح[1].

ثانيا: تحليل قائمة التدفقات النقدية.

[1] بلعور سليمان- علي بن الطيب، **القراءة المالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة البليدة، 16-17-18 نوفمبر 2010،ص ص 05- 06.

يمكن تحليل قائمة التدفقات النقدية من حيث التحليل الأفقي و من حيث التحليل العمودي كما يلي:

❖ **التحليل الافقي و العمودي.**

يمكن تحليل القوائم المالية ومن بينها قائمة التدفقات النقدية بطريقة راسية لنفس الفترة او بطريقة افقية لعدة فترات.

➢ **التحليل العمودي:**

يقيس هذا التحليل سلوك مفردات الميزانية من حيث الزيادة او النقص في هذه المفردات خلال ازمنة مختلفة للتعرف على التغيرات التي حدثت، لذلك قد تم الدراسة على ميزانيات متتالية تعرف بالدراسة المقارنة وهي تعطي فكرة على مدى تقدم المؤسسة، وقد تستخدم النسب المئوية للتعبير عن التغيرات التي طرات، فالتحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية تفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في القائمة الواحدة، ويتم بموجب هذا التحليل دراسة سلوك كل بند من بنود هذه التدفقات نسبة الى مجموع التدفقات التي ينتمي اليها، ويمكننا لانجاز هذا التحليل استخدام قائمة او اكثر للمؤسسة الواحدة او قوائم متعددة لمؤسسات مختلفة[1].

رغم دور التحليل العمودي الا انه يبقى محددا وذلك للأسباب التالية[2]:

- ✓ يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة، لذا يحرص المحللون على اجراء التحليل العمودي لاكثر من فترة مالية او لاكثر من مؤسسة او في احيان اخرى يتم اجراءه مع التحليل الافقي في ان واحد لتغطية نقاط الضعف فيه.
- ✓ يتجاهل التحليل العمودي التغير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الاخرى المختلفة.
- ✓ يعتكد التحليل العمودي على تحويل الارقام المطلقة الى نسب مئوية و قد يكون ذلك في كثير من الاحيان مضللا، فعلى سبيل المثال: عندما يلقي الضوء على تغير الوزن النسبي لبند من البنود، فان ذلك لا يعني تغير بند من البنود وانما قد يكون ذلك نتيجة لتغير في قيمة المجموعة التي نسب اليها ذلك البند.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[2] نفس المرجع، ص 104.

➢ **التحليل الافقي:**

يقصد بهذا التحليل مقارنة الارقام الواردة بالقوائم المالية لعدد من السنوات المتتالية ويفيد اتباع هذا المدخل في تتبع التغيرات في العناصر المختلفة للقوائم المالية من فترة لاخرى مما يمكن من الوصول الى بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو والاتجاه العام لبعض عناصر القوائم المالية المؤثرة وفقا للهدف من التحليل، وعليه يمكن القول بأن الهدف من التحليل الافقي للقوائم المالية هو تتبع التغير بند معين او جميع بنود القوائم المالية خلال عدد من السنوات وذلك من اجل التعرف على الاستقرار او الزيادة او النقص في هذه البنود.

حيث ان المحلل يقوم من خلاله الرصد بالبحث عن الاسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البمود في المستقبل، ولعل ذلك ما اكسب هذا التحليل صفة ديناميكية بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بانه تحليل ساكن، ان اكثر ما يستند اليه المحلل المالي في التحليل الافقي هو نسبة الاساس والتي تستخدم في رصد سلوك و اتجاهات البنود المختلفة، وسنة الاساس هذه عادة ماتكون السنة الاولى في سلسلة الاعوام المراد تحليلها، ويجرى مقارنة البنود في الاعوام التالية مع بنود السنة الاولى[1].

ويجب الاشارة هنا الى ضرورة اعطاء عملية اختيار سنة الاساس اهمية خاصة لما قد تتركه من اثر مهم على نتائج هذا النوع من التحليل لذا فانه لابد من اخذ الاعتبارات التالية عند اختيار المحلل لهذه السنة.

- ✓ ان تكون هذه النسبة طبيعية لم تتعرض لظروف استثنائية تؤثر على الاداء العام في المؤسسة كحدوث الكوارث الطبيعية او الحروب....الخ.
- ✓ كما لا يمكن اعتماد سنة الاساس كان فيها الاداء جيدا او سيئا بشكل استثنائي او غير عادي، حيث اذا كان الاداء سيئا فان اتجاهات التحليل ستكون جيدة عند مقارنتها باداء سيئ بينما ستكون الاتجاهات غير جيدة في حال تمت المقارنة بسنة الاساس كان الاداء فيها جيدا، لذا يستلزم اختيار سنة اساس بشكل موضعي ودون تحيز.
- ✓ التاكد من توافق تصنيفات القائمة في هذه السنة مع ما سيتبعها من سنوات، كما يجب التاكد من عدم تغير السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في السنوات تحت الدراسة والتي قد تؤثر على جدوى المقارنة.

وتحسب هذه التغيرات الحادثة في البنود عن الفترات الزمنية المختلفة من خلال المعادلة التالية :

[1] محمد عباس حجازي، **المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات في المصارف**، اتحاد المصارف العربية، بدون سنة، ص 241.

$$\frac{\text{قيمة البند}}{\text{قيمة نفس بند سنة الاساس}}$$

ويقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال ايجاد التغير فيها بالقيم و النسب المئوية على حد سواء وهو ما يساعده بشكل افضل على انجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الافقي عامين متتاليين او قد يمتد لفترات مالية متعددة وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات[1].

المطلب الثالث: اهم مقاييس قائمة التدفقات النقدية لتقييم المؤسسة والتفسيرات الناتجة عنها.

يمكن الاستفادة من معلومات قائمة التدفقات النقدية في وضع مقاييس تندرج منها مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم اوجه النشاط المختلفة، ومن اهم المقاييس سوف نتطرق لها فيما يلي.

اولا: مقاييس تقييم جودة الربحية في المؤسسة.

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على اساس ان النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب اساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الاساس النقدي، وعلى هذا الاساس فان تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة لا يعني بالضرورة انها حققت تدفقا نقديا مرتفع والعكس بالعكس، ومن المتعارف عليه انه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية او جودة ارباح المؤسسة والعكس بالعكس.

ومن بين اهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة الارباح نجد:

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:**

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة من الانشطة التشغيلية لغرض تغطية الاحتياجات النقدية الاساسية وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الاساسية}}$$

ويقصد بالاحتياجات النقدية الاساسية ما يلي:

---

[1] نفس المرجع، ص 242.

[2] الحائك ايمن، **جدول قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ودوره في تفعيل التحليل المالي**، مذكرة ماستر، محاسبة و تدقيق،2014-2015، ص ص 66- 67.

- التدفقات النقدية الخارجة للانشطة التشغيلية.
- مدفوعات اعباء الديون.
- الانفاق الراسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الانتاجية.
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

➢ مؤشر النقدية التشغيلية:

يفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الارباح النقدية من اصل صافي الارباح السنوية المحتسبة على اساس الاستحقاق فكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على اساس الاستحقاق.

ويحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

➢ نسبة التدفقات النقدية التشغيلية:

توضح مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل الوحدة الاقتصادية في تحصيل النقدية من زبائنها.

وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

➢ مؤشر النشاط التشغيلي:

يوضح هذا المؤشر مقدرة الانشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، و يحدد بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي تدفق النقدي التشغيلي}}{\text{ربح التشغيل من قبل الفوائد المبيعاتالضريبة}}$$

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:

[1] علي وهدان عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 163.

توضح هذه النسبة مدى مقدرة اصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، ويحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي تدفق النقيد التشغيلي}}{\text{مجموع الاصول}}$$

ثانيا: مقاييس تقييم جودة السيولة في المؤسسة.

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الامان في انشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما ان صافي التدفق النقدي من النشطة التشغيلية يمثل الاساس الذي يركن اليه في توفير السيولة فان قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما انها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة.

ومن اهم النسب التي تقيس جودة السيولة هي:

- **نسبة التدفقات النقدية الضرورية:**

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة في انتاج النقدية من نشاطها التشغيلي، يضمن لها مواجهة التزاماتها في الاجل القصير دون اللجوء الى وسائل التمويل الاخرى، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

- **نسبة التغطية النقدية:**

وتؤشر هذه النسبة ما اذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة الى التمويل عن طريق الاقتراض او بواسطة ادوات الملكية او من خلال كلا الطريقتين، وتقاس هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية[2]:

---

[1] مؤيد محمد علي الفضل،**تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية**، دورية فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والإدارة، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، 2007، ص 137.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 165.

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة الانشطة التمويليةوالاستثمارية}}$$

مؤشر الفوائد المدفوعة:

يعكس هذا المؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الانشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، ان ارتفاع هذه المقياس يؤشر حقيقة احتمال تعرض الوحدة الاقتصادية لمشاكل السيولة، ويقاس هذا المؤشر بواسطة العلاقة التالية[1]:

$$\text{مؤشر الفوائد المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد الديون المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الاننشطة التشغيلية}}$$

ثالثا: مقاييس تقييم سياسات التمويل في المؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الادارة في مجال السياسات المالية، ومن اهم النسب ما يلي:

- **نسبة التوزيعات النقدية:**

وتوضح هذه النسبة سياسة المؤسسة في توزيع الارباح وتدل على ما اذا كانت المؤسسة تجلب نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات ، وتفيد هذه النسبة ايضا المستثمرين عند مقارنتها بالسنوات السابقة لمعرفة مدى استقرار التوزيعات السنوية على المساهمين، وتحسب كما يلي[2]:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الاننشطات التشغيلية}}$$

- **نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:**

[1] قاسم محمد – نجم عبد عليوي، **تقييم كفاءة أداء الشركة**، مجلة كلية بغداد،للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 34، 2013، ص 349.
[2] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166.

وتشير هذه النسبة الى الاهمية النسبية لعوائد الاستثمار سواء في القروض ام في الاوراق المالية، وذلك بالمقارنة بالتدفقات الداخلة من الانشطة التشغيلية، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على اهمية الانشطة التشغيلية والتي تتميز بالاستمرارية وتعبر عن كفاءة الادارة[1].

$$\text{نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة} = \frac{\text{المتحصلات النقدية من ايراد الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية}}$$

- **نسبة الإنفاق الرأسمالي:**

وتقيس هذه النسبة الاهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجية في تموبل الاستثمار في الاصول الثابتة، وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات تبين كيفية استخدام اموالهم، كما تعكس مدى نجاح ادارة الشركة في تمويل الاصول طويلة الاجل من مصادر تمويل طويلة الاجل، كما تظهر بطريقة غير مباشرة دور التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية في هذا الصدد، حيث تحسب هذه النسبة كما يلي[2]:

$$\text{نسبة الانفاق الراسمالي} = \frac{\text{الانفاق الراسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض الطويلة الاجل واصدارات الاسهم والسندات}}$$

ثانيا: تفسيرات قائمة التدفقات النقدية.

هناك ثمانية حالات لتفسير قائمة التدفقات النقدية وهي كما يلي:

- **الحالة الاولى:** وتتمثل في[3]:
  - ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية موجبة:**

هذه النتيجة تعني ان المؤسسة تمارس نشاطها في المدى القصير والطويل بشكل ايجابي على اعتبار أن هذه التدفقات هي ناتجة عن الانشطة الاساسية و سير الاعمال العادي؛

الامر سوف يختلف اذا كانت هذه التدفقات هي ناتجة عن انشطة ثانوية او ظروف مؤقتة حيث اذا كانت ناتجة عن انشطة ثانوية فعلى المؤسسة ان تبحث بدائل وحلول لتوفير تدفقات عن الانشطة التشغيلية فهذا مؤشر سلبي قد يقود المؤسسة الى نهاية غير جيدة.

---

[1] وجدي حامد حجازي، **تخطيط وإدارة السيولة النقدية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 139.

[2] وجدي حامد حجازي، نفس المرجع السابق، ص 140.

[3] احمد دحان، المدونة المحاسبية الاولى، محاضرة حول **التحليل المالي قائمة التدفقات النقدية بوابة التحليل المالي**، الدرس الرابع.

✓ **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالبة:**

نتوصل الى هذه النتيجة من خلال:

- قيام المؤسسة بشراء اصول ثابتة.
- قيام المؤسسة بالاستثمار في اسهم وسندات.
- قيام المؤسسة بالاستثمار في مؤسسات زميلة وتابعة.
- قيام المؤسسة بالاستثمار في تطوير منتجات او براءات اختراع او علامات تجارية، او تكاليف استخراج؛

حيث ان النشاطات اعلاه اذا كانت جداولها الاقتصادية ناجحة ستعود مستقبلا على المؤسسة بتدفق نقدي ايجابي والعكس صحيح.

✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية موجبة:**

نتوصل الى النتيجة من خلال:

- زيادة المؤسسة لراسمالها.
- اقتراض المؤسسة من البنوك او من الشركاء.
- الاقتراض من البنوك يحمل المؤسسة اعباء مالية ربما تكون مكلفة للمؤسسة في المستقبل، كذلك التمويل من المؤسسات يشير الى دعم الشركاء للمؤسسة وحرصهم على نجاح نشاطاتها التجارية؛
- اذا كان سبب التدفقات الايجابية هو زيادة راس المال فان المؤسسة ستحقق تدفقا ايجابيا في المستقبل وبالتالي الجدوى الاقتصادية لزيادة راس المال ناجحة والعكس صحيح.

✓ **صافي التدفقات النقدية موجب:**

وهذه النتيجة اذا كانت ناتجة عن نشاط التشغيل يعتبر امرا جيدا، كذلك ايضا اذا كان ناتجا عن ايرادات الاستثمار طويلة الاجل وقصيرة الاجل فيعتبر امرا جيدا؛

اما اذا كان ناتج عن تمويل فالامر يتطلب دراسة جدوى تبين مدى منفعة التمويل والعائد المتوقع؛

وكذلك يعتبر امرا حذرا اذا كان ناتجا بالاساس عن بيع الاستثمارات.

- **الحالة الثانية:** وتكون مثل الحالة السابقة الا في صافي التدفقات النقدية[1]؛
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية موجبة:** وهي نفسها مع الحالة الاولى.
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية سالبة:** وهي كذلك نفسها مع الحالة الاولى بالنسبة للانشطة الاستثمارية.

- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية موجبة:** وهي نفسها مع الحالة الاول بالنسبة للانشطة التمويلية.
- ✓ **صافي التدفقات النقدية سالبة:** نتوصل اليها من خلال:

شراء الاصول وهو ما حعل التدفقات النقدية الخارجة اعلى مما اظهرت النتيجة بالسالب وكذلك الاستثمارات، وحتى نتحقق من خطورة الامر يتوجب على المؤسسة اعداد دراسة جدوى تظهلر وتبين مدى المنفعة والحاجة والعائد من شراء تلك الاصول و الاستثمارات وهل سوف يصب في صالح المؤسسة ام لا.

- **الحالة الثالثة:** وتتمثل في:
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية موجبة:** وهي نفسها مع الحالتين السابقتين؛
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية موجبة:** وتظهر النتيجة من خلال:
  - قيام المؤسسة ببيع اصول ثابتة.
  - قيام المؤسسة ببيع اسهم وسندات.
  - قيام المؤسسة ببيع منتجات او براءات اختراع او علامات تجارية او تكاليف استخراج للاخريين.
  - قيام المؤسسة ببيع استثمار في منشآت زميلة وتابعة.

حيث تحتمل المؤسسة الاجراءات المتخذة اعلاه التاثير الايجابي او السلبي على التدفقات النقدية للمؤسسة في المستقبل حيث اذا كانت القرارات ناتجة عن ضغط على المؤسسة لزيادة سيولتها فهذا الامر قد يقود الى ضعف التدفقات النقدية في المستقبل والعكس صحيح.

- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية سالبة:** وتظهر من خلال:
  - تخفيض راس مال المؤسسة.

[1] أحمد دحان، نفس المرجع السابق.

- قيام المؤسسة بتسديد القروض للبنوك ا وان المؤسسة سددت للشركاء.

حيث التسديد للشركاء يشير الى قوة المؤسسة ماليا وقدرتها على توزيع الارباح.

- اذا نتجت عن التسديد للبنوك فان وضع المؤسسة النقدي قد يشير الى نواحي ايجابية وقد تحقق للمؤسسة تدفقات ايجابية.
- اذا كان سبب التدفقات السالبة هو تخفيض راس المال فان المؤسسة ستحقق زيادة في العائد على راس المال.

✓ **صافي التدفقات النقدية موجبة:** فهو نفسه كما في الحالات السابقة[1].

➢ **الحالة الرابعة:** وتتمثل في:

✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية موجبة؛** وهي نفسها كما في الحالات السابقة.

✓ **التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية موجبة** ؛ وهي نفسها مع الحالة الثالثة.

✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية سالبة؛** وهي نفسها مع الحالة الثالثة.

✓ **صافي التدفق النقدي سالب:** ويظهر من خلال:

اي ان النشاط التمويلي اعلى من النشاط الاستثماري و لتشغيلي، حيث اذا كان تخفيض راس المال نتيجة لاعادة هيكلة المؤسسة و كانت جدواها الاقتصادية ناجحة فان ذلك سيكون له تدفق نقدي ايجابي في المستقبل و العكس صحيح؛

اذا كانت النتيجة السالبة قد نتجت عن التسديد للبنوك فربما يشير ذلك الى قدرة المؤسسة النقدية.

➢ **الحالة الخامسة:** وتتمثل في:

✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية موجبة؛** وهي نفسها مع الحالات السابقة الذكر.

✓ **التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية سالبة؛** وهي نفسها مع الحالتين الاولى والثانية.

✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية سالبة؛** وهي نفسها مع الحالتين الثالثة والرابعة.

✓ **صافي التدفقات النقدية موجب؛** وهو نفسه مع الحالتين الاولى والثالثة.

➢ **الحالة السادسة:** وتتمثل في:

✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية موجبة؛** وهي نفسها مع الحالات السابقة.

[1] احمد دحان، نفس المرجع السابق.

- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية سالبة؛** وهي نفسها مع الحالتين الاولى والثانية.
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية سالبة؛** وهي نفسها مع الحالتين الثالثة والرابعة.
- ✓ **صافي التدفقات النقدية سالب؛**

اذا كانت النتيجة ناتجة عن ظروف طبيعية كسداد قروض او شراء اصول فذلك سوف يكون لصالح المؤسسة في المستقبل اما اذا كانت نتيجة ظروف خارج سيطرة المؤسسة فقد يؤدي بالمؤسسة الى عسر مالي[1].

- ➢ **الحالة السابعة:** وتتمثل في:
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية سالبة؛**

عندما ننظر للمؤسسة على المدى القصير فهذه النتيجة تشير الى انها تمر في ظروف تشغيل غير مجدية وان عليها اعادة النظر في انشطتها واعمالها والخطط التي تنفذ اعمالها بموجبها ويجب عليها ايضا دراسة البدائل المتاحة والبحث عن نقاط الضعف، اي قد يكون لديها اقسام او فروع غير مربحة من جميع النواحي فيتوجب عليها اقفالها؛

كذلك عليها ان تدرس ما اذا كان الامر يتطلب تغيير النشاط خصوصا اذا كانت هذه النتيجة متكررة.

- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية موجبة؛** وتكون متشابهة مع الحالات السالفة الذكر.
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية موجبة؛** وهي نفسها مع الحالات السابقة.
- ✓ **صافي التدفقات النقدية موجب؛**

النتيجة الموجبة خطيرة جدا في هذه الحالة كونها نتجت عن عمليات اقتراض، قد يتعاضى عنها اذا كانت في المدى القصير، اما على المدى الطويل فالامر مختلف تماما اذ ان التدفقات النقدية تنتج عن عمليات التشغيل وليس عن الاقتراض الذي سوف يترتب عليه اعباء وفوائد في المستقبل.

- ➢ **الحالة الثامنة:** وتتمثل في[2]:
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية سالبة؛** وتكون مثل الحالة السابعة.
- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية موجبة؛**

وتكون مثل السابقة.

---

[1] نفس المرجع .

[2] احمد دحان، نفس المرجع السابق.

- ✓ **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية موجبة؛** وتكون مثل السابقة.
- ✓ **صافي التدفقات النقدية سالب؛**

هذه الحالة تؤدي الى اقفال المؤسسة اذ ان النتيجة السالبة في الانشطة التشغيلية والنهائية وقابلها نتيجة موجبة في الاستثماري والتمويلي، يعني ان المؤسسة تبيع اصولها وتقترض في نفس الوقت فهي التي حافظت على الاصول لا هي التي سلمت من تحمل اعباء القروض، بمعنى حين موعد سداد القروض تكون قد استنفذت الاصول وباعتها ولن تستطيع سداد القرض اي انها تقفل احسن.

خلاصة:

تتمثل قائمة التدفقات النقدية اضافة هامة الى القوائم المالية الالزامية لانها تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية، ومدى مرونتها المالية ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض، كما ان اعداد قائمة التدفقات النقدية تستخدم طريقتان هما الطريقة المباشرة و الغير المباشرة، والطريقة المباشرة هي المفضلة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية لانها تفصح عن كل مصدر من المصادر النقدية وكيفية انفاقها في الانشطة التشغيلية، في حين ينتشر تطبيق الطريقة الغير المباشرة في الحياة العملية حيث ان نسبة كبيرة من المؤسسات تطبق هذه الطريقة، فهي اسهل في الاعدادات وتركز فقط على اختلاف الدخل و الاستحقاق و التدفق النقدي المرتبط بها؛

كما انه يتم تبويبها تحت ثلاثة انشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدى وبصورة مستقلة، خاصة وان الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من انشطة التشغيل؛

في حين يتم تحليل القوائم المالية ومن بينها قائمة التدفقات النقدية بطريقة رأسية لنفس الفترة او بطريقة افقية لعدة فترات؛

كما ان تحليل قائمة التدفقات النقدية تتيح الحصول على مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية مثل نسبة تغطية النقدية، العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي، و التدفق النقدي الحر، ومختلف النسب المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية التي في غاية الاهمية للمؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة «نفطال» وتحليلها وحدة البويرة -710-

تمهيد:

تقوم مختلف المؤسسات الاقتصادية باعداد قوائمها المالية في نهاية كل دورة محاسبية، وهذا طبقا لما اقره النظام المحاسبي المالي الذي بدأ تطبيقه في الجزائر ابتداءا من سنة 2010، ومن اهم هذه القوائم قائمة التدفقات النقدية والتي تهتم بتبيان الوضعية النقدية للمؤسسة، حيث يمكن من خلالها تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ووضع الخطط الاستراتيجية على اساس ذلك؛

وتعتبر المؤسسة الوطنية "نفطال" من المؤسسات الاقتصادية الرائدة في قطاع المحروقات والتي تسعى الى تلبية احتياجات السوق الوطنية من مادة الوقود والزيوت و الزفت، الاطارات المطاطية؛

وسنتطرق في هذا الفصل الى دراسة قائمة التدفقات النقدية لهذه المؤسسة والتعرف على وضعها النقدي وتحليله باستخدام نسب التدفقات النقدية،وعلى هذا الاساس سيتم تقييم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة "نفطال".

المبحث الثاني: اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة "نفطال".

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "نفطال" فرع غاز البترول المميع–البويرة– تاريخها و تطورها .

إن الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى التطور والتقدم وتنمية اقتصادها،ومن اجل هذا فهي تعتمد بقوة على قطاع المحروقات،فمداخل الجزائر من العملة الصعبة والتي تمثل حوالي 97 من الدخل الوطني هي من قطاع المحروقات الذي يعد قطاع استراتيجي وحيوي.من أهم المؤسسات التي تساهم بفعالية في تحريك هذا القطاع وتنميته هي مؤسسة "فنطال"التي تعد من المؤسسات الكبيرة في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة و تطور مؤسسة "فنطال".

نشأت مؤسسة "سونطراك" طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 63/491 المؤرخ في 31-12-1963 و التي تمثلت في مهمتها الأساسية في تامين، نقل و تسويق المحروقات،بعدها توسع نطاق صلاحيتها بمقتضى المرسوم رقم 66-296 في 22-09-1966 و ذلك في مجال البحث و الإنتاج و تحويل المحروقات .

نشأت المؤسسة ERDP أو NAFTAL بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 101/80 في 06-04-1981 ، بدأت تنشط في 01-01-1982 و هي تهتم بصناعة و تصفية البترول و توزيع المواد البترولية تحت علامة نفطال .

في 1987 عدلت و قسمت بفعل المرسوم رقم 187/87 الى مؤسستين:

NAFTEC مؤسسة مختصة في تصفية البترول.

NAFTAL مؤسسة مختصة في تسويق و توزيع المواد البترولية ومشتقاتها.

و بداية من 18-04-1998 غيرت مؤسسة نفطال نظامها لتصبح شركة مساهمة SPA برأسمال 15650 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 665 سهم بقيمة 10 ملايير دينار جزائري لكل سهم تابعة 100 بالمئة لمؤسسة "سونطراك".

كلمة "نفطال" عرفت على الصعيد الوطني و الدولي باسم المؤسسة الوطنية لتسويق و توزيع المنتجات البترولية، بحيث تنقسم الى جزاين:

NAFT مصطلح عالمي يقصد به البترول .

AL الحرفين الأولين من كلمة ALGERIE.

يقع المقر الرئيسي للمؤسسة في الشراقة بالجزائر العاصمة و رمزها يتكون من 5 خطوط تمثل فروع مؤسسة "نفطال" و هي فرع الوقود، فرع الغاز المميع، فرع الزيوت، فرع الزفت و العجلات و اخيرا فرع الشراكة و النشاطات الدولية، ومن خلال ما سبق يمكن عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الشكل رقم:

أولا: دور و مهام مؤسسة "نفطال".

يكمن الدور الاساسي لمؤسسة "نفطال" في توزيع و تسويق المواد البترولية على مستوى التراب الوطني، و تتمثل في المجالات التالية:

- ملء GPL.
- صياغة الزفت.
- توزيع و تخزين و تسويق الوقود، الغاز و البترول المميع GPL، زيوت التشحيم، الزفت، العجلات و المواد الخاصة،
- نقل المواد البترولية

وبناءا على هذا فان مهامها تتمثل في ما يلي:

- الحرص على تطبيق و احترام المقاييس المرتبطة بالامن الداخلي للمؤسسة،و طبقا للتنظيمات الداخلية .
- تعريف و تطوير سياسات تتعلق بالمراجعة و هذا عن طريق وضع و تنفيذ أنظمة متكاملة للمعلومات .
- تنظيم و تطوير النشاط التسويقي و التوزيعي للمواد البترولية و تحويلها.
- تخزين و نقل جميع المواد و المنتجات البترولية و تسويقها على معظم التراب الوطني.
- السهر على تطبيق و احترام جميع المعايير الاستراتيجية لحماية المنشات الصناعية.
- تعريف و تطوير السياسة المنتهجة على أساس مراقبة و تخزين ووضع الكفاءات العامة للأنظمة المنتهجة للمعلومات.
- تطوير ووضع كفاءات عملية العمليات الموجهة للاستعمال و الاختيار الأحسن للموارد البشرية و الوسائل والخدمات.

ثانيا: منتجات مؤسسة "فنطال"

تتنوع المنتجات البترولية على حسب طبيعتها و مجال استعمالها، و مؤسسة "فنطال" تسوق مختلف المنتجات البترولية بصفة عامة، و أهم المنتجات التي تسوقها تتمثل في:

1- **الوقود:** يعتبر الوقود سائل سريع الالتهاب، وينتج من تقطير النفط، و يستعمل بكثرة في المحركات ذات الاحتراق الداخلي، و يضم الوقود الخاص بالطائرات و السفن البحرية إضافة إلى وقود السيارات بمختلف أنواعها مثل: المازوت، البترين العادي، البترين الممتاز.

2- **الزيوت:** وكما تسوق أيضا مؤسسة "نفطال" مجموعة متكاملة منها كزيوت المحركات، الزيوت الصناعية، الشحوم بمختلف أنواعها الممتازة و العادية، و التي تسوق على المستوى الوطني و التي تغطي كافة الاستعمالات سواء في قطاع السيارات أو القطاع الصناعي لمختلف الآلات، وهذه الزيوت مقسمة إلى الأنواع الآتية:

- زيوت خاصة بمحركات البترين.
- زيوت خاصة بمحركات الديازال.
- زيوت خاصة بالاستعمال الصناعي.
- زيوت تشحيم الماكينات و تكون مطابقة لمعايير الجودة العالمية، ومنها نجد: نفطي ليا، شيفة، تيسكا، شيلية.

3- **الاطارات المطاطية:** تقوم مؤسسة "نفطال" بتسويق عجلات مختلفة لعدة انواع من السيارات، الشاحنات، السيارات السياحية، الدراجات النارية، الدراجات الهوائية و الماكينات الصناعية.

4- **مادة الزفت:** الزفت هي المواد المستعملة في انجاز الطرقات و تغطية الاسطح، و تستخدم في البنايات و الاشغال العمومية، وهي مادة معدنية طبيعية ذات اللون القاتم، و صلبة و ناتجة عن تقطير البترول، الهيدروكربون و هي أخر بقايا النفط إي بعد استخراج كل أنواع الوقود، الزيوت، الشحوم...الخ.

كما تتكون مؤسسة "نفطال" من الطاقات البشرية تقدر ب 29.762 عامل موزعة على كامل التراب الوطني،

تعتبر من بين المؤسسات الإستراتيجية في اقتصاد البلد إذ تحتوي على:

- 57مركز و مخزن للتوزيع و تخزين الوقود، زيوت التشحيم و العجلات .
- 29مركز و مخزن لقسم الطيران، و 06 مراكز لقسم البحرية.
- 49 مخزن وسيطي لتخزين GPL.

- 40مركز ملء GPL لها الطاقة لملء 1.2 مليون طن/السنة .
- 06 مراكز فرطGPL .
- 15 وحدة زفت ذات طاقة التصنيع 360.000طن/السنة.
- 3.903ناقلة توزيع و815 آلة نقل و تفريغ و تثبيت .
- 400م من أنابيب خاصة بالعمليات و 350م من الأنابيب قيد الانجاز.

المطلب الثاني: بطاقة فنية لفرع غاز البترول المميع بالبويرة:

بعدما تطرقنا في المطلب الأول إلى النشأة التاريخية لمؤسسة نفطال عامة و كذا المهام التي تقوم به واهم منتجاتها، فان مقتضيات البحث تستدعي إجراء دراسة ميدانية على مؤسسة جزائرية، لذا ارتأينا إن تكون وحدة غاز البترول المميع بالبويرة محل الدراسة .

حيث تقع وحدة غاز البترول المميع بالبويرة في وسط مدينة البويرة، بحيث تبعد عن مقر الولاية بحوالي 350 مترا اما على المستوى الوطني فتقع شرق الجزائر العاصمة.

أولا: التعريف بغاز البترول المميع بالبويرةGPL:

في مطلع سنة 1998 انقسمت نفطال الى اربع وحدات على المستوى الوطني بحيث ان كل وحدة تتكفل بنشاط خاص بها، و كذا انقسمت كل وحدة الى مناطق وهذا للوصول الى الزبائن فمن بين هذه الوحدات وحدة غاز البترول المميع بالبويرة، و التابعة للمديرية العامة في الشراقة بالجزائر العاصمة فهي كباقي وجدات "نفطال" المماثلة لها تقوم هذه الوحدة بتوزيع البوتان، البروبان و سير الغاز في ولاية البويرة، فهي مؤسسة تسويقية اكثر منها انتاجية، ورغم هذا فهي تقوم ببعض العمليات التحويلية البسيطة.

تحتوي هذه الوحدة على مركزين للتعبئة احدهما يقع في المنطقة الصناعية سيدي خالد ببلدية واد البردي في ولاية البويرة و الاخر بمنطقة بني سليمان ولاية المدية بالاضافة الى مستودع للتخزين يقع ببلدية القادرية بولاية البويرة.

و تتمثل المنتجات التي توزعها فرع غاز البترول المميع بالبويرة كما هو موضح .

في الجدول رقم (09)

الرمز	البيان
B13	قارورات من غاز البوتان ذات وزن 13كلغ.

B03	قارورات من غاز البوتان ذات وزن 3 كلغ.
P35	قارورات من غاز البوتان ذات وزن 35 كلغ.
P11	قارورات من غاز البوتان ذات وزن 11 كلغ.
Sirghaz	سيرغاز(20من غاز البوتان+80 من البروبان).

المصدر:وثائق المؤسسة مصلحة الموارد البشرية.

ثانيا: مبادئ فرع غاز البترول المميعGPL بالبويرة.

يرتكز نظام التقييم الاداء بمؤسسة "نفطال" على مجموعة من المبادئ والمتمثلة في:

- ارتكاز تقييم الاداء على وتيرة المعلومات و العلاقات المستمرة بين العامل للتقييم و رئيسه المباشر.
- تتمحور عملية التقييم حول نسبة انجاز الاهداف المستمرة في برنامج العمل.
- التغذية العكسية لنتائج التقييم بما يضمن في المستقبل تحقيق الفاعلية وتنمية اداء الافراد.
- التقييم الموضوعي و العادل للاداء.

ثالثا: اهداف فرع غاز البترول المميع بالبويرة.

يهدف هذا النظام الى مجموعة من الاهداف وهي:

- بيع اكبر كمية من المنتج حتى يتسنى لها الرفع من مردوديتها وبالتالي توسيع نشاطها.
- العمل جاهدة على تقديم الخدمة للمجتمع باكبر كفاءة.
- الاستعمال الامثل و العقلاني لعوامل الانتاج، وهذا من اجل رفع انتاجيتها من خلال وضع خطط الانتاج و التوزيع الجيدة، مع تحقيق الانسجام و التكامل بين مراكز التخزين و التوزيع ومراكز الدعم.
- اقامة علاقة مباشرة ومتبادلة بين معدل علاوة المردودية الفردية، وبين درجة التقييمية المحصل عليها نتيجة تقييم كفاءة العامل و اداءه.
- محاولة احداث تطابق و تلاءم بين حصص الارباح وبين مشاركة العامل في تحقيق هذه النتائج.
- تحسين نوعية اداء الافراد و خاصة الاطارات.
- مكافئة مجهودات الاطارات والعمال و المنفذون تبعا للنتائج المحققة على ضوء التقييم.

- تحديد الافراد ذوي الكفاءات العالية والتي يجب ترقيتها لادارة مهام المؤسسة.
- تتم عملية التقييم لمؤسسة "نفطال" بالاعتماد على بطاقة التنقيط.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لفرع غاز البترول المميعGPL بالبويرة:

يملك فرع غاز البترول المميع بالبويرة هيكل تنظيمي مصفوفي يسمح بالاحذ بعين الاعتبار المهمات المتداولة بين النشاطات، وذلك بالتنسيق مع وحداته الفرعية ومديريته العامة، والتكامل بين الادارات المختلفة للوصول للاهداف المشتركة، لذلك حرصت مؤسسة "نفطال" على تنظيم و تجميع المهام بطريقة ذات كفاءة، بغرض تكوين وتقييم الادارات والاقسام وفقا للمخطط العام، ويظهر الهيكل التنظيمي لوحدة غاز البترول المميع بالبويرة الذي تبنته في سبتمبر والذي يتمحور حول ما يلي:

1- **المديرية**: نجدها في قمة الهيكل التنظيمي لوحدة غاز البترول المميع بالبويرة، حيث يعتبر المدير عنصر اساسي و جوهري في المؤسسة لانه مخول باوسع الصلاحيات للتصرف و اتخاذ القرارات في جميع الظروف وباسم و حساب مؤسسة "نفطال".

كما تحتوي على ثلاث هياكل تشغيلية للمؤسسة هي مقسمة حسب المناطق حيث تحتوي على مركزين للتعبئة احدهما يقع في للمنطقة الصناعية سيدي خالد ببلدية واد البردي لولاية البويرة، و الاخر بمنطقة بني سليمان ولاية المدية، بالاضافة الى مستودع للتخزين يقع ببلدية القادرية، كل فرع يزاول نشاطاته الاساسية ويطور وظائفه وفقا للسياسة والاهداف العامة المؤسسة.

2- **المديريات الوظيفية**: و تحتوي على:

مديرية التوزيع: تعتبر من أهم فروع مؤسسة "نفطال"، لما لها من دور كبير في تسويق المنتجات البترولية، فهي تعبر عن الوسيط الرابط بين المنتج و الزبون بالاضافة الى انه مكلف بشبكة التوزيع المبرمجة والتموين والتنشيط وتنمية المواد وتحقيق الاهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

المديرية التقنية والصيانة: يتمثل دورها في الصيانة السريعة للعتاد الثابت و المتنقل.

مديرية المالية والمحاسبة: الوظيفة الأساسية لهذه المديرية هي القيام بتسجيل كل العمليات التي يقوم بها الفرع يوميا مرفقة بالوثائق التبريرية، وتتمثل هذه العمليات في عمليات الشراء، التخزين، البيع، وتسديد المصاريف المتعلقة بالوحدة(أجور، تأمينات، ضرائب).

مديرية الموظفين و الموارد العامة: مكلفة بتسيير شؤون المستخدمين، ومراقبة تحركات كل المستخدمين والعمال داخل المؤسسة، كما أنها تهتم بالشؤون الاجتماعية للعمال

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لفرع غاز البترول المميع بالبويرة.

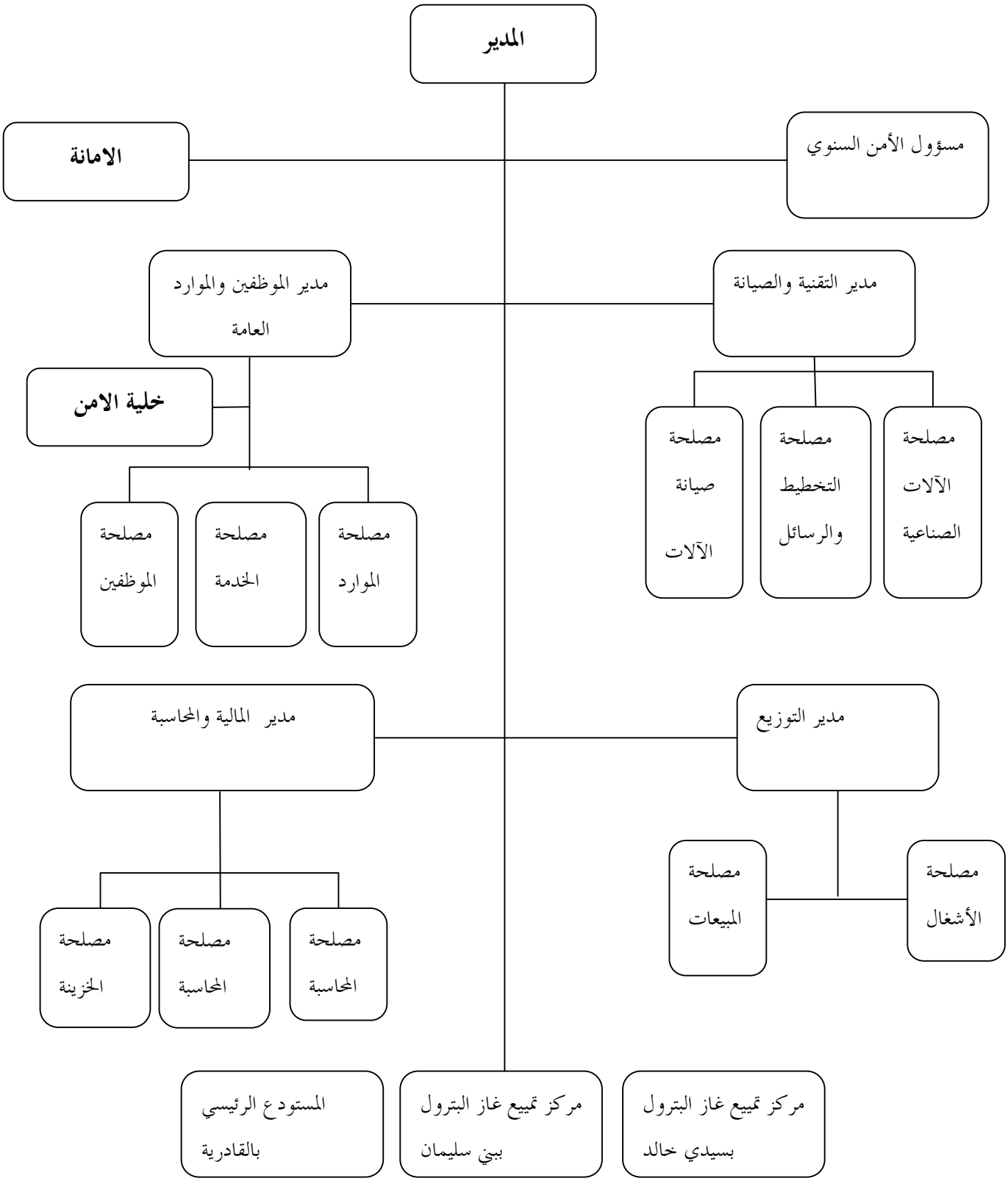

المصدر: من وثائق المؤسسة، مصلحة الموارد البشرية.

المبحث الثاني: اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة نفطال.

تعتبر مؤسسة "نفطال" من المؤسسات السابقة الى اعداد قائمة التدفقات النقدية حيث تحترم في ذلك المعايير المحاسبية المنصوص عليها، كما انها تقوم باعدادها وفق الطريقة المباشرة باستخدام الحاسوب من خلال تطبيق برنامج مخصص لذلك.

المطلب الاول: اعداد قائمة التدفقات النقدية لوحدة"نفطال"– البويرة –710.

تعتمد وحدة نفطال على برنامج في اعداد قائمة التدفقات النقدية.

أولا: اعداد وتفسير قائمة التدفقات النقدية لسنة 2015.

1– التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.

- **قائمة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.**

بالنسبة لاعداد قائمة التدفقات النقدية فسيتم ترجمة الملاحق المتحصل عليها من مصلحة المالية والمحاسبة قسم الخزينة لدى وحدة "نفطال"– البويرة، وذلك لأن اعدادها يتم آليا باستخدام البرنامج[1].

جدول(10): قائمة التدفقات النقدية لوحدة "نفطال"– البويرة 710_(الانشطة التشغيلية).

(حسب الطريقة المباشرة)

السنة2015 **الوحدة دج**

رمز التدفق	البيان	السنة2015
A1	**التدفقات النقدية المتاتية من انشطة العمليات (التشغيل)**	**-5486262.49**
000000	تحويلات مالية(الوحدة) (رصيد متعادل)	
100001	التحصيلات المقبوضة من الزبائن	896647409.20
100002	المبالغ المدفوعة للموردين	-30626801.33
100003	الفوائد و المصاريف المالية المدفوعة الاخرى	-1467044.00
100004	الضرائب على النتائج المدفوعة	

[1] أنظر الملحق (1).

100005	طلب دفع الاموال الصادرة	
100006	طلب دفع الاموال الواردة	362591198.35
100007	المبالغ المدفوعة للمستخدمين	-333364632.73
100008	تصعيدات الاموال المحصلة	-896845383.78
100009	تصعيدات الاموال الواردة	
100010	الدولة، الجماعات المحلية، الهيئات الداخلية	-526700.00
100011	تحصيلات اخرى لحساب	
100012	تسديدات اخرى لحساب	
100013	قيم للتحصيل	-1894308.20
100014	حركية الاموال داخل الوحدة	
A2	**التدفقات النقدية قبل العناصر الغير العادية**	
200001	التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر غير العادية	
TOTAL A	**صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات التشغيلية**	**-5486262.49**

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية، قسم الخزينة، وحدة "نفطال"- البويرة.

- **تفسير التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية**

إن صافي التدفقات النقدية السالبة من الأنشطة التشغيلية تشير إلى أن الوحدة في حاجة ماسة إلى تأمين النقدية من أنشطة الإستثمار ، (عن طريق بيع اصول ثابة) أو الحصول على نقدية من خلال أنشطة التمويل عن طريق الإقتراض أو إصدار أسهم جديدة ، ولاشك أن نجاح الوحدة التي تحقق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية في الحصول على نقدية من أنشطة التمويل ، لأن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل يعتبر شريان الحياة للوحدة وأساسا عند تحليل موقف الوحدة سواء من ناحية السيولة أو الربحية .

أمابالنسبة لوحدة نفطال – البويرة -710-فمن خلال الجدول نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية الذي حققته الوحدة لسنة2015 يقدرب 5486262.49 – أي أن الوحدة حققت تدفقا نقديا سالبا وهذا يعني أن الموسسة تبيع أصولها وتقترض في نفس الوقت أي حين موعد سداد القرض تكون قد استنفذت الأصول وباعتها ولن تستطيع سداد القرض.

- **حساب التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة:**

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية = 30626801.33-896647409.20-
-526700-896845383.78-333364632.73-362591198.35+1467044.00
5486262.49=1894308.20-(بالاعتماد على الملحق 01)

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية.

- **جدول التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية**

بالنسبة لاعداد قائمة التدفقات النقدية فسيتم ترجمة الملاحق المتحصل عليها من مصلحة المالية والمحاسبة قسم الخزينة لدى وحدة "نفطال"- البويرة، وذلك لأن اعدادها يتم آليا باستخدام البرنامج[1].

جدول رقم(11) التدفقات النقدية لوحدة نفطال – البويرة – 710- (الأنشطة الإستثمارية)

(حسب الطريقة المباشرة)

السنة 2015 **الوحدة: دج**

رمز التدفق	**البيان**	سنة 2015
B 1	**التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات الإستثمارية**	**231702.30**
300000	تسديدات الحيازة على الإستثمارات المادية والمعنوية <30000 دج	-1661067.49

[1] أنظر الملحق (1).

300001	تسديدات الحيازة على الإستثمارات المادية	-351130.21
300002	التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات ثابتة مادية معنوية .	2243900.00
300003	تسديدات الحيازة عن القيم ثابتة مالية	
300004	تحصيلات الحيازة عن عمليات التنازل عن قيم ثابة مالية	
300005	الفوائد المحصلة عن التوظيفات المالية	
30006	الحصص والأقساط من النتائج المستلمة	
TOTAL B	**صافي التدفقات النقدية المرتبطة با الأنشطة الإستثمارية B**	**231702.30**

المصدر : مصلحة المالية والمحاسبة ، قسم الخزينة وحدة نفطال – البويرة

- **حساب التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية وفق الطريقة المباشرة**

صافي التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية = التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات ثابتة مادية معنوية – تسديدات الحيازة على الإستثمارات المالية

با النسبة لسنة 2015:

صافي التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية = 2243900.00- 351130.21 -1661067.49 = 231702.30دج .

ملاحظة : لم تقم المؤسسة بأي نشاط تمويلي لأن نشاطها منصب على توزيع الوقود بشتى أنواعه ، كما أن نشاطها الإستثماري محدود جدا وذلك **ماإستقيناه** أثناء قيامنا بالتربص ، حيث أن خصوصيات وحدة نفطال – البويرة تجعلها تقوم بنشاطات إستثمارية محدودة تتمثل في إقتناء تثبيتات معينة كتجهيزات المكتب والتي يمكن للوحدة تغطيتها وفي الغالب كل التثبيتات المقتناة تكون قليلة الثمن فتستلمها الوحدة من المؤسسة الأم ، وذلك باالإعتماد على

حساب تبادل بين الوحدات والذي يعتبر حساب وسيطي هذا من جهة ، كما تقوم الوحدة بعمليات تنازل على تثبيتات في الغالب ماتكون قيمتها المحاسبية معدومة .

ثانيا : إعداد وتفسير قائمة التدفقات النقدية لسنة 2016

1- **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.**

بالنسبة لاعداد قائمة التدفقات النقدية فسيتم ترجمة الملاحق المتحصل عليها من مصلحة المالية والمحاسبة قسم الخزينة لدى وحدة "نفطال"- البويرة، وذلك لأن اعدادها يتم آليا باستخدام البرنامج[1].

- **جدول التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**

جدول رقم(12): قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال – البويرة – (الأنشطة التشغيلية)

(حسب الطريقة المباشرة)

السنة 2016 **الوحدة دج**

رمز التدفق	البيان	السنة 2016	السنة 2015
A1	**التدفقات النقدية المتاتية من انشطة العمليات (التشغيل)**	**24034679.01**	**-5486262.49**
000000	تحويلات مالية(الوحدة) (رصيد متعادل)		
100001	التحصيلات المقبوضة من الزبائن	936376142.55	896647409.20
100002	المبالغ المدفوعة للموردين	-49756669.20	-30626801.33
100003	الفوائد و المصاريف المالية المدفوعة الاخرى	-1355920.70	-1467044.00
100004	الضرائب على النتائج المدفوعة		
100005	طلب دفع الاموال الصادرة		
100006	طلب دفع الاموال الواردة	404919747.00	-362591198.35
100007	المبالغ المدفوعة للمستخدمين	-337324817.42	-333364632.73

[1] أنظر الملحق (1).

100008	تصعيدات الاموال المحصلة	-932450966.99	-896845383.78
100009	تصعيدات الاموال الواردة		
100010	الدولة، الجماعات المحلية، الهيئات الداخلية	-695057.00	-526700.0
100011	تحصيلات اخرى لحساب		
100012	تسديدات اخرى لحساب		
100013	قيم للتحصيل	4322220.77	-1894308.20
100014	حركية الاموال داخل الوحدة		
A2	**التدفقات النقدية قبل العناصر الغير العادية**		
200001	التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر غير العادية		
TOTAL A	**صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات التشغيلية A**	**24034679.01**	**-5486262.49**

المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية ، قسم الخزينة، وحدة نفطال – البويرة –

- **تفسير التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية:**

بالنسبة لوحدة "نفطال" البويرة- 710 فمن خلال الجدول نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية للانشطة التشغيلية الذي حققته الوحدة لسنة2016 يقدر ب: 24034679.01دج ، أي أن الوحدة حققت تدفقا نقديا موجبا وهذا يتناسب مع طبيعة نشاطها التجاري لان الوحدة تتحمل الإجراءات المتخذة من مؤسسة الأم وهذا تأثير الإجابي

- **حساب التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة:**

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = -49756669.20-936376142.55

-932450966.99-337324817.42-404919747.00+1355920.70

24034679.01=4322220.77+695057.00دج(بالاعتماد على الملحق 01)

2- التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية:

بالنسبة لاعداد قائمة التدفقات النقدية فسيتم ترجمة الملاحق المتحصل عليها من مصلحة المالية والمحاسبة قسم الخزينة لدى وحدة "نفطال"- البويرة، وذلك لأن اعدادها يتم آليا باستخدام البرنامج[1].

- **جدول التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية:**

جدول رقم(13): قائمة التدفقات النقدية لوحدة "نفطال"- البويرة 710-(الانشطة الاستثمارية)

(حسب الطريقة المباشرة)

السنة 2016 **الوحدة:دج**

رمز التدفق	البيان	السنة 2016	السنة2015
B1	**التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات الإستثمارية**	**3695445.14**	**231702.30**
300000	تسديدات الحيازة على الإستثمارات المادية والمعنوية <30000 دج	-1786108.07	-1661067.49
300001	تسديدات الحيازة على الإستثمارات المادية	-1240346.79	-351130.21
300002	التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات ثابتة مادية معنوية .	6721900.00	2243900.00
300003	تسديدات الحيازة عن القيم ثابتة مالية		
300004	تحصيلات الحيازة عن عمليات التنازل عن		

[1] أنظر الملحق (1).

	قيم ثابة مالية		
300005	الفوائد المحصلة عن التوظيفات المالية		
300006	الحصص والأقساط من النتائج المستلمة		
TOTAL B	**صافي التدفقات النقدية المرتبطة با الأنشطة الإستثمارية B**	**3695445.14**	**231702.30**

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية، قسم الخزينة، وحدة نفطال – البويرة 710.

- **حساب التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية وفق الطريقة المباشرة.**

صافي التدفقات النقدية للانشطة الاستثمارية= التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات ثابتة مادية ومعنوية – تسديدات الحيازة على الاستثمارات المادية – تسديدات الحيازة المادية والمعنوية الاقل من 30000دج

بالنسبة لسنة2016:

صافي التدفقات النقدية للانشطة الاستثمارية = 627900.00- 1240346.79-1786108.07 = 3695445.14دج.

ثالثا: اعداد وتفسير قائمة التدفقات النقدية لسنة2017:

1- التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية:

لاعداد قائمة التدفقات النقدية فسيتم ترجمة الملاحق المتحصل عليها من مصلحة المالية والمحاسبة قسم الخزينة لدى وحدة "نفطال"- البويرة، وذلك لأن اعدادها يتم آليا باستخدام البرنامج[1].

- **جدول التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية:**

[1] أنظر الملحق (1).

جدول(14): قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة–710(الانشطة التشغيلية)

(حسب الطريقة المباشرة)

السنة 2017 **الوحدة:دج**

رمز التدفق	البيان	السنة 2017	السنة2016
A1	**التدفقات النقدية المتاتية من انشطة العمليات (التشغيل)**	**9699965.19**	**24034679.01**
000000	تحويلات مالية(الوحدة) (رصيد متعادل)		
100001	التحصيلات المقبوضة من الزبائن	999667755.60	936376142.55
100002	المبالغ المدفوعة للموردين	-52789971.09	-49756669.20
100003	الفوائد و المصاريف المالية المدفوعة الاخرى	-1441108.94	-1355920.70
100004	الضرائب على النتائج المدفوعة		
100005	طلب دفع الاموال الصادرة		
100006	طلب دفع الاموال الواردة	389599584.00	404919747.00
100007	المبالغ المدفوعة للمستخدمين	-330850514.31	-337324817.42
100008	تصعيدات الاموال المحصلة	-992179007.89	-932450966.99
100009	تصعيدات الاموال الواردة		
100010	الدولة، الجماعات المحلية، الهيئات الداخلية	-921474.00	-695057.00
100011	تحصيلات اخرى لحساب		
100012	تسديدات اخرى لحساب		

100013	قيم للتحصيل	-1385298.18	4322220.77
100014	حركية الاموال داخل الوحدة		
A2	**التدفقات النقدية قبل العناصر الغير العادية**		
200001	التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر غير العادية		
TOTAL A	**صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات التشغيلية A**	**9699965.19**	**24034679.01**

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية، قسم الخزينة، وحدة نفطال – البوير 710-.

- **تفسير التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية:**

بالنسبة لوحدة "نفطال" البويرة- 710 فمن خلال الجدول نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية للانشطة التشغيلية الذي حققته الوحدة لسنة2017 يقدر ب: 9699965.19دج، أي أن الوحدة حققت تدفقا نقديا موجبا هذا يدل على أن المؤسسة تمارس نشاطها في المدى القصير والطويل بشكل إجابي وهذا يتناسب مع طبيعة نشاطها التجاري .

- **حساب التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة:**

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 52789971.09-999667755.60-
-992179007.89-330850514.31-389599584.00+1441108.94-
9699965.19=1385298.18-921474.00دج.(بالاعتماد على الملحق02)

2- التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية:

لاعداد قائمة التدفقات النقدية فسيتم ترجمة الملاحق المتحصل عليها من مصلحة المالية والمحاسبة قسم الخزينة لدى وحدة "نفطال"- البويرة، وذلك لأن اعدادها يتم آليا باستخدام البرنامج[1].

[1] أنظر الملحق (1).

➢ **جدول تدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية:**

جدول(15): قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال –البويرة 710(الانشطة الاستثمارية)

(حسب الطريقة المباشرة)

السنة 2017 **الوحدة:دج**

رمز التدفق	البيان	السنة 2017	السنة 2016
B1	**التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات الإستثمارية**	**-2923131.20**	**3695445.14**
300000	تسديدات الحيازة على الإستثمارات المادية والمعنوية< 30000دج	-2355875.19	-1786108.07
300001	تسديدات الحيازة على الإستثمارات المادية	-567256.01	-1240346.79
300002	التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات ثابتة مادية معنوية .		6721900.00
300003	تسديدات الحيازة عن القيم ثابتة مالية		
300004	تحصيلات الحيازة عن عمليات التنازل عن قيم ثابة مالية		
300005	الفوائد المحصلة عن التوظيفات المالية		
300006	الحصص والأقساط من النتائج المستلمة		
TOTAL B	**صافي التدفقات النقدية المرتبطة با الأنشطة الإستثمارية B**	**-2923131.20**	**3695445.14**

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية، قسم الخزينة وحدة نفطال-البويرة-

- **حساب التدفقات النقدية للانشطة الاستثمارية وفق الطريقة المباشرة:**

صافي التدفقات النقدية للانشطة الاستثمارية = التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات ثابتة مادية ومعنوية – تسديدات الحيازة على الاستثمارات المادية – تسديدات الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية الاقل من 30000دج.

بالنسبة لسنة2017:

صافي التدفقات النقدية للانشطة الاستثمارية = 0- 2355875.19-567256.01= 2923131.2- دج

المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال البويرة –710–.

بينا في المطلب السابق ان صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للوحدة يظهر موجبا وهذا يتناسب مع طبيعة نشاطها التجاري.

أولا: تحليل التوازن لقائمة التدفقات النقدية:

من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا نلاحظ ان صافي التدفقات النقدية التشغيلية اكبر بكثير من صافي التدفقات النقدية الاستثمارية مع غياب تام للنشاط التمويلي، وهذه ما يؤكد ان نشاط الوحدة 100% وأن الوحدة محتكرة للسوق الوطنية في مجال الوقود. وليس لها اي دخل في اتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية لأنها تابعة للمديرية العامة وذلك ما يبينه البندان 100008و 100006.

ثانيا: التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية:

جدول رقم(16): مجموع التدفقات الداخلة لوحدة نفطال من جميع الانشطة للسنوات الثلاث.

التدفقات الداخلة	لسنة2015	%	لسنة2016	%	لسنة2017	%
التحصيلات من الزبائن	896647409.20	71.08	936376142.55	69.46	999667755.60	71.96

قيم للتحصيل	362591198.35	28.74	404919747.00	30.04	389599584.00	28.04
التنازل عن الاستثمارات	2243900.00	0.18	6721900.00	0.5	_	_
المجموع	1261482507.6	100	1348017789.55		1389267339.6	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 1 و2.

التعليق:

عند اجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لوحدة نفطال-البويرة- لسنة 2015، 2016،2017 حيث تم الفصل بين التدفقات الداخلة والخارجة والذي مكننا من استنتاج ما يلي:

بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة على التوالي: 1261482507.6دج، 1348017789.55دج 1389267339.6دج، وقد تم الحصول عليها من خلال مصدرين الاول النشاط التشغيلي وهو المصدر الرئيسي والمتمثل في التحصيلات المقبوضة من الزبائن والتي بلغت مساهمته على التوالي: 71.08 %لسنة 2015 ،69.46% لسنة 2016 و71.96% لسنة 2017. والملاحظ أن احسن نسبة محققة في سنة2017، في حين أن نسبة المساهمة في قيم التحصيلكانت على التوالي 28.74% لسنة 2015 اما بالنسبة لسنة 2016 كانت 30.04%،و سنة 2017 كانت كما يلي: 28.04%.

اما النشاط الاستثماري فيتمثل في التحصيلات عن عمليات التنازل عن الاستثمارات المادية والتي بلغت مساهمته على التوالي: 0.18 لسنة2015 و0.5 لسنة 2016 بينما في سنة 2017 الوحدة لم تقم بأي تنازل عن الاستثمارات المادية. و مادام المصدر الرئيسي لهذه التدفقات النقدية هو النشاط التشغيلي والذي يعتبر اكثر بكثير من النفقات الاستثمارية وهذا يعني ان الوحدة تستطيع تمويل نفقاتها بسهولة من نشاطاتها التشغيلية الا انها ليست بحاجة الى ذلك كون عملية تمويل استثماراتها من صلاحيات مؤسسة الام.

جدول رقم(17): التدفقات النقدية الخارجة لوحدة نفطال لمختلف الانشطة للسنوات الثلاثة:

التدفقات الخارجة	لسنة2015	%	لسنة2016	%	لسنة2017	%
الدفع للموردين	30626801.33	2.42	49756669.20	3.75	52789971.09	38.18
المصاريف المالية	1467044	0.12	1355920.70	1.02	1441108.94	0.10

الدفع للمستخدمين	333364632.73	26.32	337324817.42	25.45	330850514.31	23.93
الدولة،الجماعات المحلية تصعيدات الاموال المحصلة	526700 896845383.78	0.014 70.79	695057 932450966.99	0.52 70.35	921474 992179007	0.06 71.76
قيم التحصيل	1894308.20	0.14	695057	0.052	1385298.18	0.10
المجموع	1264722870	99.8	1322278488.31	99.77	1379567373.52	99.78
شراء استثمارات	2012197.7	0.15	3026454.86	0.22	2923131.2	0.66
المجموع	2012197.7	0.15	3026454.86	0.22	2923131.2	0.66
المجموع الكلي	1266737067.7	100	1325304943.17	100	1382490504.72	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على على الملحق 1و2.

التعليق:

بلغت مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الوحدة لسنوات الثلاث على التوالي 126673706دج لسنة 2015 ، 1325304943دج لسنة 2016 ، و 1382490504.72دج لسنة 2017 وقد كانت أوجه إستخدماتها كما يلي :

ما نسبته 99.84 %تم إستخدامه في أنشطة تشغيلية حيث توزعت هذه النسبة على البنود التشغيلية كما يلي :

المبالغ المدفوعة للموردين ما نسبته 2.42 %، الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة الأخرى 0.12 %، المبالغ المدفوعة للمستخدمين 26.32 %، الدولة والجماعات المحلية الهيئات الداخلية 0.041 % ، وهذا خلال سنة 2015 ، حيث نلاحظ أن مصاريف المستخدمين تمثل الحصة الأكبر من مجموع التدفقات النقدية الخارجة ،كما نلاحظ من الجدول أن هناك إرتفاع محسوس في مجموع التدفقات النقدية الخارجة بالنسبة لسنة 2016.

أما النشاط الإستثماري فكانت حصته ضئيلة في سنة 2015 و2016 حيث قدرت ب 0.15 %، 0.22 % ، بينما في سنة 2017 إرتفعت النسبة حيث قدرت ب 0.66 %وهذا راجع لتركيز الوحدة في السنوات الأولى 2015 و2016 على توزيع أنواع الوقود هذا من جهة و أن إقتناء الإستثمارات في غالب الأحيان ليس من إختصاصها بل من إختصاص موسسة الأم .

جدول رقم(18): التدفقات النقدية الصافية من جميع الانشطة للسنوات الثلاثة:

التدفقات الصافية	لسنة 2015	%	لسنة 2016	%	لسنة 2017	%
التشغيلية	5486262.49	95.94	24034679.01	86.67	9699965.19	76.84
الاستثمارية	231702.30	4.05	3695445.14	13.32	2923131.20	23.15
المجموع	5717964.79	100	27730124.15	100	12623096.39	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 1و2.

التعليق:

نلاحظ من الجدول ان نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية من اجمالي صافي التدفقات من جميع الانشطة يمثل على التوالي 95.94%، 86.67 %، 76.84 %، للسنوات 2015، 2016، 2017.

اما بالنسبة لصافي التدفقات النقدية الإستثمارية فتمثل على التوالي : 4.05 %، 13.32 %، 23.51 % ، للسنوات الثلاث ، ومن خلال نسب المستخرجة نستنتج أن وحدة نفطال تعتمد وبشكل كبير على نشاطها التجاري والمتمثل في توزيع الوقود والزيوت الصناعية ، كما أنها محتكرة لسوق الجزائرية .

- إعتمادها بشكل شبه كلي على أنشطتها التشغيلية في توليد تدفقات نقدية ، وهومؤشر إجابي مكنها من تغطية تدفقاتها النقدية في الأنشطة الأخرى .
- إن من أهم أوجه إستخدمات التدفقات النقدية التشغيلية في سداد الموردين والعمال ، الضرائب ، المصاريف المالية .

ثالثا : التحليل الأفقي

$$\text{نسبة تطور صافي التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية المقارنة}}{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية لسنة الاساس}}$$

لقد إخترنا سنة 2015 كسنة أساس

1- بالنسبة للأنشطة التشغيلية

- **بالنسبة لسنة 2016**

نسبة تطور صافي التدفقات النقدية التشغيلية $= \frac{24034679.01}{5486262.49} = 4.380$

أي هناك نسبة نمو قدرت ب 38 % لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

- **بالنسبة لسنة 2017**

نسبة تطور صافي التدفقات النقدية التشغيلية $= \frac{9699965.19}{5486262.49} = 1.768$

أي هناك نسبة نمو قدرت ب 76.8 %لسنة2017 مقارنة بالسنة 2015 .

2- بالنسبة للأنشطة الإستثمارية

نسبة تطور التدفقات النقدية الإستثمارية $= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الاستثمارية المقارنة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الاستثمارية لسنة الاساس}}$

- **بالنسبة لسنة 2016**

نسبة تطور صافي التدفقات النقدية الإستثمارية $= \frac{3695445.14}{231702.3} = 15.94$

أي هناك نسبة نمو قدرت ب 94 % لسنة 2016 مقارنة بالسنة 2015.

وهذا راجع لتنازل الوحدة عن إستثمارات بقيمة أكبر من القيمة التي إقتنت بها استثمارات جديدة .

- **بالنسبة لسنة 2017**

نسبة تطور صافي التدفقات النقدية الإستثمارية $= \frac{2923131.20}{231702.30} = 12.61$

أي هناك تراجع قدرت نسبته 61 %لسنة 2017 مقارنة بالسنة 2015 .

ومن تحليل البيانات قائمة التدفقات النقدية يتبين أن السبب التراجع هو أن الوحدة تنازلت في السنة 2015 على استثمارات أكثر من قيمة التنازل على الإستثمارات بالنسبة لسنة 2017 ، والعكس بنسبة للإقتناء فقد إقتنت استثمارات في سنة 2017 أكبر من التي اقتنتها في سنة 2015 .

نستنتج من مؤشرات النمو المتحصل عليها أن هناك تراجع في صافي التدفقات النقدية التشغيلية ، وهذا راجع إلى نقص الطلب على مادة الوقود في السنوات الأخيرة .

المطلب الثالث : تقيم الأداء المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية

في هذا العنصر سنتطرق إلى مقاييس السيولة و الربحية، أما بالنسبة للسياسات المالية ، المرونة المالية والقرارات الإقراض والاستثمار لن تتم درستها وذلك لخصوصية الوحدة كونها وحدة توزيع نشاطها الأساسي توزيع الوقود وتحصيل الأموال من الزبائن وتحويلها إلى المديرية العامة .

أولا : مقاييس السيولة

1- نسبة التغطية :

نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى تدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

بالنسبة لسنة 2015

نسبة التغطية = $\frac{5486262.49}{2012197.7} = 2.72$

حيث التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية = 1661067.49+ 351130.2=2012197.7

(بالاعتماد على الملحق 1)

أي أنه يمكن تغطية المتطلبات الاستثمارية بعدد يقدر ب2 مرة .

- **بالنسبة لسنة 2016**

نسبة التغطية = $\frac{2403679.01}{3026454.86} = 0.79$

حيث التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية = 1240346.79+1786108.07 = 3026454.86 (باعتماد على الملحق 2)

- **بالنسبة لسنة 2017**

نسبة التغطية = $\frac{9699965.19}{2923131.2}$ =3.31

حيث التدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثمارية = 2355875.19+567256.01= 2923131.2 (باعتماد على الملحق 2)

أي أنه يمكن تغطية المتطلبات الاستثمارية بعدد 3 مرة .

يبين هذا المؤشر عدد مرات تغطية التدفق النقي من الأنشطة التشغيلية ، الأنشطة الاستثمار والتمويل ، ومن الملاحظ أن النتائج المتوصل إليها تعتبر منطقية وأن الوحدة نظرا لخصوصيتها وتبعيتها للمؤسسة الأم فهي غير ملزمة بالإنفاق على النشاط الاستثماري لتغطية الاحتياج لأن مهمتها الأساسية هي توزيع كل أنواع الوقود والزيوت ، وأن نشاطها الاستثماري منحصر في تجديد تجهيزات مكتب وما تحتاجه الإدارة من مستلزمات وذلك لا يحتاج أموال ضخمة، والبسط يعبر عن ما تحصله الوحدة من نشاطها التجاري والذي يمثل قيمة معتبرة أما المقام فيمثل الإنفاق على النشاط الاستثماري والذي يعتبر محدود كما ذكرنا.

2- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى ديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{الديون طويلة الاجل والديون قصيرة الاجل}}$$

- **بانسبة لسنة 2015**

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل =

$$\frac{5486262.49}{398454974.96} 0.013 =$$

حيث: الديون طويلة الأجل و الديون قصيرة الأجل = مجموع الميزانية – النتيجة الصافية

= 513233269.13 – 114778294.17 = 398454974.96 (بالإعتماد على الملحق 3)

لايمكن للوحدة أن تغطي استحقاقاتها طويلة الأجل

- **بالنسبة لسنة 2016**

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل =

$$\frac{2403679.01}{407913096.77} = 0.005$$

حيث الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل = 545849264.49- 137936167.72 = 407913096.77 (بالاعتماد على الملحق 3)

لا يمكن للوحدة أن تغطي استحقاقاتها طويلة الأجل

- **بالنسبة لسنة 2017**

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل =

$$\frac{9699965.19}{41044332.02} = 0.236$$

حيث الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل =595978474.90- 124934142.88 = 41044332.02(بالإعتماد على الملحق 4)

يمكن للوحدة أن تغطي استحقاقاتها طويلة لأجل بحوالي نصف.

ثانيا : تقييم الربحية

1- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية

$$\textbf{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الاساسية}}$$

- **بالنسبة لسنة 2015 :**

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{5486262.49}{367879486.26} = 0.014$$

حيث الاحتياجات النقدية الأساسية = التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية +مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد +المدفوعات للازمة لتسديد توزيعات الأرباح .

بالنسبة لوحدة نفطال– البويرة – فتقتصر على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية

الاحتياجات النقدية الأساسية =

= 1894308.20+ 526700.00+333364632.73+1467044.00+30626801.33

367879486.26 دج (بالاعتماد على الملحق 1)

أي أن الوحدة ليس بإمكانها تغطية احتياجاتها النقدية الأساسية باعتماد على التدفقات النقدية التشغيلية

- **بالنسبة لسنة 2016**

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{24034679.01}{388563556.89}$ = 0.06

الاحتياجات النقدية = 49756669.20+1355920.70+337450966.99= 388563556.89

دج (بالاعتماد على الملحق 01)

لايمكن تغطية الإحتياجاتها النقدية الأساسية باعتماد على التدفقات النقدية التشغيلية .

- **بالنسبة لسنة 2017**

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{9699965.19}{387388366.52}$ = 0.025

الاحتياجات النقدية الأساسية = 52789971.09+1441108.94+330850514.31+

1385298.18+921474.00= 387388366.52 دج (بالاعتماد على الملحق 02)

2- مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية

مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$

- **بالنسبة لسنة 2015 :**

التدفقات النقدية التشغيلية [1] = $\frac{5486262.49}{114778294.17}$ = 0.047

يعبر هذا المؤشر على مدى نجاح الوحدة في دعم أرباحها المحققة من خلال تدفقاتها النقدية التشغيلية حيث أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية لا تغطي صافي الأرباح .

- **بالنسبة لسنة 2016 :**

التدفقات النقدية التشغيلية [2] = $\frac{24034679.01}{137936167.72}$ =0.17

صافي التدفقات النقدية التشغيلية لا تغطي صافي الأرباح

- **بالنسبة لسنة 2017 :**

التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{9699965.19}{124934142.88}$ =0.077

صافي التدفقات النقدية لا تغطي صافي الأرباح

3- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية غلى المبيعات = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$

- **بالنسبة لسنة 2015 :**

بالنسبة لسنة 2016

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى المبيعات =$\frac{24034679.01}{803455199.01}$ = 0.02

- **بالنسبة لسنة 2017**

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى المبيعات = $\frac{9699965.19}{834288494.68}$ = 0.011

تبين النتائج مدى كفائة الوحدة في تحصيل النقدية من الزبائن .

4- نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي

[1] تم حساب النسبة بالاعتماد على المبالغ الواردة في الملحق 3.

[2] تم حساب النسبة بالاعتماد على المبالغ الواردة في الملحق 4.

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / اجمالي الاصول

- **بالنسبة لسنة 2015**

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي[1] = 5486262.49 / 513233269.13 = 0.010

- **بالنسبة لسنة2016**

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي[2] = 24034679.01 / 545849264.49 = 0.044

بالنسبة لسنة2017

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي[3] = 9699965.19 / 595978474.90 = 0.016

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة موجودات المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية

ثالثا: التدفقات النقدية الحرة

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية التشغيلية – الأرباح الموزعة – المدفوعات لشراء أصول ثابتة +المقبوضات من بيع أصول ثابتة

إن وحدة نفطال – البويرة – غير مسؤولة على توزيع الأرباح ، فذلك من صلاحيات المؤسسة الأم ، أما بالنسبة للفرق بين مقبوضات ومدفوعات الأصول الثابتة يعبر عن صافي التدفقات النقدية الاستثمارية ، وبذلك تصبح التدفقات النقدية الحرة تساوي مجموع صافي التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية .

- **بالنسبة لسنة 2015**

التدفقات النقدية الحرة =5486262.49+2243900.00-351130.21-

1661067.49= 5717964.79دج (بالاعتماد على الملحق 01)

- **بالنسبة لسنة 2016**

التدفقات النقدية الحرة =24034679.01+6721900.00-1240346.79-

1786108.07=27730124.15دج (بالاعتماد على الملحق 02)

- **التدفقات النقدية لسنة 2017**

[1] انظر الملحق (5) .

[2] انظر الملحق (6)

[3] انظر الملحق (6)

التدفقات النقدية الحرة = 9699965.19- 2355875.19 -567256.01=6776833.99 دج

(بالاعتماد على الملحق 02)

نلاحظ أن الوحدة تحقق تدفقا حرا موجبا في السنوات الثلاث ، وهذا يشير إلى أنها قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة وتستطيع توفير النقدية لسداد جميع مصاريفها وأعبائها المالية وذلك للقيام ، بوظائفها والتوسع في مشروعاتها.

خلاصة :

قمنا من خلال الدراسة التطبيقية لوحدة نفطال – البويرة – بعرض طريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على برنامج إعلام آلي ، كما تم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة والتي تحتوي الأنشطة الثلاث التشغيلي ، الاستثماري ، والتمويلي ، ومن الملاحظ أثناء القيام بهذه الدراسة غياب تام للنشاط التمويلي .

بالإضافة إلى رقم الأعمال لايتجانس مع التحصيلات المقبوضة من الزبائن ولكن عند الإطلاع على الوثائق تبين أن وحدة نفطال –البويرة –تقوم بتوزيع الوقود، الزيوت،وغيرها، حيث تم تعبير فارق بين التحصيلات المقبوضة من الزبائن ورقم الأعمال المحقق في السنوات الثلاث، من خلال أن هناك ضرائب ورسوم تتضمنها التحصيلات من الزبائن ، أما رقم الأعمال فهو خارج الرسم، بالإضافة إلى التحصيلات تحتوي على منتوجات أخرى إضافة إلى رقم الأعمال ، كما لاحظنا أن التغطية لم تتجاوز الحدود المعقولة، كما تم ملاحظة أيضا أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية يمثل ما نسبته 76.84%من إجمالي التدفقات النقدية المحققة وذلك ما يعكس طبيعة نشاطها التجاري ، المتمثل في بيع مادة الوقود، كما قمنا بتعبير مختلف المؤشرات والتي أسفرت في مجملها عن قدرة الوحدة في توليد التدفقات النقدية مما يجعلها قادرة على الإستمرار في نشاطها ويحقق معدلات نمو تبعث على التفاؤل كما نتوقع من خلال سنوات الدراسة أن الوحدة تحقق تدفقات نقدية عالية مستقبلية .

خاتمة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم السيولة النقدية للمؤسسة ألا وهي قائمة التدفقات النقدية التي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية والتمويل للمنشأة خلال الفترة المالية ،من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول مدة وآخر مدة، وهي بدورها تعطي صورة واضحة حول كيفية سير الحسابات وتدفق سيولة المؤسسة ، وكونه أكثر دقة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية وقد جاء بطريقتين التي تسهل على المسير المالي الوصول إلى نتائج أكثر دقة وهذا عن طريق النظام المحاسبي المالي، ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج واختبار الفرضيات، التوصيات والاقتراحات كما فتحت لنا هذه الدراسة أفاقا جديدة يمكن أن تكون مواضيع لأبحاث ودراسات مستقبلية. وتكون كما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

بالرجوع إلى فرضيات الدراسة وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من خلال ما تم دراسته يمكن حوصلة نتائج اختبار الفرضيات في الآتي:

الفرضية الأولى:

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لاحتياجات المهنيين والمستثمرين كما أنه يعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة,حيث يهدف إلى تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.

الفرضية الثانية:

تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات هامة للتحليل المالي فقد تم إثباتها من خلال الفصل الثاني والثالث من الدراسة، حيث أن تحليل قائمة التدفقات النقدية ينتج عنه مؤشرات تساعد في تقييم درجة السيولة وقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها واختيار سياسات تمويلية فعالة وكذا جودة أرباحها، وكل ما يسمح لمستخدمي المعلومات المالية بتحليل مالي أفضل.

الفرضية الثالثة:

تستغل قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة نفطال لتحليل وتفسير الوضع المالي للمؤسسة، وذلك ما تم إثباته في الفصل التطبيقي، من خلال دراسة التدفقات النقدية للسنوات 2015. 2016. 2017 لوحدة نفطال – البويرة- .

نتائج الدراسة:

- كل من الميزانية وجدول حساب النتائج يتم إعدادها وفق مبدأ الاستحقاق الذي لا يمكن التخلي عنه ما يجعلهما يعبران عن الوضعية المالية لا غير، غير أن الوضعية النقدية للمؤسسة مهم أيضا من أجل تحديث استثماراتها وتوزيع أرباحها على المساهمين.
- إن المؤشر الحقيقي للربح ليس الربح المتولد عن قائمة حساب النتائج، إذ قد تحقق المؤسسة أرباحا ومع ذلك قد يكون لها تدفقات نقدية سالبة، وهذا ما يؤدي بالمؤسسة لمواجهة صعوبات مالية تؤثر على التزاماتها النقدية.

تعد قائمة التدفقات النقدية بمثابة بوصلة أعمال المؤسسة التي تحدد اتجاهاتها وتساعدها في دعم إنتاجية أصولها وخلق نقدية تشغيلية تساعدها في تغطية أنشطتها الاستثمارية والتمويلية.

التوصيات والاقتراحات المقدمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نتوصل إلى الاقتراحات التالية:

- لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية وخاصة قائمة التدفقات النقدية وذلك من خلال تحليلها بشكل معمق وبدقة أكبر.
- العمل أكثر على إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات وتكريس ذلك في المؤسسات الجزائرية.
- توجيه المستثمرين إلى استخدام قائمة التدفقات النقدية بصفتها توفر معلومات خالية من التضليل.
- ضرورة اهتمام مؤسسة نفطال بتحليل قائمة التدفقات النقدية وعدم الاكتفاء بإعدادها فقط.

قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة حساب النتائج أو الميزانية وإنما هي مكملة لهما.

آفاق البحث:

إن هذا العمل كغيره من الأبحاث يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه، فمن خلال دراستنا تم اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مواضيع بحث مستقبلية نذكر أهمها فيما يلي:

- إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- دراسة قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة المالية والاقتصادية.
- استخدام قائمة التدفقات النقدية في بناء نماذج من أجل تجنب الفشل المالي.

قائمة المراجع

أ/ الكتب:

1) أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2010.

2) أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس والتقييم و الإفصاح الحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية المصرية**، الدر الجامعية، الإسكندرية،2004.

3) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الغدارة المالية أجوبة**، تمارين و حلول، طبعة02،دار وائل للنشر ،عمان،الأردن، 2006.

4) أمين السيد أحمد لطفي،**إعداد وعرض القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

5) بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFR** ، بدون دار النشر، ج1، 2010.

6) خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2008.

7) خالد وهيب راوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000.

8) رونالد كيسو وجيري جانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة ج1**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

9) سامي محمد الوقاد, **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011.

10) شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية IAS/IFRS**، مكتبة الشركة الجزائرية،الجزائر.

11) طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات و المصارف، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2012.

12) طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

13) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية والعربية**، الإسكندرية.

14) عبد الوهاب رميدي، علي سامي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمحاسبي الجديد**، بدون دار النشر، 2011.

15) علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية اطار فكري تحليلي و تطبيقي**، مكتبة آفاق للطباعة والنشر و التوزيع، غزة، بدون سنة.

16) كطوش عاشور، المحاسبة **العامة (اصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي)**، ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

17) كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

18) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية**، دار المكتبة الوطنية، الطبعة 03، عمان، الأردن، 2014.

19) محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء، الجزائر،2010.

20) محمد عباس حجازي، **المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات في المصارف**، إتحاد المصارف العربية، بدون سنة.

21) محمد عباس حجازي، **قوائم التدفقات النقدية الإطار الفكري و التطبيقي والعملي**، دار النهضة للطباعة، مصر، 1998.

22) محمد علي وهدان وآخرون، **المحاسبة عن التدفقات النقدية**، جامعة المتوفية، كلية التجارة.

23) مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، طبعة 02، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2006.

24) مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

25) منير شاكر، محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، طبعة02، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

26) مؤيد راضي خنفر، **غسان فلاح المطارنة،تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.

27) نعيم حسني دهمس،**قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1996.

28) هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**.

29) وجدي حامد حجازي، **تخطيط وإدارة السيولة النقدية**، دار التعلية الجامعي، الإسكندرية، 2010.

30) وليد ناجي، **التحليل المالي**، الكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

ب/ المجلات:

1) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **معايير التقارير المالية الدولية**، نص المعيار السابع، فقرة 13، عمان,200.

2) فداء عبد المجيد صبار الأعرجي، م م ثامد مهدي محمد صبري، **أهمية إعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 29.

3) قاسم محمد، نجم عبد عليوي، **تقييم كفاءة أداء الشركة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 34، 2013.

4) كرار سليم عبد الزهر حميدي، **أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد7، 2014.

5) مجلة المحاسب العربي، **معيار المحاسبة الدولي 07– قائمة التدفقات النقدية**.

6) مؤيد محمد علي الفضل، **تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية**، القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، 2007.

7) نادية سامي خضر، **مصرف دراسة لإعداد قائمة التدفقات النقدية في المصاريف التجارية العراقية باتطبيق على الموصل للتنمية والاستثمار**، مجلة بحوث المستقبلية، العدد 22، 2008.

8) وليد الحيالي، **الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبة الدولية، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الاساسية شركة مساهمة سعودية**، المجلة الكاديمية العربيةالمفتوحة في الدنمارك.

ج/ المذكرات:

1) الحائك أيمن، **جدول قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ودوره في تفعيل التحليل المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق,،2014- 2015.

2) حنان رزاق سالم،**تحليل تدفقات الخزينة وفق المقاربة الغير المباشرة**،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، 2014- 2015.

3) زين عبد المالك، **القياس والافصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.

4) سوزان عطا درغام، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي السابع**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، 2008.

5) شادولي أيوب، **قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الأداء المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق,201.

6) طواهرية توفيق، **أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، 2015- 2016.

7) عبد عبدي حسام الدين، **دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في علوم التسيي**ر، تخصص فحص محاسبي،2015- 2016.

8) مخلوفي محمد عادل، **إنعكاسات النظام المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علو التسيير، جامعة بومرداس، 2015.

9) مليكة زغيب، **أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية**،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة،الجزائر،1996- 1997.

د/ الملتقيات:

1) بلعور سليمان،علي بن الطيب، **القراءة المالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع**، ملتقى حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة البليدة، 2010.

2) سعود بلقاسم، سعودي عبد الصمد، **وكالة النظام المحاسبي ا لمالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية،** ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS و المعايير الدولية للمراجعة IAF، جامعة البليدة،14/13ديسمبر 2011.

3) عادل رضوان، تجاني محمد العيد، **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** ملتقى حول صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة الوادي،06/05 ماي 2013.

نصوص قانونية

1 –**القانون رقم 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007** ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74، 25 نوفمبر 2007 .

2–**المرسوم التنفيذي رقم 08–156** المؤرخ في 26 ماي 2008 .

3– **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، الجريدة الرسمية ، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009** .

ملاحق

الملحق رقم (01):

TABLEAU DES FLUX TRESORERIE

(Méthode directe) 13-2016

Unité : 710 DISTRICT GPL BOUIRA
999 UNITE CONSOLIDANTE

Code	Libellé	N	Exercice N	Exercice N-1
A1	**Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles**		**24 034 679.01**	**-5 486 262.49**
000000	Virements de Fonds (UNITE) (Solde Nul)			
100001	Encaissement reçus des clients		936 376 142.55	896 647 409.20
100002	Sommes versées aux fournisseurs		-49 756 669.20	-30 626 801.33
100003	Intérêts et autres frais financiers payés		-1 355 920.70	-1 467 044.00
100004	Impôts sur les résultats payés			
100005	Appel de Fonds Emis			
100006	Appel de Fonds Reçu		404 919 747.00	362 591 198.35
100007	Sommes versées aux personnels		-337 324 817.42	-333 364 632.73
100008	Remontés de fonds Emis		-932 450 966.99	-896 845 383.78
100009	Remontés de Fonds Reçus			
100010	Etat, collectivités publiques, organismes internat		-695 057.00	-526 700.00
100011	Autres encaissement pour comptes			
100012	Autres Décaissements pour Comptes			
100013	Valeurs à l'Encaissement		4 322 220.77	-1 894 308.20
100014	Mouvement financier Inter-Structure (Bitume &DASC)			
A2	**Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires**			
200001	flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
TOTAL A	**Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)**		**24 034 679.01**	**-5 486 262.49**
B1	**Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement**		**3 695 445.14**	**231 702.30**
300000	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles < 30 000 DA		-1 786 108.07	-1 661 067.49
300001	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 240 346.79	-351 130.21
300002	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		6 721 900.00	2 243 900.00
300003	Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
300004	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
300005	Intérêts encaissés sur placements financiers			
300006	dividendes et quote-part de résultats reçus			
TOTAL B	**Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)**		**3 695 445.14**	**231 702.30**
C1	**Flux de trésorerie provenant des activités de financement**			
400001	Encaissements suite à l'émission d'actions			
400002	Dividendes et autres distributions effectués			
400004	Encaissements provenant d'emprunts			
400005	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
TOTAL C	**Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)**			
500001	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités (D)			
T=A+B+C	**Variation de trésorerie de la période (A+B+C+D)**		**27 730 124.15**	**-5 254 560.19**
E	**Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice**		**27 311 087.33**	**32 565 647.52**
F	**Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice**		**55 041 211.48**	**27 311 087.33**
V=F-E	**Variation de trésorerie de la période**		**27 730 124.15**	**-5 254 560.19**
R=V-T	**Rapprochement avec le résultat comptable**			

الملحق رقم (02):

TABLEAU DES FLUX TRESORERIE

(Méthode directe) 13-2017

Unité : 710 DISTRICT GPL BOUIRA
999 UNITE CONSOLIDANTE

Code	Libellé	N	Exercice N	Exercice N-1
A1	**Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles**		**9 699 965.19**	**24 034 679.01**
000000	Virements de Fonds (UNITE) (Solde Nul)			
100001	Encaissement reçus des clients		999 667 755.60	936 376 142.55
100002	Sommes versées aux fournisseurs		-52 789 971.09	-49 756 669.20
100003	Intérêts et autres frais financiers payés		-1 441 108.94	-1 355 920.70
100004	Impôts sur les résultats payés			
100005	Appel de Fonds Emis			
100006	Appel de Fonds Reçu		389 599 584.00	404 919 747.00
100007	Sommes versées aux personnels		-330 850 514.31	-337 324 817.42
100008	Remontés de fonds Emis		-992 179 007.89	-932 450 966.99
100009	Remontés de Fonds Reçus			
100010	Etat, collectivités publiques, organismes internat		-921 474.00	-695 057.00
100011	Autres encaissement pour comptes			
100012	Autres Décaissements pour Comptes			
100013	Valeurs à l'Encaissement		-1 385 298.18	4 322 220.77
100014	Mouvement financier Inter-Structure (Bitume &DASC)			
A2	**Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires**			
200001	flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
TOTAL A	**Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)**		**9 699 965.19**	**24 034 679.01**
B1	**Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement**		**-2 923 131.20**	**3 695 445.14**
300000	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles < 30 000 DA		-2 355 875.19	-1 786 108.07
300001	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-567 256.01	-1 240 346.79
300002	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			6 721 900.00
300003	Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
300004	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
300005	Intérêts encaissés sur placements financiers			
300006	dividendes et quote-part de résultats reçus			
TOTAL B	**Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)**		**-2 923 131.20**	**3 695 445.14**
C1	**Flux de trésorerie provenant des activités de financement**			
400001	Encaissements suite à l'émission d'actions			
400002	Dividendes et autres distributions effectués			
400004	Encaissements provenant d'emprunts			
400005	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
TOTAL C	**Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)**			
500001	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités (D)			
T=A+B+C	**Variation de trésorerie de la période (A+B+C+D)**		**6 776 833.99**	**27 730 124.15**
E	**Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice**		**55 041 211.48**	**27 311 087.33**
F	**Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice**		**61 818 045.47**	**55 041 211.48**
V=F-E	**Variation de trésorerie de la période**		**6 776 833.99**	**27 730 124.15**
R=V-T	**Rapprochement avec le résultat comptable**			

الملحق رقم (05):

Unité : 710 DISTRICT GPL BOUIRA
999 UNITE CONSOLIDANTE

BILAN UNITE
Au 31 décembre 2016

Période 13/2016

ACTIF						PASSIF			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de l'exloitant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		3 346 646 171.40	2 962 561 147.16	384 085 024.24	401 469 837.75	Ecarts de réévaluation			
Immobilisations en cours						Résultat net		-137 936 167.72	-114 778 294.17
Immobilisations Financières		9 168 999.80		9 168 999.80	8 013 665.90	Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-137 936 167.72	-114 778 294.17
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 355 815 171.20	2 962 561 147.16	393 254 024.04	409 483 503.65				
						### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours		102 197 948.03	9 826 854.24	92 371 093.79	71 967 902.25	Impôts (différés et provisionnés)			
Créance et emplois assimilés						Autres dettes non courantes		525 000.00	525 000.00
Clients		3 057 455.91	1 309 974.79	1 747 481.12	3 262 584.93	Provisions et produits comptabilisées		5 100 000.00	200 000.00
Autres débiteurs		2 409 689.80	400.00	2 409 289.80	782 874.06	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		5 625 000.00	725 000.00
Impôts et assimilés		1 227 336.96		1 227 336.96	425 316.91	### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés		18 167 592.42	22 147 472.90
Disponibilités et assimilés						Impôts			
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes		659 992 839.79	605 139 090.40
Trésorerie		55 041 211.48	201 172.70	54 840 038.78	27 311 087.33	Trésorerie Passif			
TOTAL ACTIF COURANT		163 933 642.18	11 338 401.73	152 595 240.45	103 749 765.48	TOTAL PASSIFS COURANTS III		678 160 432.21	627 286 563.30
TOTAL GENERAL ACTIF		3 519 748 813.38	2 973 899 548.89	545 849 264.49	513 233 269.13	TOTAL GENERAL PASSIF		545 849 264.49	513 233 269.13

Editer le : 18/06/2018 09:22:16

Naft-Compta V 2.02

الملحق رقم (06):

Unité : 710 DISTRICT GPL BOUIRA
999 UNITE CONSOLIDANTE

BILAN UNITE

Au 31 décembre 2017

Période 13/2017

ACTIF						PASSIF			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		3 439 761 322.61	3 016 331 057.32	423 430 265.29	384 085 024.24	Ecarts de réévaluation			
Immobilisations en cours						Résultat net		-124 934 142.88	-137 936 167.72
Immobilisations Financières		11 283 000.00		11 283 000.00	9 168 999.80	Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-124 934 142.88	-137 936 167.72
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 451 044 322.61	3 016 331 057.32	434 713 265.29	393 254 024.04				
						### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours		102 699 961.52	10 271 905.19	92 428 056.33	92 371 093.79	Impôts (différés et provisionnés)			
Créance et emplois assimilés						Autres dettes non courantes		525 000.00	525 000.00
Clients		2 859 282.50	612 409.60	2 246 872.90	1 747 481.12	Provisions et produits comptabilisées		4 774 127.46	5 100 000.00
Autres débiteurs		2 923 050.00	400.00	2 922 650.00	2 409 289.80	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		5 299 127.46	5 625 000.00
Impôts et assimilés		1 849 584.91		1 849 584.91	1 227 336.96	### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés		8 890 890.84	18 167 592.42
Disponibilités et assimilés						Impôts			
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes		706 722 599.48	659 992 839.79
Trésorerie		61 818 045.47		61 818 045.47	54 840 038.78	Trésorerie Passif			
TOTAL ACTIF COURANT		172 149 924.40	10 884 714.79	161 265 209.61	152 595 240.45	TOTAL PASSIFS COURANTS III		715 613 490.32	678 160 432.21
TOTAL GENERAL ACTIF		3 623 194 247.01	3 027 215 772.11	595 978 474.90	545 849 264.49	TOTAL GENERAL PASSIF		595 978 474.90	545 849 264.49

الملحق رقم (03):

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

(Par Nature) Au 31 décembre 2016

Unité : 710 DISTRICT GPL BOUIRA

999 UNITE CONSOLIDANTE

Période 13/2016

Compte	LIBELLE	Note	Exercice N			Exercice N - 1		
			Externe	Interne	Total	Externe	Interne	Total
70	Ventes et produits annexes		675 303 072.51	128 152 126.50	803 455 199.01	670 716 721.45	108 061 743.50	778 778 464.95
72	Variation stocks produits finis et en cours		63 883 946.61	793 407.07	64 677 353.68	49 951 496.55	781 365.07	50 732 861.62
73	Production immobilisée			707 864.16	707 864.16		427 691.81	427 691.81
74	Subvention d'exploitation							
	1-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**739 187 019.12**	**129 653 397.73**	868 840 416.85	**720 668 218.00**	**109 270 800.38**	**829 939 018.38**
60	Achats consomés		387 391 704.24	6 484 332.05	393 876 036.29	354 128 788.75	6 045 781.81	360 174 570.56
61/62	Services extérieurs et autres consommations		36 558 560.69	26 984 783.04	63 543 343.73	24 171 045.03	27 651 060.19	51 822 105.22
	2- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**423 950 264.93**	**33 469 115.09**	457 419 380.02	**378 299 833.78**	**33 696 842.00**	**411 996 675.78**
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		**315 236 754.19**	**96 184 282.64**	411 421 036.83	**342 368 384.22**	**75 573 958.38**	**417 942 342.60**
63	Charges de personnel		381 210 891.93	83 276 847.28	464 487 739.21	363 431 671.85	80 264 666.25	443 696 338.10
64	Impôts, taxes et versements assimilés		10 884 248.41	1 714 341.15	12 598 589.56	10 822 011.39	1 709 704.67	12 531 716.06
	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-76 858 386.15**	**11 193 094.21**	-65 665 291.94	**-31 885 299.02**	**-6 400 412.54**	**-38 285 711.56**
75	Autres produits opérationnels		10 572 333.26	3 992 345.13	14 564 678.39	17 372 662.40	7 897 992.07	25 270 654.47
65	Autres charges opérationnels		6 730.83	121 916.53	128 647.36	9 970 018.83	204 030.77	10 174 049.60
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes		90 256 948.02	13 896 229.34	104 153 177.36	98 973 377.48	6 857 072.00	105 830 449.48
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		196 310.36	819 115.83	1 015 426.19		409 549.35	409 549.35
	5- RESULTAT OPERATIONNEL		**-156 353 421.38**	**1 986 409.30**	-154 367 012.08	**-123 456 032.93**	**-5 153 973.89**	**-128 610 006.82**
76	Produits financiers		23 421.77	16 583 448.59	16 606 870.36	7 715.11	16 195 822.71	16 203 537.82
66	Charges financières			176 026.00	176 026.00		2 371 825.17	2 371 825.17
	6- RESULTAT FINANCIER		**23 421.77**	**16 407 422.59**	16 430 844.36	**7 715.11**	**13 823 997.54**	**13 831 712.65**
	7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		**-156 329 999.61**	**18 393 831.89**	-137 936 167.72	**-123 448 317.82**	**8 670 023.65**	**-114 778 294.17**
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
	8- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-156 329 999.61**	**18 393 831.89**	-137 936 167.72	**-123 448 317.82**	**8 670 023.65**	**-114 778 294.17**

Editer le : 18/06/2018 09:22:31

Naft-Compta V 2.02

الملحق رقم (04):

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

(Par Nature) Au 31 décembre 2017

Unité : 710 DISTRICT GPL BOUIRA

999 UNITE CONSOLIDANTE

Période 13/2017

Compte	LIBELLE	Note	Exercice N			Exercice N - 1		
			Externe	Interne	Total	Externe	Interne	Total
70	Ventes et produits annexes		677 375 633.61	156 912 861.07	834 288 494.68	675 303 072.51	128 152 126.50	803 455 199.01
72	Variation stocks produits finis et en cours		73 553 134.05	1 207 445.22	74 760 579.27	63 883 946.61	793 407.07	64 677 353.68
73	Production immobilisée						707 864.16	707 864.16
74	Subvention d'exploitation							
	1-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**750 928 767.66**	**158 120 306.29**	909 049 073.95	**739 187 019.12**	**129 653 397.73**	**868 840 416.85**
60	Achats consomés		419 757 862.61	5 095 118.98	424 852 981.59	387 391 704.24	6 484 332.05	393 876 036.29
61/62	Services extérieurs et autres consommations		45 752 094.59	21 168 918.10	66 921 012.69	36 558 560.69	26 984 783.04	63 543 343.73
	2- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**465 509 957.20**	**26 264 037.08**	491 773 994.28	**423 950 264.93**	**33 469 115.09**	**457 419 380.02**
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		**285 418 810.46**	**131 856 269.21**	417 275 079.67	**315 236 754.19**	**96 184 282.64**	**411 421 036.83**
63	Charges de personnel		362 569 936.13	80 621 442.78	443 191 378.91	381 210 891.93	83 276 847.28	464 487 739.21
64	Impôts, taxes et versements assimilés		10 937 670.97	1 491 360.54	12 429 031.51	10 884 248.41	1 714 341.15	12 598 589.56
	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-88 088 796.64**	**49 743 465.89**	-38 345 330.75	**-76 858 386.15**	**11 193 094.21**	**-65 665 291.94**
75	Autres produits opérationnels		6 314 041.56	4 831 119.93	11 145 161.49	10 572 333.26	3 992 345.13	14 564 678.39
65	Autres charges opérationnels		16 175.69	343 562.48	359 738.17	6 730.83	121 916.53	128 647.36
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes		91 879 397.76	9 273 057.71	101 152 455.47	90 256 948.02	13 896 229.34	104 153 177.36
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 023 437.73	186 021.46	1 209 459.19	196 310.36	819 115.83	1 015 426.19
	5- RESULTAT OPERATIONNEL		**-172 646 890.80**	**45 143 987.09**	-127 502 903.71	**-156 353 421.38**	**1 986 409.30**	**-154 367 012.08**
76	Produits financiers		12 376.84	3 665 669.36	3 678 046.20	23 421.77	16 583 448.59	16 606 870.36
66	Charges financières			1 109 285.37	1 109 285.37		176 026.00	176 026.00
	6- RESULTAT FINANCIER		**12 376.84**	**2 556 383.99**	2 568 760.83	**23 421.77**	**16 407 422.59**	**16 430 844.36**
	7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		**-172 634 513.96**	**47 700 371.08**	-124 934 142.88	**-156 329 999.61**	**18 393 831.89**	**-137 936 167.72**
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
	8- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-172 634 513.96**	**47 700 371.08**	-124 934 142.88	**-156 329 999.61**	**18 393 831.89**	**-137 936 167.72**